

جامعة الشرق الأوسط

كلية الآداب

قسم العلوم السياسية

الموقع الجيوسياسي

لدولة الإمارات العربية المتحدة وأثره على السياسة الخارجية

**Geo-Political Location Of The United Arab Emirates
And Its Impact On Foreign Policy**

إعداد الطالب

عبد الله عبد الرحمن بن ربيع الطنيجي

إشراف الدكتور / محمد عوض الهاشمية

قدمت هذه الدراسة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في
تخصص العلوم السياسية

٢٠١٠ هـ ١٤٣١ م

تفويض

انا الطالب عبدالله عبدالرحمن عبدالله بن ربیع الطنجي أهوض جامعة الشرق
الأوسط بتزويد نسخ من رسالتي ورقياً وإنترنتياً للمكتبات ، أو المنظمات ، أو الهيئات
والمؤسسات المعنية بالابحاث والدراسات العلمية عند طلبها .

الاسم : عبدالله عبدالرحمن عبدالله بن ربیع الطنجي .

التاريخ :

التوقيع :

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة : " الموضع الجيوسياسي لدولة الإمارات العربية المتحدة وأثره
على السياسة الخارجية "

وأجيزت بتاريخ : ٤ / ٥ / ٢٠١٠

التوقيع

أعضاء لجنة المناقشة :

- ١ - الدكتور / محمد عوض الهزaimah مشرفاً .
- ٢ - الأستاذ الدكتور / أمين مشاقبة رئيساً .
- ٣ - الدكتور / محمد أحمد مقداد ممتحناً خارجياً - جامعة آل البيت . .

شكر وتقدير

الحمد لله المنعم المفضل ذي المنة والجود ، الذي بشكره تدوم النعم وبذكره تطمئن القلوب ، وأصلى وأسلم على سيدنا محمد المصطفى المبعوث رحمة للعالمين .

وبعد : فهذا خير مكان أعترف به لذى الفضل بفضله والعرفان بالجميل لأصحابه ، ومن خلال هذه الكلمات لا يسعني إلا أن اقدم بجزيل الشكر وعظيم التقدير والعرفان للأستاذى الفاضل محمد عوض الهزائمة ، على ما بذله من جهد وإرشاد وتوجيه خلال انجاز هذه الرسالة ، لقد سهر عليها تدقيقاً ومراجعة وتصويباً ، فله مني صادق الشكر والتقدير والأمتنان ، وكل الشكر والتقدير للأستاذى الأفضل فى قسم العلوم السياسية بجامعة الشرق الأوسط وهم : الدكتور سعد السعد رئيس القسم والأستاذ الدكتور أمين المشaqueة والأستاذ الدكتور عبدالمجيد العزام ، والشكر موصول إلى استاذى رئيس وأعضاء لجنة المناقشة لما بذلوه من جهد في قراءة لهذه الرسالة ، وستكون ملاحظاتهم موضوع اهتمامي ، والتي هي بلا شك ستثري الرسالة وتخرجها في أحسن حليتها .

وأخيراً أقدم بالشكر لكل من مد لي يد العون وأنا بصدق إعداد هذه الدراسة من طباعة وبرمجة وتنسيق ودعوة صادقة وكلمة نافعة ومشورة.

والله ولي التوفيق

الباحث/ عبدالله عبد الرحمن بن ربيع الطنيجي

الإهداء

إلى من اعطاني فكره ومنحني قلبه إلى روحه الطاهرة أبي
إلى غيمة الحنان وشمس الحياة ودفعها أمد الله في عمرها أمي
إلى رفيقة الدرب وعامل النجاح زوجتي
إلى من تسهر عيوني لأجل أن تتم عيونهم أبنائي
إلى من تكاثفت أيدينا دوماً لنكون جسداً واحداً إخواني
إلى من أمسك بيدي وأرشدني ووجهني وعلمني أساتذتي
إلى من ساندني مشجعاً ومحفزاً أصدقائي وزملائي
إلى من استمدت منهم العزم أحبتني في سفارة دولة
الإمارات العربية المتحدة من سعادة السفير والملحق الثقافي والزملاء في السفارة
والملحقيتين الثقافية والعسكرية

فهرس المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع
	الفصل التمهيدي
أ	- عنوان الرسالة .
ب	- خارطة دولة الإمارات العربية المتحدة .
ج	- التفويض .
د	- قرار لجنة المناقشة .
هـ	- شكر وتقدير .
و	- الإهداء .
ز	- فهرس المحتويات .
ي	- قائمة الجداول .
ك	- قائمة الأشكال .
ل	- الملخص اللغة العربية .
ن	- الملخص باللغة الإنجليزية .
	الفصل الأول : مقدمات الدراسة .
١	- الإطار العام للدراسة .
٢	- أهمية الدراسة .
٣	- مشكلة الدراسة .
٣	- فرضية الدراسة .
٤	- أهداف الدراسة .
٤	- مصطلحات ومفاهيم الدراسة .
٥	- حدود الدراسة .
٥	- الاطار النظري للدراسة .
٧	- الدراسات السابقة .
١١	- منهجية الدراسة .
١٢	الفصل الثاني : المعطيات الجغرافية لدولة الإمارات العربية المتحدة .
١٣	المبحث الأول : معطيات الجغرافية الطبيعية .
١٤	المطلب الأول : المعطيات الطبيعية للموقع الجغرافي .
١٤	أولاً : الواقع الجغرافي للدولة .
٢٠	ثانياً : الأهمية الاستراتيجية لموقع الدولة .
٢٤	المطلب الثاني : معطيات الموقع الجغرافي من الموارد .
٢٤	أولاً : النفط و الغاز .

٢٨	ثانياً : الموارد الزراعية .
٣٥	المبحث الثاني : معطيات الجغرافية البشرية في دولة الإمارات .
٣٦	المطلب الأول : سكان دولة الإمارات العربية المتحدة .
٣٦	أولاً : سكان الدولة من المواطنين .
٤٣	ثانياً : سكان الدولة من الوافدين .
٤٨	المطلب الثاني : المعطيات السكانية للأنشطة الاقتصادية .
٤٨	أولاً: المفهوم الاقتصادي للعملة .
٥١	ثانياً : الفئات العاملة في مجال العمل .
٥٧	الفصل الثالث : مدركات الوحدات القرارية للمعطيات الجغرافية .
٥٨	المبحث الأول : الوحدات القرارية للسياسة الخارجية الإماراتية .
٦٠	المطلب الأول : الوحدات القرارية الأساسية .
٦٠	أولاً : رأس الدولة .
٦٦	ثانياً : المؤسسات التابعة .
٦٩	المطلب الثاني : الوحدات القرارية المساعدة .
٦٩	أولاً : وزارة الخارجية و اختصاصاتها .
٧٠	ثانياً : العاملون بالخارجية و اختصاصاتهم .
٧٧	المبحث الثاني : مدركات الوحدات القرارية للموقع الجغرافي .
٧٨	المطلب الأول : مدركات صناع القرار لجغرافية الموقع.
٧٨	أولاً : مدركات الرعامة السياسية .
٧٩	ثانياً : مدركات المحللين السياسيين .
٨٢	المطلب الثاني : مدركات صانع القرار لمعطيات الموقع .
٨٢	أولاً : مدركات الجغرافيا الطبيعية .
٨٥	ثانياً : مدركات الجغرافيا البشرية .
٨٦	ثالثاً : مدركات الموارد الطبيعية .
٨٧	رابعاً : مدركات السياسة الخارجية وأولويات التوجه .
٨٩	الفصل الرابع : الموقع الجغرافي في تحركات السياسة الخارجية .
٩٠	المبحث الأول : جغرافية الموقع في السياسة الخارجية .
٩١	المطلب الأول : الجوار الجغرافي في السياسة الخارجية .
٩١	أولاً : الجوار العربي و السياسة الخارجية .
٩٤	ثانياً : الجوار الإيراني و السياسة الخارجية .
٩٧	ثالثاً : المياه الخليجية و السياسة الخارجية .
١٠٠	المطلب الثاني : الوحدة الجغرافية و السياسة الخارجية .

١٠٠	أولاً : وحدة الإمارات والسياسة الخارجية .
١٠٣	ثانياً : وحدة دول الخليج والسياسة الخارجية .
١٠٦	ثالثاً: صيانة الجغرافيا والسياسة الخارجية .
١١٤	المبحث الثاني : ديمغرافية الموضع في السياسة الخارجية .
١١٥	المطلب الأول : تنمية القوى الوطنية والسلطة الخارجية .
١١٥	أولاً : التنمية العددية للقوى البشرية .
١١٨	ثانياً : التنمية التوعوية للعنصر البشري .
١٢٠	ثالثاً : تنمية مهارات القوى البشرية .
١٢٢	المطلب الثاني : العمالة الوافدة و السياسة الخارجية .
١٢٤	أولاً : الضبط الحضاري للعمالة الوافدة .
١٢٤	ثانياً : الضبط التموي للعمالة الوافدة .
١٢٥	ثالثاً : الضبط السياسي للعمالة الوافدة .
١٢٧	المبحث الثالث : موارد الموضع في السياسة الخارجية .
١٢٨	المطلب الأول : الموارد الاقتصادية و السياسة الخارجية .
١٢٨	أولاً : المرتكزات الاقتصادية لسياسة الخارجية .
١٣٢	ثانياً : الفائض المالي و السياسة الخارجية .
١٣٩	المطلب الثاني : الموارد الطبيعية و السياسة الخارجية .
١٣٩	أولاً : تنمية الموارد الغذائية .
١٤٣	ثانياً : تفادي وطأة السوق الخارجية .
١٤٧	الفصل الخامس : الخاتمة
١٤٩	أولاً : الاستنتاجات
١٥١	ثانياً : التوصيات
١٥٣	المصادر و المراجع

قائمة الجداول

الصفحة	محتوى الجدول	رقم الجدول
١٦	المساحة والاطوال لدولة الإمارات العربية المتحدة .	١
٢٥	النفط والغاز وال الصادرات والأسعار بالعملة المحلية (الدرهم) .	٢
٢٧	النفط والغاز وكميات الإنتاج وقيمتها والأسعار بالعملة الأجنبية (بالدولار) وال الصادرات والأسعار .	٣
٢٩	عدد ومساحة الحيازات الزراعية العاملة وغير العاملة على مستوى الدولة ٢٠٠٧ .	٤
٣٠	الناتج المحلي الصافي في قطاع الزراعة والثروة السمكية بالأسعار الجارية خلال ٢٠٠٠ — ٢٠٠٧ .	٥
٣٧	تعداد السكان والتوزيع السكاني في دولة الإمارات لعام ٢٠٠٨ حسب كل إمارة من الإمارات السبع .	٦
٣٨	معدلات الخصوبة للمواطنين .	٧
٣٩	التوزيع النسبي للسكان حسب فئات السن والجنسية والجنس ٢٠٠٧ .	٨
٤٠	عدد السكان من عشر سنوات فأكثر حسب الحالة التعليمية .	٩
٤١	التوزيع النسبي للسكان (١٠ سنوات فأكثر) حسب الحالة التعليمية .	١٠
٤٢	قوية العمل ، السكان (١٥ سنة فأكثر) ذوو النشاط الاقتصادي .	١١
٤٢	نسبة مساهمة السكان في قوة العمل % .	١٢
٤٤	التوزيع النسبي للعاملين في سوق العمل الإماراتي حسب الجنسية ٢٠٠٥ .	١٣
٥٢	التوزيع النسبي للمشتغلين حسب فئة الجنسية والجنس وطبقاً للحالة العلمية المهنية	١٤
٥٤	التوزيع النسبي للمشتغلين حسب فئة الجنسية والجنس طبقاً للنشاط الاقتصادي .	١٥
١٠٥	دول مجلس التعاون الخليجي وفق معطيات كل منها .	١٦
١٣٤	المساعدات الخارجية للدول العربية من ٢٠٠٠ م إلى ٢٠٠٨ .	١٧

قائمة الأشكال

رقم الشكل	المحتوى	الصفحة
١	خارطة دولة الإمارات العربية المتحدة .	١
٢	معدل قيمة واردات الإمارات العربية المتحدة من المواد الغذائية سنويًا بالمليون دولار أمريكي للفترة من ٢٠٠٢ - ٢٠٠٦ .	٣١
٣	الوحدات الأساسية والمساعدة .	٥٩
٤	الهيكل التنظيمي لوزارة الخارجية بدولة الإمارات العربية المتحدة .	٧١
٥	آلية التعامل من الأحداث في الوحدات القرارية الصانعة لسياسة الخارجية الإماراتية .	٧٥
٦	نموذج الإدراك لهولستي .	٨٠

الموقع الجيوسياسي

لدولة الامارات العربية المتحدة وأثره على السياسة الخارجية

الباحث : عبدالله عبدالرحمن بن ربيع الطنجي

اشراف : الدكتور / محمد عوض الهزaima

الملخص

هدفت الدراسة إلى بيان أثر الموضع الجيوسياسي لدولة الإمارات العربية المتحدة في سياستها الخارجية ، وقد قامت الدراسة على فرضية رئيسية مفادها : أن الموضع الجيوسياسي لدولة الإمارات العربية المتحدة له تأثير كبير على السياسة الخارجية للدولة ، وأن هذه السياسة ماهي إلا إستجابة لتلك التأثيرات المتأتية من الموضع الجغرافي ، هذا وقد استخدام الباحث المنهجين الوظيفي والتحليلي فال الأول كان من أجل بيان الكيفية التي وظف فيها صانع القرار ا لإماراتي ايجابيات موقع بلاده ، وكيف سخر إمكانيات ذلك الموضع من أجل تفادي السلبيات التي افرزها الموضع ذاته ، وأما المنهج الثاني فكان للوقوف على كل الحيثيات المتعلقة بالموضع الجيوسياسي ، ومن ثم الوقوف على تبريرها وتفسيرها التبرير والتفسير الذي يزيل اللبس والغموض.

ان هذه الدراسة أوصلت الباحث إلى عدة استنتاجات ، استوجبت هي الأخرى عدداً من التوصيات ، وأما أهم هذه الاستنتاجات فهي : إن الموضع الجغرافي لدولة الإمارات ذو أهمية استراتيجية واقتصادية ويلعب دوراً بارزاً في تحديد وتنفيذ السياسة الخارجية ، إضافة إلى أنه موقع ذو حساسية عالية ، كونه يقع بالقربة من دولة ذات أطماء تاريخية ، وتنظر إليه بعده امتداد لمصالحها المتعددة في الخليج العربي ، وإن المعطيات الجغرافية من موارد طبيعية في ذات الموضع ، تعدد من أدوات السياسة الخارجية لدولة الإمارات ، كما أن العمالقة الوافدة تشكل محدوداً من محددات السياسة الخارجية ، وتحمل معها من التأثيرات ما قد تلحق المخاطر على المجتمع الإمارتي ، مع ان صانع القرار لا ينكر الدور الذي تلعبه هذه الفئة في مجال التنمية داخل الدولة .

إن ما سبق من استنتاجات أوجبت عدة توصيات أهمها : ضرورة النهج الوحدوي في السياسة الخارجية على اعتبار الوحدة قوة ، انطلاقاً من مجلس التعاون الخليجي كنواة لبلوغ الوحدة العربية الكبرى ، إنهاء كل الصراعات والنزاعات العربية ، والتي تكون دولة الإمارات العربية المتحدة طرفاً فيها كي تقطع الطريق على كل تدخل خارجي ، وضرورة تعزيز دور العمالة العربية على حساب العمالة الأجنبية الأخرى ، والاهتمام بالعنصر السكاني الوطني من الجوانب كافة ، لكي تأخذ دورها الحقيقي في التوجه التنموي الاماراتي ، والعمل على ضرورة توطين العامل التكنولوجي في دولة الإمارات ، والعمل على تخفيف الآثار السلبية للتبغية الغذائية الاماراتية للأسواق الغذائية العالمية ، وإعطاء المنتج العربي أولوية في الطلب لأنه يصب في صالح المجهود القومي العربي .

Geo-Political Location Of The United Arab Emirates

And Its Impact On Foreign Policy

Student : Abdullah Abdulrahman Bin Rabee Al- Tunaiji

Advisor : Mohammed Awad Al- Hazaimeh

Abstract

The purpose of this study is to demonstrate the influence of the geopolitical location of the United Arab Emirates on its foreign policy. The study is based on the main hypothesis that the geopolitical location of the United Arab Emirates has a significant influence on its foreign policy, and such policy is merely a response to the geographical location. The researcher has used the functional system and the analytical system. The former was used to demonstrate the manner by which the Emirati decision-maker has utilized the advantages of his homeland's location, and how he has used the potentialities of this location to evade the disadvantages ensued from it. The latter was used to recognize all considerations related to the geopolitical location, and then to explain and illustrate them in a way that elucidates any ambiguity.

The researcher has made a number of conclusions through this study with a number of recommendations, most important are: the geographical location of the United Arab Emirates is of strategic and economic importance that plays a prominent role in planning and implementing the foreign policy. Moreover, it is a very sensitive location due to its close vicinity to an ambitious state that considers that location as an extension to its various interests in the Persian Gulf. The natural resources in this location are considered foreign political instruments for the United Arab Emirates, and foreign workers constitute also a defining factor for the foreign policy with effects that may endanger the Emirati Society. However, the Emirati decision-maker does not deny the contribution of this category to the domestic development.

A number of recommendations ensued from the above-mentioned conclusions; most importantly are: consolidation is of utmost importance and a point of strength in the foreign policy that begins with the Gulf Cooperation Council and ends with the great Arab unity in order to end all Arab-Arab conflicts and disputes in which the United Arab Emirates take part, and which will lead to prevent any external intrusion. In addition, it's important to prefer the Arab workers on their foreign counterparts, and to pay attention to all aspects of the national demographic element in order to contribute to the Emirati developmental approach. As well as, to domesticate the technological element in the United Arab Emirates, to alleviate the

negative impacts of the Emirati food subordination to the world markets and to give priority to the Arab products, as this lies in the interest of the Arab national effort.

الفصل الأول :

الإطار العام للدراسة

إن الموقع الجيوسياسي لإي دولة من دول العالم ، ومن بينها دولة الإمارات العربية المتحدة ، يؤثر سلباً أو إيجاباً في سياستها الخارجية ، ويكون هذا التأثير سلبياً في واحدة منها إذا كانت تلك الدولة تتمتع بموقع مغلق لا يطوي على بحار أو لديها شواطئ قصيرة لا تقي وحاجة الدولة ، وتقل بكثير عن حدودها البرية ، ويكون التأثير إيجابياً إذا كانت تلك الدولة تتمتع بموقع جغرافي مفتوح يطل على بحار وشواطئ طويلة ، من هنا لا بد من الوقوف على طبيعة الموقع الجغرافي لدولة الإمارات العربية المتحدة ، لتهمنك من معرفة إيجابيات هذا الموقع ومدى التأثير الذي يلعبه في السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة ، والوقوف على السلبيات أيضاً لمعرفتها كونها تشكل محدوداً من محددات هذه السياسة .

تشغل أراضي دولة الإمارات العربية المتحدة مساحة من الأرض تقدر بنحو ٢٧٧,٧٠٠ كم^٢ (٣٠,٠٠٠ ميل^٢) في القسم الشرقي من شبه الجزيرة العربية عند مدخل الخليج العربي ، وتحتضن أراضيها الساحل الجنوبي الغربي للخليج العربي في منطقة شعم في الشمال الشرقي ، وخور العديد (جنوب قطر) غرباً ، ويطل ساحلها الشرقي على خليج عمان ، (أبو العينين ، ١٩٩٦ : ٣٠) ، وأما عدد السكان فيبلغ (٥,٦٦٠,٠٠) وبذلك تكون الكثافة السكانية (٦٠ نسمة/ كيلومتر مربع) حسب تقديرات وزارة الاقتصاد لعام ٢٠٠٩ .

أما أراضي الدولة فتشكل معظمها من الصحاري ولا سيما المناطق الغربية الداخلية ، وتتخلل تلك المناطق عدة واحات مشهورة ، أهمها تلك التي تشغلهما العين وضواحيها ، إذ تستغل المياه الجوفية التي تتتوفر بفضل وجود جبل حفيت عن طريق شبكة رى تعرف باسم الأفلاج ، ومنها "محاضر ليوا" التي تقع على بعد ٢٠٠ كيلومتر إلى الغرب من العين وتضم الآن أكثر من ٦٠ قرية ، إضافة إلى المراعي الخصبة الموجودة في مناطق الظفرة التي تتتوفر فيها المياه الجوفية ، وتفقر دولة الإمارات العربية المتحدة إلى الأنهر الجارية ، وأما مناخها فشديد الحرارة بالصيف مع ارتفاع نسبة الرطوبة ، كما يلاحظ عموماً وجود فروق كبيرة بين مناخ المناطق الساحلية والصحراوية الداخلية والمرتفعات التي تشكل في مجموعها تضاريس الدولة ، كما تتميز معظم سواحل الدولة كونها رملية باستثناء المنطقة الشمالية في رأس الخيمة التي تشكل سلسلة جبال حجر ، أما المياه الإقليمية فهي ضحلة عموماً ، وهذه سمة واضحة للقسم الأكبر من المساحة المغمورة في الخليج العربي ، وتنصف المياه الإقليمية للدولة بكثرة الشعب المرجانية ، التي وإن كانت موانع طبيعية تعيق الملاحة ، فإنها غنية بمحار (الصدف) اللؤلؤ الذي تشتهر به منطقة

الخليج العربي ، وكان المصدر الرئيسي للدخل على مر العصور ، وتتبع الدولة المئات من الجزر المنتشرة في مياه الخليج منها ٢٠٠ جزيرة في (ابوظبي) أهمها جزيرة صيربني ياس . (ادارة الاعلام ، ٢٠٠٩ : ١٠ - ١١) .

وقد أوضحت الأبحاث التي أجريت حول تاريخ المنطقة وآثارها أن أرض دولة الإمارات العربية المتحدة ، كانت ولا زالت همزة وصل في التجارة بين الشرق الأوسط وشبه القارة الهندية ، منذ عهود تعود إلى ٢٥٠٠ عام قبل الميلاد ، وهذا ما تشهده الآثار التي وجدت في الواقع الأثري بدولة الإمارات ، والتي تعود أصلاً إلى بلاد الرافين ووادي السند ، والتي أعقبها العثور على بقايا من منتجات صينية ويونانية ورومانية ، وهذا يدل على المكانة الخاصة التي احتلتها الإمارات بالنسبة للطرق التجارية في العصور القديمة .

وعلى الرغم من أن طبيعة العلاقات التجارية قد تغيرت ، إلا أن الجغرافيا لم تتغير ، فالإمارات لاتزال مركزاً تجارياً متميزاً ، فهي تحتل موقعاً متقدماً على خريطة الاقتصاد العالمي ، وتلعب دوراً مهماً في ربط حركة التجارة العالمية بين منطقة الخليج والشرق الأوسط وآسيا وإفريقيا وأوروبا ، بالإضافة إلى مasic، فإن الثروات الطبيعية والسطحية تعد هبة السماء لهذه الدولة ، الأمر الذي يجعل الطلب عليها في كل بقاع العالم لاينفك أبداً ، ودولة الإمارات العربية المتحدة وهذه الحال ، قد أفادت منها في مساعها الخارجي وهي ساعية لتحقيق اهداف سياستها الخارجية المرسومة .

أهمية الدراسة :

تساعد الجغرافيا ، صانعي القرارات ومتخذي القرارات السياسية والعسكرية، على وضع تطلعات اقتصادية واجتماعية وسياسية وعسكرية لدولهم ، من شأنها تحقيق الأهداف والأمني والتطلعات الشعبية لدولهم ، بالإضافة إلى أن الجغرافيا السياسية تتناول قضايا حيوية واستراتيجية لهم الدول مثل نزاعات ورسم الحدود السياسية بين الدول . إن أهمية الجغرافية السياسية من ناحية السياسة الخارجية تتبع من الدور الذي تلعبه في تخطيط السياسة الخارجية وتنفيذها ، فهي قد تشكل محدداً أو محفزاً لصانع القرار عند اتخاذ قراره السياسي ولا يغفل القائمون عليها أهمية موقع بلادهم عند تخطيط وتنفيذ سياسة تلك البلاد الخارجية ، بالإضافة إلى أن أهمية الموقع الجغرافي يشكل معيناً تستمد السياسة الخارجية منه قدرًا من أهدافها ووسائل تنفيذها ، كما يلعب الدور نفسه في التأثير على أفعال النخبة الحاكمة ، وإن كانت أهمية هذه التأثيرات تتوقف على إدراك تفسير هذا المتغير من قبل صانع القرار ، كما أن أهمية هذه الدراسة تتبع أيضاً من تأثير الجغرافيا السياسية في تحديد أولويات صانع القرار عند التخطيط لسياسة بلاده الخارجية ، فعلى سبيل المثال لا الحصر نجد أن الدولة التي تقع في وسط جغرافي تسوده

مشكلات سياسية ، لابد أن ينعكس على سياستها الخارجية تخطيطاً وأهدافاً وتفيداً ، والدول التي تعيش على أرضها إثنيات مختلفة ومتنوعة ، تعمل على إرضاء هذه الإثنيات حتى لا تدع مجالاً للدول الأخرى وخاصة القوية منها ، أن تمد يدها إليها وبحجة مساعدتها في سبيل نيل حقوقها ، فيؤدي ذلك عدم استقرار تلك البلدان التي تعيش فيها ، والدول التي تعيش إلى جوار دولة أقوى منها ، تعمل على الإسراع في الدخول بمقاييس اتفاقيات حسن جوار معها، من هنا تلعب الجغرافيا بشقيها الطبيعية والبشرية دوراً لا يُستهان به في مجال السياسة الخارجية ودولة الإمارات العربية المتحدة ، شأنها شأن بقية البلدان في هذا التوجه ، لذا فإن الأهمية والحالة هذه تتجلى في توفير ما يلزم لصانع القرار من معلومات يحتاجها عند وضع البديل وترجيح الأفضل منها عند اتخاذ قراره السياسي.

مشكلة الدراسة وأسئلتها :

تكمّن مشكلة الدراسة : في مدى ما يتركه الموقع الجغرافي لدولة الإمارات من تأثيرات في سياسة الدولة الخارجية ، وهي ساعية إلى تحقيق أهدافها بعمتها وخاصة العليا منها .

أسئلة الدراسة:

استوحيت مشكلة الدراسة عدة أسئلة وتسعى هذه الدراسة عنها هي :

- ١ - ما أهمية الموقع الجيوسياسي لدولة الإمارات العربية المتحدة ، وما هي انعكاساته على السياسة الخارجية ؟
- ٢ - ما الموارد الطبيعية المتنوعة في الموقع الجيوسياسي لدولة الإمارات العربية ، وأثرها على السياسة الخارجية ؟
- ٣ - ما الجغرافيا البشرية (الديمغرافية) التي تعيش على أرض دولة الإمارات العربية المتحدة ، وأثرها على السياسة الخارجية ؟

فرضية الدراسة :

تقوم هذه الدراسة على فرضية أساسية مفادها : أن الموقع الجيوسياسي لدولة الإمارات العربية المتحدة له تأثير كبير على السياسة الخارجية للدولة ، وإن السياسة الخارجية لدولة الإمارات ماهي إلا استجابة لتلك التأثيرات .

أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق ما يلي:

- ١ - التعريف بأهمية الموقع الجيوسياسي لدولة الإمارات العربية المتحدة ، وأثره على السياسة الخارجية .
- ٢ - إبراز الموارد الطبيعية المتنوعة على الموقع الجيوسياسي لدولة الإمارات ، وأثر هذه الموارد على السياسة الخارجية .
- ٣ - بيان ديمغرافية دولة الإمارات العربية المتحدة وأثرها على السياسة الخارجية .

مصطلحات الدراسة ومفاهيمها : هناك مصطلحان في هذه الدراسة علينا إبراز ما يذهبان إليه ، وفي هذا السياق ، فإن هذه المصطلحات تتطلب تعريفاً إجرائياً فقط وعلى النحو التالي :

الجغرافيا السياسية : لقد تناول أهل الاختصاص الجغرافيا السياسية ، بتعريفات كثيرة نختار منها ما يتفق مع أهداف دراستنا منها : حيث عرفت الجغرافيا السياسية : " بأنها هي العلم الذي يبحث في قوة الدولة ، وذلك عن طريق التوظيف للظواهر الجغرافية و التقنية لتكون في خدمة مبادئ السياسة التي ترتكز عليها الدولة ، بغية إضفاء القدر الأكبر والممكן عليها من القوة لتكون عاملاً مؤثراً في الساحة الدولية" (الجباوي ، ١٩٩٠ ، ٤:) ، كما عرفت : " بأنها هي دراسة الأقاليم السياسية التي ينقسم إليها سطح الأرض كظاهرة من ظاهرات سطحها " (الديب ، ١٩٧٨ ، ٢٤:) ، وقيل فيها : " بأنها القوة المؤثرة في حياة الإنسان السلوكية والمعاشية ومختلف الأنشطة بسبب الموقع الجغرافي السياسي الذي يحيط بدولته" (الحريري ، ١٩٩٣ ، ١٤:) ، واستناداً لما سبق من تعريفات الجغرافيا السياسية فإن الباحث يرى الجغرافيا السياسية هي : العلم الذي يبحث في كل معطيات الموقع الجغرافية طبيعية وبشرية ، وتلعب دوراً مؤثراً سلبياً كان أو إيجابياً في سياسة الدولة.

السياسة الخارجية : اختلف أهل الاختصاص فيما بينهم في تعريف السياسة الخارجية ، كون كل منهم نظر إليها من جانب مختلف عن جانب الآخر هذا من جهة ، وكونها تعكس معانٍ مختلفة لأشخاص مختلفون فلسفياً وأكاديمياً عن بعضهم البعض من جهة أخرى ، فقد عرّفها رمضان أنها : " مجموعة النوايا التي تدفع بالدول إلى نمط معين من السلوك ، أو هي مجموعة الخطط لما يجب أن يعمل به خارج حدود الدول" (الرمضاني ، ١٩٩١ ، ٢٥-٢٦:) ، وعرفها سليم ، بقوله : (هي برنامج العمل المعلن الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة البدائل المتاحة من أجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الدولي) (سليم ، ١٩٨٤ ، ٦: ١٦) ، وعرفها الهزاييم بأنها : "مجموعة الأفعال والإجراءات التي تتخذها الدولة في علاقتها مع الدول الأخرى بهدف تحقيق مصلحتها الوطنية في الدرجة الأولى ومن ثم الانطلاق نحو الأهداف الأخرى" (الهزاييم ، ١٩٩٤ ، ١:)

(١٣) ، ومن خلال ما سبق فإن الباحث يرى بأن السياسة الخارجية : " كل عمل أو إجراء تقوم به الدولة خارج حدودها في البيئة الدولية ، وهي ساعية لتحقيق أهدافها ، أو لتوقي ما يمكن أن يضر بها ، أو على الأقل لتخفيض أضراره " ، لذا فإننا سوف نعذ كل سلوك أو إجراء أو فعل له علاقة بدولة الإمارات العربية المتحدة خارج حدودها عملاً من اعمال السياسة الخارجية .

حدود الدراسة : إن حدود الدراسة تتمثل بما يلي :

- الحدود الزمنية : تغطي الدراسة الفترة ما بين ٢٠٠٩ - ٢٠١٠ .
- الحدود الجغرافية : تغطي الدراسة تلك البقعة الجغرافية التي تعطيها دولة الإمارات العربية المتحدة .
- الحدود البشرية : تتناول الدراسة سكان دولة الإمارات العربية المتحدة ، وأولئك الذين يقعون تحت تأثير السلوك السياسي الخارجي لدولة الإمارات العربية المتحدة سلباً أو إيجاباً ، بفضل تأثير العوامل الجيوسياسي لدولة الإمارات .

الإطار النظري للدراسة :

تكون الجغرافيا الطبيعية والجغرافيا البشرية علم الجغرافيا ، وتدرج الجغرافيا السياسية تحت لواء الجغرافيا البشرية التي تتكون بدورها من أربعة فروع هي : جغرافية السكان ، وجغرافية السكن ، والجغرافيا الاقتصادية ، وأخيراً الجغرافيا السياسية ، ويتفرع عن هذه الأخيرة الجغرافيا العسكرية ، وجغرافيا الانتخابات ، وتنتناول الجغرافيا السياسية كل العوامل الطبيعية التي تتبع من الموقع الجغرافي ، والتي بدورها تتفاعل مع كل المظاهر البشرية السياسية على سطح ذلك الموضع وتتعداها إلى خارج إطاره ، فينفتح عن هذا التفاعل ظاهرات سياسية متباعدة تتناولها الجغرافيا السياسية بالدراسة والتحليل (الحريري ، ١٩٩٣ : ٣) الأمر الذي جعل اهتمام الجغرافيين في بداية القرن العشرين يولون اهتماماً كبيراً بعلاقة الجغرافيا السياسية بقوة الدولة ومن هؤلاء معظم العلماء الألمان و (سبيكمان) ، ومن ثم ظهرت مجدداً دراسات " الجيوبوليتيكا " الضيقة ، فعلم الجيوapolitika يركز على مبدأ أن لكل حيز أرض محددة المعالم ، لها أهمية نسبية في تحديد وإبراز مغزى النظام السياسي العالمي (الجاوي ، ١٩٩٠ : ٦٠) ، من هنا كانت العلاقة المتبادلة ما بين الحيز الجغرافي ، أو رقعة الدولة الأرضية التي تقوم عليها ، أو التي تطبع في مسلطتها السياسية والعسكرية على أرض مجاورة لها ، وبين الإتجاهات السياسية التي رسمتها نفسها ، بأن تصبح دولة قوية ، وذلك من خلال فهمها للعوامل الجغرافية في هذه الأرض .

إن أول من استخدم مصطلح الجغرافيا السياسية العالم السوي - دي (رودلف كجيدي - ن) (١٨٦٤ - ١٩٢٢ م) ، ثم تبعه علماء كثيرون معظم دراساتهم لبحث العلاقة بين الإنسان والطبيعة ، وتناولوا علاقة الحضارة بالمناخ والطوبوغرافية والموارد الطبيعية ، فكثير ما تعزى نشأة

الحضارات وتطورها إلى ظروف مناخية موائمة ، وان العقل البشري منهمك في صراع لاحدود له لامتلاك مجال حيوي يعزز قوة الدولة التي ينتمي لها ذلك العقل (دوارتي ، ١٩٨٥ : ٤٩) ، وانطلاقاً من ذلك فقد ذهب البعض إلى القول : إن الجغرافيا السياسية كلّها تقوّم على العلاقة بين الطواهر السياسية والمقومات الجغرافية التي تكتنزها البقعة الجغرافية التي يعيش عليها الإنسان ، ولما كانت الدولة كانتا سياسياً يتأثر بالظواهر السياسية داخل وخارج إطارها الجغرافي ، والمقومات الجغرافية التي تمتلكها ، فهي بالحالة هذه تقع بين حالتين حالة تأثير وحالة تأثير ، من هنا فسياستها الخارجية لا تبقى على وبنية واحدة ، بل تتغير وتبدل تبعاً لقوة درجات تلك الحالات . إن الموقع الجغرافي بإيجابياته وسلبياته يشكّل المعين الذي بدوره يؤثّر في السياسة الخارجية لدولة الموقّع ، فإذاً يكون عاملًّا مساعداً لصانع القرار في اتخاذ القرار المناسب والمتوافق به يحقق الهدف المناسب ، أو يكون محدداً يجعل مساحة المناورة أمام صانع القرار محدودة جداً في هذا المجال ، لذلك إن السياسة لأي دولة من دول العالم ومن ضمنها دولة الإمارات العربية المتحدة ، وعطافاً على ماسبق ، تتأثر سياستها الخارجية بعدة عوامل تتبع من موقعها الجغرافي ، وهذه العوامل بلا شك تختلف باختلاف الأوقات ، ودراسة هذه العوامل بلا شك أساسية ، إذ أنها توفر قاعدة أساسية لبلوره أهداف الدولة الخارجية ، ومن ثم إبراز الوسائل التي يمكن من خلالها تحقق أهدافها المرسومة .

إن هذه العوامل والمتمثلة بـ : الموقع الجغرافي والسكان والموارد الطبيعية ، والقدرة العسكرية ، والنظام الداخلي للدولة ، والتي توفرها الجغرافيا السياسية تلعب دوراً لا يخفى على أحد في السياسة الخارجية ونحن بصدده دراسة السياسة الخارجية لدولة الإمارات ، كون دولة الإمارات تقع على الجانب الشرقي للوطن العربي ، وهناك ما يمكن قوله بوجود حساسية بين هذه الدولة وبعض دول الجوار ، أضف إلى أن هناك ظاهرة اجتماعية سياسية اقتصادية أخذت تمتد على أرض دولة الإمارات تتعلق بالعمالة الوافدة ، إذ شهدت دولة الإمارات العربية المتحدة نشاطاً ملحوظاً في إعداد العمالة الوافدة منذ استقلالها ١٩٧١ ، بسبب تدفق العوائد النفطية والتي أدت إلى إثراء اقتصادها ، ولهذا ارتفعت هجرة الأيدي العاملة لاستخدامها في عملية التنمية الشاملة ، وأصبح حجم هذه العمالة من الضخامة ما يجعل سكان دولة الإمارات العربية خليطاً من عدة جنسيات ، وأضحت بدورها تشكل الغالبية العظمى لقوة العمل ، وهيمنة العمالة الأجنبية ليست فقط على هيكل القوى العاملة ، وإنما على النسبة الإجمالية لعدد السكان بدولة الإمارات ، وتعد ضخامة عدد العمالة الوافدة بالمقارنة مع عدد المواطنين المحدود من أهم المشاكل الاجتماعية التي لها تأثير سلبي على السياسة الخارجية لدولة الإمارات (العنكيم ، ١٩٩٣ : ٧٠-٧١) .

إن أهم الأهداف التي تنظر إليه الدول وتلقى بها على عاتق سياستها الخارجية وأهمها : المحافظة على استقلالها وأمنها أولاً ، وحماية مصالحها الاقتصادية ثانياً ، ومنحها المكانة بين

الدول ، ولتحقيق هذه الأهداف فإن السياسة الخارجية بدورها تلقي هذه الأهداف على الأجهزة المسئولة عن السياسة الخارجية في الدولة لتضطلع بمسؤولية صنع هذه السياسة . إن فوهة السياسة الخارجية تتأتى في واحدة منها وأهمها فوهة الموقف الجغرافي من ناحية استراتيجية ، وتوافر الموارد الطبيعية والانسجام بين السكان ، ومن شرعية نظام الحكم في دولة ، ونحن في هذا الصدد ، معنيون بالوقوف على الموقع الجيوسياسي لدولة الإمارات ، وتأثيراته على السياسة الخارجية بالدراسة والتحليل وصولاً إلى تحقيق أهداف الدراسة المرسومة .

الدراسات السابقة:

هناك عدد كبير من الدراسات التي تناولت السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة بطريقة مباشرة وأخرى غير مباشرة وسنعرض لأهم هذه الدراسات.

دراسة ابراهيم (١٩٨٤) ، والموسومة بـ : (الخليج والوطن العربي) وقد هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على دول الخليج العربي والوطن العربي معا ، مع إعطاء خصوصية لدولة الإمارات العربية المتحدة من حيث الأهمية الجغرافية والاقتصادية ، ودور دول الخليج العربي الفاعل في المنطقة ، وخلصت الدراسة إلى عدة استنتاجات ، أهمها : أن موقع دول الخليج العربي موقع حساس في مجال السياسة الدولية ، بسبب ما يزخر به الخليج من خيرات و تعدُّ محطة انتظار الأعداء ، وأن دول الخليج العربي تلعب دوراً ذا أهمية في مجال السياسة الدولية ، ومن أهم توصيات هذه الدراسة : ضرورة العمل على وحدة دول مجلس الخليج العربي لتكون قوة في مواجهة الأعداء الطامعين ، والتركيز على ضرورة استثمار الخيرات العربية عربيا ، واستقدام عاملة عربية أكثر حتى لا تستعلي الأقليات الأخرى على الجنس العربي.

دراسة زاده (١٩٩٦) ، والموسومة بـ : (العلاقات العربية الإيرانية : الاتجاهات الراهنة وآفاق المستقبل) ، هدفت هذه الدراسة إلى بيان الواقع الذي عليه العلاقات العربية الإيرانية وما يمكن أن تكون عليه في المستقبل نتيجة حساسية علاقات الجوار ، وقد خلصت الدراسة إلى عدة استنتاجات أهمها : أن العلاقات العربية - الإيرانية لا تستقر على حال ، وأنها تتأثر بسبب احتلال إيران للجزر العربية ، وأن هذه العلاقات تتأثر بواقع السياسات الدولية وأطماع الدول ذات المصالح بالمنطقة ، وأما توصيات الدراسة ، فقد قالت على أساس اللجوء إلى لغة الحوار وسبلته مهمة في نزع فتيل التوتر من هذه العلاقات ، وإبقاء باب المندب مفتوحاً وعدم تأثيره بالعلاقات بين الدول التي تقع على جانبي الخليج من خلال هيئة تتكون من الدول التي تتأثر في حالة إغلاقه .

دراسة ابوالعينين (١٩٩٦) ، والموسومة بـ : (دولة الإمارات العربية المتحدة دراسات وبحوث جغرافية) ، وقد هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على الجغرافيا الطبيعية لأراضي الدولة ومراحل تكوينها ، وموقع الدولة وتأثيراته الجغرافية والأقاليم التضاريسية للدولة ، والأقاليم

المناخية فيها ونباتاتها الطبيعية ، وخلصت الدراسة إلى عدة استنتاجات أهمها : أن الموارد الطبيعية التي يكتفها هذا المسرح مع نشاط إنسان الإمارات الفاعل في مجتمعه هي بمثابة القواعد الأساسية ، والرواسي الراسخة التي تدعم هذا التقدم ، وتسهم في تحقيق استمرار عملية التطور ، وتدفع عملية النمو الاقتصادي ، وتحقق التنمية الشاملة لدولة الإمارات ، وأما أهم التوصيات : ضرورة التحليل الكارتوغرافي ، وتقدير الصور الجوية والمرئيات الفضائية بنية الوصول إلى نتائج جادة لها أهميتها في هذا الشأن .

دراسة العجيلي (٢٠٠٠) ، والموسومة بـ : (دولة الإمارات العربية المتحدة دراسة في الجغرافيا السياسية : دراسات استراتيجية ٤٥) ، هدفت الدراسة إلى تقييم الموقع الجيوسياسي لدولة الإمارات العربية المتحدة في ضوء المعطيات الجغرافية التي تؤثر في الوزن الدولي والمستقبل الجيوسياسي لهذه الدولة ، وقد توصل الباحث إلى الاستنتاجات التالية : إن الموقع الجيوسياسي لدولة الإمارات ذو أهمية في الإستراتيجية الإقليمية والدولية ، كما أن الموقع الجيوسياسي يتمتع بتفوق نسبي عن تلك الموقع الجيوسياسي لبعض دول مجلس التعاون الخليجي العربي وهذه الاستنتاجات استوجبت التوصيات التالية : إن الموقع الجيوسياسي لدولة الإمارات بحاجة إلى قوة عسكرية تتمتع بتفوق في العدة والعتاد للمحافظة على هذه الأهمية ، وأن الموقع الجيوسياسي يمكن استثماره لصالح دول مجلس التعاون للخليج العربي على الصعيد المحلي والعربي والدولي إذا تم استثمار ذلك الموقع .

دراسة عبدالله (٢٠٠١) ، والمعونة بـ : (المبادرات والاستجابات في السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة) ، وقد تناولت الدراسة بالوصف والتحليل تلك الاستجابات التي قامت بها السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة ، التي اتضح أنها وبعد مرور ثلاثة عقود على قيامها دولة اتحادية ، ترتبط بالعالم الخارجي بكل أشكال الارتباطات وتفاعل مع دول العالم على المستويات كافة ، وتقيم علاقات سياسية واقتصادية وثقافية واسعة ومتعددة مع الدول القريبة والبعيدة ، وخلصت الدراسة إلى : أن دولة الإمارات العربية المتحدة تجاوزت حالة الانغلاق النسبي على نفسها ، وتمكن من تحقيق هدف ولو الحد الأدنى المتمثل في الحفاظ على كيانها الوطني وحماية استقلالها السياسي ، وصد أكبر قدر من الضغوطات ، والتهديدات الخارجية التي تعرضت لها خلال الفترة التأسيسية الأولى للدولة ، وأهم الاستنتاجات لهذه الدراسة : فقد أوضحت أن دولة الإمارات العربية المتحدة اتبعت على وجه العموم سياسة خارجية نشطة ومنفتحة ، تمزج بين المبادرات والاستجابات في تعاملها مع التطورات والمستجدات الخارجية ، وأهم التوصيات التي توصل إليها الباحث ، هي : أن تتصرف دولة الإمارات العربية المتحدة في المجال الخارجي من وحي مصلحتها الخاصة أولاًً ومصلحة الدول الخليجية ثانياً والدول العربية فيما بعد .

دراسة عبيد (٢٠٠٤) ، والموسومة بـ : (السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة بين النظرية والتطبيق) ، وقد هدف الباحث إلى التعريف بكل جوانب السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة ، وركز على التعريف بالسياسة الخارجية بشكل عام ، وسياسة دولة الإمارات العربية المتحدة بشكل خاص دور الوزارة في صناعة القرار الخارجي ، هذا وقد خلصت الدراسة إلى عدة استنتاجات أهمها : أن السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة ارتكزت على قاعدة صلبة ناتجة عن الاستقرار الداخلي في الدولة ، وفي سعيها الخارجي حيث وضعت كل إمكانياتها لبلوغ أهداف الدولة، وأهم التوصيات التي توصل إليها الباحث ، هي : ضرورة التركيز والاهتمام على منطقة الخليج العربي أولاً ، ومنطقة المشرق العربي ثانياً ، وبقية الوطن العربي ثم دائرة الدولية خروجاً مندائرة القطرية وهذا ما يتطلب الأمر ، كون دائرة العلاقات الدبلوماسية لدولة الإمارات العربية المتحدة منسقة.

دراسة ابوالشیح(٢٠٠٥) ، والموسومة بـ: (نمط الإمکانات في النظام الإقليمي الخليجي واستقلالية السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة ١٩٧١-١٩٩٧) ، هدفت الدراسة إلى بيان مدى التغيير في نمط الإمکانات للدول الخليجية ، ودول الإقليم الجغرافي خلال المراحل الزمنية التي مرت بها تلك الدول ، وتسلیط الضوء على فقرة دولة الإمارات في انتهاج سياسة خارجية مستقلة في ظل التغيرات التي تصيب نمط الإمکانات في هذا النظام ، والاستنتاجات التي توصلت إليها الدراسة هي : أن الدول تختلف من حيث الإمکانات والقدرات المالية والعسكرية ، والتوجهات والأهداف الخارجية لدولة الإمارات واحدة من تلك الدول ، وخلصت الدراسة إلى أن دراسة النظام الإقليمي يمكن دراسته من عدة جوانب وفقاً للإمکانات ومستوى القوة في النظام الإقليمي.

دراسة عبيد (٢٠٠٧) ، والموسومة بـ: (دول مجلس التعاون الخليجي في عالم متغير دراسة في التطورات الداخلية والعلاقات الخارجية ١٩٩٠ - ٢٠٠٥) ، فقد هدف الباحث في دراسته الهيئة للدولة وانعكاساتها على دول مجلس التعاون وسياسات القوى الكبرى تجاه منطقة الخليج وتأثيراتها في دول مجلس التعاون الخليجي ، ودراسة النظم السياسية في دول مجلس التعاون الخليجي ، والتطورات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في دول مجلس التعاون وتحديات التي تواجه دول مجلس التعاون وسبل تجاوزها ، وخلصت إلى أنه : على الرغم من قدرة دول مجلس التعاون الخليجي على التكيف إلى حد ما مع المتغيرات الدولية الداخلية ، بأوجه متباعدة بين دولة وأخرى ، فإن هذه الدول مازالت تواجه تحديات حقيقة ، ومن أهم التوصيات التي توصل إليها الباحث هي : أن هذه التحديات التي تواجه دول مجلس التعاون الخليجي والمتمثلة بضغوط خارجية قوية ومطالب داخلية متزايدة ، تتطلب المزيد من الجهد والتعاون والتنسيق في علاقات هذه الدول وموافقتها الخارجية ، ولتعزيز ذلك ، فإن على دول المجلس أن تسعى سعياً جاداً إلى إقامة نوع من

النظام الفيدرالي أو الكونفدرالي فيما بينها ، وإلى تطوير سياسي واقتصادي واجتماعي في بعثتها السياسية لمواكبة المتغيرات الدولية.

دراسة بن سعيد (٢٠٠٨) ، والموسومة بـ : (البعد العربي في السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة ، ١٩٩٠ - ٢٠٠٣) ، فقد تناول الباحث تحليل البعد العربي في السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة ، والتعرف إلى العوامل المؤثرة في هذه السياسة ، وبيان آليات صنع القرار لهذه السياسة خارجياً وتوضيح أهدافها ووسائل تحقيقها وتوجهاتها نحو التجمعات الخليجية والعربية والإقليمية، وخلصت الدراسة إلى أن السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة تتسم بعد عربي أكثر من أي بعد آخر ، وهذا بعد يحتل مرتبة الصدارة في توجهات السياسة الخارجية لدولة الإمارات ، وأهم التوصيات التي توصل إليها الباحث ، هي : إقرار الاندماج في الاقتصاد العالمي ، والافتتاح على دول العالم في كل المجالات وهذه من أهم القرارات الاستراتيجية التي اتخذتها الدولة الاتحادية لا سيما أنه قد جلب للإمارات مكاسب ونجاحات عديدة. دراسة سويد وآخرون (٢٠٠٨) ، والموسومة بـ : (الإمارات وبعدها العربي) ، وقد هدفت الدراسة تسليط الضوء على الأبعاد المختلفة التي تربط الإمارات بالبعد القومي العربي ، وذلك بتناول عدة جوانب تشمل كل العوامل القومية للأمة العربية ، وقد استنتاج الباحثون عدة استنتاجات ، أهمها : أن كل العوامل القومية متمثلة في دولة الإمارات العربية المتحدة ، وأن دولة الإمارات العربية المتحدة بدورها تراعي كل ما هو قومي ، وأن دولة الإمارات العربية تؤصل كل ما لديها بالتراث العربي ، وأهم التوصيات التي خلصت إليها الدراسة ، هي : ضرورة تكريس الأبعاد القومية في فكر النساء ، بالإضافة إلى ضرورة رعاية الأبعاد القومية في صفوف الكبار ، ودعم وتحفيز كل ما من شأنه يعزز هذه الأبعاد .

ومن خلال ما سبق من الدراسات السابقة ، فإن هذه الدراسة معنية بتناول ما لم تتناوله تلك الدراسات ، وتلك التي أغلقتها وهي :

- ١ - أن الدراسات السابقة أغلقت أهمية الموقع الجيوسياسي لدولة الإمارات العربية المتحدة و لم تتناوله بالدراسة من الناحية السياسية وتأثيراتها على السلوك الخارجي للدولة .
- ٢ - أن الدراسات السابقة لم تتناول طبيعة الموقع الجغرافي لدولة الإمارات العربية المتحدة من الناحية السياسية وأثره على السلوك الخارجي للدولة .
- ٣ - أن الدراسات السابقة لم تتناول الثروة الباطنية والسطحية لجغرافية دولة الإمارات وتأثيراتها السياسية في المجال الخارجي للدولة .
- ٤ - أن الدراسات السابقة أغفلت تناول البعد الإثني الديموغرافي ودافعه الوجودي على أرض دولة الإمارات وأثر ذلك على القرار السياسي الخارجي والداخلي للدولة .

إن ما سبق يجعل دافعية لدراسة هذه والموسومة بـ : (الموقع الجيو سياسي لدولة الإمارات العربية المتحدة ، وأثره على السياسة الخارجية ، وذلك من أجل بيان ماللموقع الجغرافي وما عليه في مجال السياسة الخارجية لدولة الامارات العربية المتحدة .

منهجية الدراسة :

سيتم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوظيفي والتحليلي، فالأول يهتم بدراسة الدولة ، والأسباب المؤدية لاستمرارها محلياً وإقليمياً ودولياً ، وما أثر العوامل الجغرافية الطبيعية ، كالتضاريس والمناخ ، وأيضاً أثر تعدد القوميات داخل حدودها السياسية على توجهات الدولة السياسية ، وعلى أنماط العمران والإفادة من موارد الدولة وتطويرها ونموها في المجالات الاقتصادية ، كما يتم دراسة أثر العوامل الجغرافية على المشكلات التي تعاني منها الدولة مع دولة الجوار الجغرافي التي تحيط لها . أي أن المنهج الوظيفي يدرس أكثر من دراسة تطور الدولة وتركيبها ، إلى الوقوف على الكيفية التي وظف بها صانع القرار إيجابيات الموقع لصالح تحقيق أهداف سياسة بلاده الخارجية ، وأما المنهج الثاني فإنه يهتم بالوقوف على الحيثيات المتعلقة بالموقع الجغرافي وتفسيرها وتبريرها والتفسير الذي يزيل اللبس والغموض .

وأما تقسيم الدراسة سيتم تناولها في خمسة فصول ويتناول الفصل ا لأخير منها الخاتمة وتنضمن الاستنتاجات والتوصيات التي توصل إليها الباحث .

الفصل الثاني :

المعطيات الجغرافية لدولة الإمارات العربية المتحدة

ما لا شك فيه أن السلوك الخارجي لأي دولة من الدول يتأثر بجملة من العوامل ، وتنقسم بدورها إلى عوامل مادية دائمة التأثير وفي مقدمه هذه العوامل الموقع الجغرافي للدولة وما يمتلكه من موارد سواء كانت سطحية أو باطنية ، وعوامل أقل ديمومة تمثل بالمنشآت الصناعية المتعددة الأغراض سواء كانت عسكرية أو مدنية ، وإلى جانبها عوامل انسانية ، وهذه العوامل تقسم بدورها إلى جانبين : جانب كمي ويتعلق بالسكان الذين يعيشون على ظهر ذلك الموقع ، وجانب نوعي ويتعلق بالقيادة السياسية ومحمله من فكر وهو ما يسمى عقائدية هذه النخبة القيادة والإعلام ، وهذه جموعا تمثل القوة القومية التي تلعب دورا كبيرا في تحطيط وتنفيذ السياسة الخارجية لتلك الدولة ، فالدولة التي تمتلك متطلبات القوة يكون بمقدورها التأثير في السلوك الخارجي للدول الأخرى بالكيفية التي تخدم أغراضها ، فالموقع الجغرافي بكلفة جوانبه وما يحيوه يؤدي دورا ي كون إيجابيا أو سلبيا يعكس على الأداء السياسي الخارجي للدولة (صعب ، ١٩٦٦ : ٣٣) .

لذا فالجغرافيا والحالة هذه تتزعز لتمثل جانبين مهمين يندمجان معا لتشكيل هذا العامل وهما : الجغرافيا الطبيعية وتعلق بـ : الموقع الجغرافي والمساحة والمناخ والموارد الاقتصادية الطبيعية ، وأما الجانب الآخر فهو الجغرافيا البشرية وعلاقة بالتقدير السكاني وفاثتهم من حيث الجنس والتعليم والديانة والتكون الإثني ، والهجرة الداخلية والخارجية والهجرة العكسية (الأجنبية) ، وما طرأ على المجتمع السكاني من حيث الفئات الخارجية ، إن معطيات الجغرافية الطبيعية لأي دولة من الدول تعد من أهم المدخلات الأساسية المؤثرة في السياسية الخارجية وهي متلازمة مع معطيات الجغرافية البشرية لتلك الدولة ، وهذا ما نلاحظه في الموقع ، ففي مجال الاقتصاد مثلا : نجد الصحارى تعد عامل من عوامل الطرد السكاني وفي الوقت الذي يفجر الإنسان ثروات اقتصادية في قلب تلك الصحارى كالبتروول مثلاً ، تتحول عندها إلى عامل جذب سكاني ، وفي مجال الحروب يعذ علماء السياسات العسكرية أن وراء أي حرب تقف فكرتان متصلتان اتصالا وثيقا هما : الإقليم وهو الأرض المتنازع عليها ، والسكان ومنهم الجيش الذي يدافع عنها (عبدالوهاب ، د.ت : ١٢٤) ، ولتحقيق أهداف هذا الفصل فإننا سنتناوله من خلال مباحثين رئيسيين هما :

المبحث الأول : معطيات الجغرافية الطبيعية.

المبحث الثاني : معطيات الجغرافية البشرية.

المبحث الأول :

م عطيات الجغرافية الطبيعية

لا يغفل صناع القرار وخاصة القائمون منهم على تخطيط وتنفيذ السياسة الخارجية في أي بلد من البلدان ، المعطيات الجغرافية الطبيعية لدو لهم، كونها تلعب دوراً مهماً وبارزاً في طبيعة القرارات التي ستتخذ ، فالدولة التي تقع على بحر سواحله طويلة ، تتمتع بمميزات كبيرة تصب في مصلحتها ، خلاف الدولة المحرومة من السواحل البحرية ، والدولة التي تمتلك الكثير من الموارد الطبيعية تستطيع استثمار تلك الموارد وعوائدها في تحقيق أهدافها ، خلاف تلك الدول المحرومة منها. وهذا و يجدر بنا عدم المبالغة في تصوير قوة التأثير الجغرافي على قرارات السياسة الخارجية، كما ذهب مؤسس علم الجغرافيا السياسية (ماكيندر) إلى حد الادعاء: (بأنه من يتحكم في إقليم شرق أوروبا فإنه يتحكم في جزيرة العالم ، ويقصد بها قارات اوروبا وآسيا و أفريقيا ، ومن يتحكم في هذه الجزيرة يتحكم في العالم كله) (مقد، ١٩٧٩، ١٧٤).

إن هذا القول لا يقل من أهمية العوامل الأخرى المؤثرة في السياسة الخارجية ، الذي يعده الموقع الجغرافي واحداً منها ، فعلى الرغم من نتائج الثورة التقنية في عالم الاتصالات وتطوير الأسلحة المختلفة ، كل ذلك لم يلغ أثر الموقع في السياسة الخارجية، ولم يفقده جميع دلالاته المهمة ، نظراً كون بعض المصالح والأهداف الوطنية تتحدد على أساس اعتبارات جغرافية بحثه ، وهذا يؤكّد استمرارية تأثير الموقع الجغرافي في سلوك صناع القرار السياسي بغض النظر عن الدور الذي يلعبه الموقع الجغرافي سلبياً كان أو إيجابياً.

وسعياً منا وراء تحقيق أهداف هذا المبحث فإننا سنتناوله في مطلبين هما :

المطلب الأول: المعطيات الطبيعية للموقع الجغرافي .

المطلب الثاني: معطيات الموقع من الموارد الطبيعية.

المطلب الاول :

المعطيات الطبيعية للموقع الجغرافي

عند الحديث عن الموقع الجغرافي لأي دولة من الدول في مجال السياسة الخارجية يتبارد للذهن المميزات التي يتمتع بها الموقع الجغرافي وتأثيراته ، وما يمتلكه ذلك الموقع من موارد طبيعية تعطى القوة لصانع القرار السياسي عند تخطيط وتنفيذ السياسة الخارجية ، كونها توفر البديل لصانع القرار ، وهذا ما يسعى إليه . إضافة إلى أنها تدفعه إلى تبني توجهات خاصة تستمد من الموقع الجغرافي كل مقوماتها ، وتنافوت درجة تأثير الموقع الجغرافي تبعاً لقيمة الفعلية لذلك الموقع ، والتي بدورها تتغير قيمتها نتيجة العوامل والظروف ، فمثلاً بعد شق قناة السويس اكتسبت موقع جديدة في العالم قيمة أكبر مما كانت عليه ، كما افتقدت موقع آخر من قيمتها الكبير ، ومع استخراج النفط أصبح لمضيق هرمز قيمة أكبر وفي الوقت الذي ينفد به النفط من تلك المنطقة من أي وقت مضى بلا شك أن قيمة الموقع الجغرافية التي تقع في المنطقة الشرقية من منطقة الخليج تفقد من قيمتها الكبير ، وعند الحديث عن الموقع الجغرافي لدولة الإمارات العربية المتحدة ، فإننا والحالة هذه وسعاً منا نحو تحقيق أهداف المطلب سنتناوله من خلال فقرتين رئيسيتين هما :

أولاً : واقع الموقع الجغرافي للدولة .

ثانياً: الأهمية الاستراتيجية للموقع الجغرافي .

أولاً: الواقع الجغرافي للدولة : إن الموقع الجغرافية لكل الدول العربية قاطبة ، رسمت حدودها من قبل جهات أخرى خارج الوطن العربي ، ولا حول ولا قوة للعرب في ذلك ، فالوطن العربي لم يكن بين أجزائه يوماً من الأيام حدود وسياسة مرسومة ودول قطرية معهودة ، وعندما جاء الاستعمار رسم الحدود في مكاتب وزارات خارجيته ، وجاء للوطن العربي غازياً عمل على تنفيذ ما قد رسمه في يوم غابت فيه القوة العربية ، وفي وقت وصل به الفكر العربي إلى حالة شديدة من التردي ، فأصبح الموقع الجغرافي عاملاً سلبياً في كثير من سياسات الدول العربية القطرية ، كما أصبح قيداً يقيد تلك السياسات لكون الموقع الجغرافي عاملاً مؤثراً و مهمّاً في سياسة الدول ، لتأثيره على اتجاهات السكان ، وبالتالي على السلوك السياسي للدولة ، وكذلك علاقتها بغيرها من الدول ، وفي هذا التوجّه لا بدّ من التعرّف إلى طبيعة الموقع الجغرافي لدولة الإمارات العربية المتحدة ، لمعرفة مدى تأثيره في السياسة الخارجية لهذه الدولة سلبياً كان أو إيجابياً ، ولا بدّ من تقسيم ذلك إلى عدة فقرات لتنظيم عملية البحث وصولاً للاهداف التي يراد الوصول إليها وهذه الفقرات هي :

١ - فاكية الموقع الجغرافي : ذهب منظرو الجغرافيا السياسية إلى أن تحديد الموقع الجغرافي من الناحية الفاكية له أهمية بمكانت نسبية لا يدركها من الدول ، وجعلوا من التحديد الحسابي بالنسبة لخطوط

العرض أهم من خطوط الطول ، وذلك لعدة اعتبارات هي الأخرى مهمة ، تكون درجات العرض فيتشكل عندها المناخ بوجه عام ، والمناخ يحدد بدوره النشاط البشري إلى حد كبير من حيث توزيع السكان وحرفهم وشكلهم والوانهم وطباعهم ومزاجهم ، في حين ان خطوط الطول في الغالب تحدد الزمن (غلبي، ١٩٨٩: ٢٣٤). إن الموقع الجغرافي لدولة الإمارات العربية يقع فلكيا بين خط طول ٥١ و ٥٦ شرقاً و دائري عرض ٢٢ و ٢٦,٥ شمالاً، ويقاد خط السرطان يفصل أراضي الدولة إلى قسمين أحدهما شمالي يطل بواسطته على الخليج العربي وخليج عمان ، الآخر جنوبي شترك حدوده السياسية البرية مع كل من المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان . وهي بهذا التمديد يتأثر مناخها بالظروف التي تلف الموقع بسبب خطط الطول ، فيغلب عليه الطابع الصحراوي في معظم المناطق التي تكون الموقع الجغرافي ، باستثناء ما نسبته ٢% من المساحة الكلية لدولة الإمارات ، وهذا الطابع الصحراوي يمتاز بقلة كمية الأمطار التي تساقط على الموقع (ابو العينين، ١٩٩٦: ٣٠) ، وهذا يفسره وقوع دولة الإمارات في العروض المدارية وخلو معظم أجزائها من نطاقات جبلية كبيرة من نوع جبال أطلس في المغرب العربي ، ووقوعها في منطقة تتشكل فيها الرياح حتى بدورها تؤدي إلى عواصف رملية تنتقل فيها جبال من الرمال ما تثبت حتى تغير سطح الأرض وذلك بانتقال هذه الجبال مرة أخرى إلى مناطق أخرى . لذلك نرى أن الزراعة في دولة الإمارات تعتمد اعتماداً شبه كلي على المياه الجوفية التي تعاني هي الأخرى تناقصاً شديداً وخطيراً في منسوبها وفي بعض المناطق تعتمد على مياه التحلية وهو ذه ذات تكلفة عالية الأمر الذي تعمل الدولة لتوفير ذلك للشرب لكن هناك تجاوزات يقوم بها الناس لصالح الزراعة ، أضف إلى أن المياه الجوفية تعاني من ارتفاع نسبة الملوحة فيها ، وقد أدرك صانع القرار في دولة الإمارات العربية المتحدة ، أهمية هذه المشكلة التي تحف الزراعة وخطورتها مما جعل ذلك كابوساً يؤرقه عند اتخاذ القرار ، وهذه المشكلة ذاتها شكلت قيداً من الفيود التي لا يستطيع صانع القرار تجاهلها ، كونها تضع على كاهله ضرورة السعي لدى أسواق الغذاء العربية والعالمية لتأمين القوت الاستهلاكي لشعب دولة الإمارات ، وهذا يتطلب رفع قيمة فاتورة الاستيراد والتي تكون في العادة بالعملة الصعبة .

ب - المساحة : تعدّ المساحة أحد العناصر الأساسية في الجغرافيا السياسية للدولة، فالدولة ذات المساحة الصغيرة تشعر دائماً بأنها مقيمة في مساحتها . (متولي، أبو العلا، ١٩٧٧، ص ٦١)، ولكن على الرغم من أهمية سعة المساحة إلا أن المساحة الكبيرة للدولة أحياناً تكون مصدراً للخطر ، فقد تعمل بعض العوامل الجغرافية كالمناخ، والتضاريس وقلة السكان على فقدان المساحة الكبيرة لقيميتها الاقتصادية والسياسية ، وتبلغ مساحة دولة الإمارات العربية المتحدة، ٨٣ ألفاً و ٦٠٠ كيلو متر مربعاً وبذلك تحتل المرتبة الثالثة بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من حيث المساحة بعد المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان ، كما تتضمن عدداً من الجزر تزيد على (٢٠٠) جزيرة ، وتكون دولة الإمارات العربية المتحدة من سبع إمارات هي : إمارة أبوظبي ، إمارة دبي ، إمارة

الشارقة ، إمارة عجمان ، إمارة أم القيوين ، إمارة راس الخيمة ، وإمارة الفجيرة ، ويمكننا بيان مساحة كل منها مع نسبة إلى المساحة الكلية ، وطول سواحلها وطول حدودها ونسبة كل منها إلى الطول الكلي للسواحل والطول الكلي للحدود البرية من خلال الجدول التالي رقم (١) :

جدول رقم (١)

الإمارات العربية السبع المساحة والأطوال

الإمارة	المساحة						الإمارة
	النسبة إلى الطول الكلي للحدود البرية	طول الحدود البرية	النسبة إلى الطول الكلي للسواحل	طول السواحل	النسبة إلى المساحة الكلية	كم	
أبوظبي	% ٤٣,٧	٧٣٥	% ٦١,٥	٤٨٠	% ٨٦,٦٧	٢٦٠٠٠	٦٧٣٤٠
دبي	١١,١	١٨٥	٩,٢	٧٢	٥,٠٠	١٥٠٠	٣٨٨٥
الشارقة	٢٢,١	٣٧٠	٧,٠	٥٥	٢,٣٣	١٠٠٠	٢٥٩٠
رأس الخيمة	٨,٤	١٤٢	٧,١	٥٥	٢,١٧	٦٥٠	١٦٨٣,٥
عجمان	٢,١	٣٥	٢,٠	١٥	٠,٣٣	١٠٠	٢٥٩
أم القيوين	٤,١	٧٢	٤,١	٣٢	١,٠٠	٣٠٠	٧٧٧
الفجيرة	٨,٥	١٤٥	٩,١	٧١	١,٥٠	٤٥٠	١١٦٥,٥
الإجمالي	% ١٠٠	١٦٨٤	% ١٠٠	٧٨٠	% ١٠٠	٣٠٠٠	٧٧٧٠٠

(ابوالعينين ، ١٩٩٦ : ٢٦)

وهذا الجدول يمثل المساحة الإجمالية لدولة الإمارات العربية المتحدة (دون الجزر)

أضاف إلى أن دولة الإمارات العربية المتحدة لها من الجزر مايزيد على (٢٠٠) تصل مساحتها

إلى (٥٩٠٠) كم٢، ويمكننا اعطاء ثلاثة منها بعض الخصوصية ، كونها اليوم محظوظة من قبل

الجارة إيران :

١- جزيرة أبو موسى : تقع على بعد (٩٤) ميلًا من مدخل الخليج العربي عند مضيق هرمز ، وتبلغ مساحتها (٢٠) كم٢، وهي جزيرة مستطيلة الشكل ، كان يقطنها قبل الاحتلال الإيراني نحو (١٠٠٠) نسمة من العرب ، وتتوفر في الجزيرة معادن مهمة مثل رواسب أوكسيد الحديد والنفط بالإضافة للمياه الصالحة للشرب.

٢- جزيرة طنب الكبرى : تقع إلى الشمال الغربي من جزيرة أبو موسى وتبعد عنها (٢٤) ميلًا، وهي دائيرية الشكل ومساحتها (٩) كم٢، كان يقطنها قبل الاحتلال حوالي (٧٠٠) نسمة من العرب، ويتوفر فيها النفط.

٣- جزيرة طنب الصغرى : تبعد (٢٨) ميلًا عن جزيرة طنب الكبرى ، شكلها كالمتلث يبلغ طولها (٢) كم٢، وعرضها (١) كم٢ ، وهي خالية من السكان، (أبو الشيخ ، ٢٠٠٥: ٩٦)، وبالنظر إلى مساحة دولة الإمارات العربية المتحدة نلاحظ أن لهذه الأرض من المزايا والأهمية الاقتصادية من خلال النقاط التالية :

١ - إمكانية التوسيع في استصلاح الأراضي ، وخاصة بعد إنشاء عدد كبير من السدود وإقامة محطات التحلية وذلك من أجل استغلالها في الزراعة والصناعة .

٢ - إمكانية استغلال الطاقة الشمسية مستقبلاً وذلك نظرًا للتعرض الدولة لأشعة الشمس معظم شهور السنة .

٣ - إمكانية تطوير أراضي الجزر لتصبح أكثر قابلية لتوطين الثروة الحيوانية بسبب وجود المياه العذبة وقابلية سطحها لإنبات المراعي كما في جزيرة طنب الكبرى والجزر الأخرى .

جـ - المناخ : يحظى المناخ باهتمامات خاصة في دراسات الجغرافية، لتأثيراته المباشرة على أشكال الحياة المتعددة في بيئاتها المختلفة على سطح الأرض، وعلى أوجه النشاط البشري،

بالإضافة إلى كونه دراسة سياسة في التخطيط البيئي السليم، فمعرفة عناصره (الحرارة، والرطوبة، والضغط الجوي، والرياح ، الأمطار وغيرها) ، تتيح للمخطط تفهمًا صادقًا و شاملًا ومتكملاً للبيئة الجغرافية التي يخطط لها . (غنيم، ١٩٩١: ص ١٠٩) ، تقع دولة الإمارات العربية المتحدة في المنطقة المدارية الجافة التي تمتد عبر آسيا وشمال إفريقيا ، وتطل على ساحل الخليج العربي وساحل عمان ، وبه ذا فإنها تتأثر بالمحيط الهندي ، رغم وقوعها في المنطقة المدارية الجافة ، وترتبط معدلات درجة حرارتها الشديدة صيفاً بارتفاع نسبة الرطوبة ، لارتفاع حرارة الشمس الشديدة ، مع وجود فروق كبيرة بين مناخ المناطق الساحلية والصحراوية الداخلية ، والمرتفعات التي تشكل في مجموعها تضاريس الدولة ، حيث يزيد على الساحل متوسط درجة

الحرارة في يوليو ٣٧ درجة مئوية ، وترتفع نسبة الرطوبة أحياناً لتصل إلى حد الإشباع ، بينما يتسع المدى الحراري كلما توغلنا في قلب الصحراء التي تمثل القسم الأعظم من أراضي الدولة ، في حين يعتد المناخ في مناطق الجبال والمرتفعات ، وأما الشتاء في دولة الإمارات العربية المتحدة فتمثيل جداً ، يبدأ من ديسمبر حتى نهاية فبراير (إدارة الاعلام ، ٢٠٠٨ ، ١١٢ : ٢٠٠) ، وتهب على الدولة نوعان من الرياح الموسمية ، وغير الموسمية وتعدّ الموسمية أهم النوعين ، وهي تشتت في الربعين والقسم الأخير من الصيف وتتقسم هي الأخرى إلى نوعين الأولي هي الرياح الشمالية التي تمتاز بجفافها وصحتها وتلطيف حرارة الجو ، ما لم تكن محملة بالأثيرية والرمال ، والنوع الثاني رياح جنوبية شرقية قصيرة الأمد تكون شديدة الرطوبة ، ويظهر الصباب في دولة الإمارات وبخاصة في المناطق الساحلية وذلك بسبب تشعب الجو بالماء ، ومن سلبيات مناخ دولة الإمارات قلة الأمطار ، وذلك هناك مناطق تكثر فيها الأمطار مثل إمارة الفجيرة ، وإمارة رأس الخيمة ، ومدينة العين ، وتتلقي دولة الإمارات نسبة قليلة من الأمطار ، التي يعزى سقوطها لانقاء المنخفضات الجوية الباردة القادمة من الشمال ومنطقة الضغط المرتفع الأزرق فوق البحر المتوسط بالمنخفضات الجوية الدافئة القادمة من السودان والمحيط الهندي ، وبتفاعل المنخفضات تنزل رحفات قوية من المطر مصحوبة بالعواصف الرعدية الشديدة والرياح الشمالية القوية ، وتتميز كميات المطر التي تهبط على الدولة بتباينها من سنة لأخرى كما تتبادر معدلات هبوطها بين منطقة و أخرى فتكثر في إمارة رأس الخيمة والفجيرة ، نظراً لموقيعهما الجغرافي وقربهما من سلاسل الجبال ، ولذا نجد أن المنطقتين من أخصب أراضي الدولة ، ويتم حجز كميات من الأمطار بواسطة العديد من السدود التي أقيمت في مناطق كثيرة منها وادي حام بالفجيرة ، ووادي اذن ، ووادي جلفا ، ووادي الغيل . (الموسوعة الحرة ، ٢٠٠٩) ، وتساهم الأمطار التي تسقط على البلاد في زيادة مخزون المياه الجوفية مما يساهم إلى حد كبير في تطوير الانتاج الزراعي في البلاد والحفاظ عليه وسد أي عجز في المخزون الجوفي للمياه قيوداً ومن خلال ماسبق يمكننا استنتاج مايلي :

- ١ - سيادة المناخ الصحراوي على مجمل مساحة الدولة ، الأمر الذي قلل من إمكانية الاستفادة من سقوط الأمطار واستخدامها في الزراعة ، والتي يعول عليها كثيراً في خلق كم زراعي يسهم في الناتج الوطني الإجمالي للدولة .
- ٢ - ان للمناخ تأثيرات على وسائل المواصلات والنقل وخصوصاً طرق المواصلات البرية ، لما يشهده المناخ من هبوب الرياح التي تغطي أحياناً تلك الطرق وتحجب الرؤيا مما يجعل صانع القرار يتحسب لهذه الظاهرة .

٣ - ان مناخ دولة الامارات يفرض نفسه في توزيع السكان داخل الدولة ، الأمر الذي أدى الى اكتظاظ السكان في بعض المناطق على الساحل وخاصة المنطقة الشرقية ، وخلو بعضها الآخر من هذا الاكتظاظ.

٤ - قلة أو عدم وجود الغطاء النباتي المتمثل في الغابات الكثيفة الذي يؤدي بدوره إلى تلطيف المناخ ، وهذا ايضا له تأثيره من جانبين : عدم قيام الصناعة الخشبية التي تقوم الدولة باستيرادها ، و تعرض الأراضي الزراعية التي تعرف بأنها زراعية في دولة اإمارات إلى خطر التصحر من جراء عدم وجود الغطاء النباتي الواقي من الرياح.

د - التضاريس : ان لكل موقع جغرافي خصائص تميزه عن غيره من المواقع الجغرافية للدول ، وهذا يسري على الموقع الجغرافي لدولة اإمارات العربية ، وت تكون أراضي دولة الإمارات في معظمها من صحاري ، ولاسيما من المناطق الغربية الداخلية ، وتدخل تلك المناطق عدة واحات مشهورة ، أهمها تلك التي تشغله العين وضواحيها ، ومثلها محاضر ليوا ا لتي تقع على بعد نحو ٢٠٠ كم الى الغرب من العين، إضافة إلى المراعي الخصبة الموجودة في مناطق الظفرة التي تتواجد فيها المياه الجوفية ، وتقع الى الجنوب من هذه المناطق ا الكثبان الرملية التي تشكل حدود الربع الخالي ، و أما جبال الدولة إذ يعده جبل حفيت حداً جنوبياً لواحة البريمي حيث تقع مدينة العين ، و يبلغ ارتفاعه نحو ١٢٢٠ مترًا عن سطح البحر ، وتترفع منه سلسلتان متوازيتان تنتهيان عند مدينة العين باتجاه الجنوب تحصر بينهما بعض المرتفعات الجبلية الصغيرة ، وإضافة إلى (حفيت) فان هناك سلسلة من الجبال المعروفة باسم جبال حجر ا لتي تشرط شبه جزيرة مسندم ، وتمتد على مسافة ٨٠ كيلومتراً شمالاً وجنوباً ، بعرض يصل نحو ٣٢ كيلومتراً، فتحترق عمان لتصل إلى الطرف الشرقي من شبه الجزيرة العربية ، وفي سفوح المناطق الشمالية من هذه السلسلة التي تصل في أعلى ارتفاعها إلى نحو ٢٤٣٨ مترًا تقع مدينة رأس الخيمة. وتنتمي السفوح الغربية للسلسلة بوجود الوديان الكبيرة والأخدود التي يستغل بعضها للزراعة (ادارة الاعلام ، ٢٠٠٩ ، ١٠)، ومعظم سواحل الدولة رملية باستثناء المنطقة التي تشكل رأس سلسلة جبال حجر ، أما المياه الجوفية الإقليمية فهي ضحلة عموماً حيث يبلغ متوسط عمقها ٣٥ مترًا ، بينما يبلغ أقصى عمق لها ٩٠ مترًا ، باستثناء المنطقة التي يقع فيها مضيق هرمز حيث يصل العمق إلى ١٤٥ مترًا وتتصف المياه الإقليمية للدولة بكثرة الشعب المرجانية التي وإن كانت تشكل موانع طبيعية تعيق الملاحة ، فإنها غنية بمحار اللؤلؤ الذي تشتهر به منطقة الخليج ، وكان المصدر الرئيسي للدخل على مدى العصور (عبيد ، ٢٠٠٤: ٦) ، وتتبع الدولة المئات من الجزر المنتاثرة في مياه الخليج منها نحو ٢٠٠ جزيرة أهمها : جزيرة صير بنى ياس التي تحولت إلى واحة خضراء تضم الغابات وأشجار الفواكه بأنواعها ، ومحمية للحيوانات النادرة والطيور ، وجزيرة دلما الشهيرة بمضيها العريق في اعتبارها مركزاً للغوص بحثاً عن محار اللؤلؤ ،

وجزيرة أم النار التي كشفت التقييمات الأثرية عن وجود مستوطنات بشرية يسكنها الإنسان من أقدم العصور إضافة إلى أهميتها الحديثة واحدة من أهم المرافق النفطية في الدولة ، ومن الجزر المهمة الأخرى في الدولة (جزيرة داس) التي تعد قلعة للصناعة النفطية ، وجزيرة أبو الأبيض التي تقع على نحو ١٠٠ كيلو متر إلى الغرب من العاصمة أبوظبي ، وجزيرة أبو موسى وصير بونمير بالشارقة ، وجزر وطنب الكبرى وطنب الصغرى والحرماء برأس الخيمة ، والجزيرة السينية بأم القويين ، وينقسم الموقع الجغرافي لدولة الإمارات إلى سهول ومرتفعات جبلية (ادارة الاعلام ، ٢٠٠٩ : ١١) .

بعد استعراض التضاريس الجغرافية الخاصة بدولة الامارات ، فإنه يمكننا استنتاج مايلي :

- ١ - إن دولة الإمارات العربية المتحدة منكشفة طبيعيا .
 - ٢ - هناك وهن استراتيجي ، يتأنى هذا الوهن في كيفية ايجاد استراتيجيات للدفاع عن الدولة ، في حالي الغزو والعدوان ، إذ إن الغابات والجبال تعد بمثابة الادرع الواقية .
 - ٣ - إن الاهداف الاماراتية مكشوفة ، وبالتالي يتم تسديد الضربات بصوره مباشرة في حالة تعرض الدولة لهجوم أودخولها في حرب مع دولة اخرى .
 - ٤ - إن الوصف العام الذي يمكن إطلاقه على تضاريس دولة الإمارات ، بأنها تضاريس سيدتها الصحراء ، وهذا لايشكل إعاقة أمام أي دولة تتوى مهاجمة دولة الإمارات ، ومن هنا ندرك كيف استطاعت الآلة العسكرية الأمريكية الحربية ان تقوم بمهاماتها في حربها على العراق على خير وجه .

ثانياً : الاممية الاستراتيجية لموقع دولة الامارات : يعده الموضع ذا أهمية استراتيجية ، إذ يطل على مضيق بحري لا تستغني عنه سفن الدول الأخرى ، نتيجة لوجود ثروات على ضفتيه و موانئ توسيو فيها السفن لتحمل تلك الثروة أو لوجود شق يقصر المسافات بين منطقة الانتاج ومنطقة التصنيع ، ومثالها قناة السويس في جمهورية مصر العربية ، ومضيق باب المندب الذي يتحكم في مدخل البحر الاحمر ، ومضيق هرمز الذي يتحكم في باب الخليج العربي ، ومضيق جبل طارق الذي يقع على خانق البحر الابيض المتوسط ، وبالتالي فالدول التي تطل على مثل هذه المضائق تائقب قيمة استراتيجية بالغة تستمدها من قيمة المضائق ذاتها .

وأما ما يتعلق بالموقع الجغرافي لدولة الإمارات فيقع في قلب نهايات منطقة الخليج العربي وفي وسط الجانب الشرقي لشبه الجزيرة العربية ، كما تتحصر في النصف الأيسر من مثلث يمتد رأسه بحراً في عمق البحر (رأس مسندم) ، الواقع عند مضيق هرمز والفاصل بين خليج عُمان جنوباً والخليج العربي شمالاً ، ويقف على قاعدة برية تشكلها الريع الخالي (سلسلة ندوات ، ٢٠٠٧ ، ١٧٢) ، وأما طبيعة الحدود السياسية لدولة الإمارات ، فهي تتمتع بالتجانس وحسن الجوار مع

شقائقها الاعضاء في مجلس التعاون الخليجي ، فسواحل الإمارات على الخليج العربي وخليج عمان، تبلغ أطوالها ٧٣٠ كيلومترا. اي بنسبة واحد كيلو متر من السواحل البحرية لكل ١٠٦,٤ كيلومترا مربعا من مساحة اليابس ، وهذه النسبة تتيح توازناً إقليمياً بين السواحل الشرفية والغربية واليابس في المنطقة الداخلية ، كما تشير ايضا إلى افتتاح يابس الإمارات على العالم خاصة وأن سواحلها تقع على بحرين ، تمتلك طيلة فترات بأنهما من أكثر بحار العالم نشاطا في ربط مناطق الانتاج والاستهلاك شرقا وغربا ، شمالا وجنوبا.

أما حدودها السياسية البرية فتقدر بحوالي ١١٩٠ كيلو مترا تتوزعها مع الجارتين العربيتين كما يلي (غنيم، ١٩٩١: ٢١-٢٢) .

أ - ٧٤٠ كيلومترا مع المملكة العربية السعودية ، أي حوالي ٢٧% من مجموع طول حدودها السياسية ، و ٤٧% من طول حدودها البرية.

ب - ٤٥٠ كيلومترا مع سلطنة عُمان ، أي حوالي ١٣% من مجموع طول حدودها السياسية ، و ٥٣% من طول حدودها البرية.

وتشير العلاقة الحدودية بين طول الحدود البرية ومساحة يابس الدولة بأن كل كيلومتر من الحدود البرية يقابلها ٧٦,٩ كيلومترا مربعا من المساحة ، وهذه تؤكد التوازن الإقليمي لدولة الإمارات بعد مركزها الهندسي على الحدود البرية بأبعاد متساوية تتراوح ما بين ٦٥ - ١٣٠ كيلومتر، كما تؤكد قوة ارتباطها وتوجهاتها باليابس العربي المجاور .

نلاحظ أيضا أن العلاقة الكمية بين الحدود السياسية البرية والحدود السياسية البحرية لـ لإمارات العربية المتحدة، أنها متقاربة، حيث تمثل الحدود البرية ٥٨% من إجمالي الحدود السياسية ، بينما تمثل الحدود البحرية ٤٢% من إجمالي الحدود السياسية للدولة ، وهذا يشير إلى أن الإمارات تطل على جبهة ساحلية تصلها بالمياه الدولية متقاربة في المقدار على نافذتها الخلفية التي تصلها بدول العالم عبر أراضي المملكة العربية السعودية وسلطنة عُمان. (غنيم ، ١٩٩١: ٢١-٢٢). ويرى الباحث أن الأهمية الاستراتيجية للموقع الجغرافي لدولة الإمارات العربية المتحدة تتمثل في فقرات ثلاثة هي :

أولا : الأهمية الاستراتيجية للتراب الوطني لدولة إمارات : وتبين هذه الأهمية في ماتخذه أرض الإمارات من خيرات نفطية وغير نفطية ، وهذا بلا شك يعطي الموقع الجغرافي أهمية قصوى ، ويدفع الدولة لتكون في مصاف الدول الكبرى في الأهمية ، وهذا له انعكاسات كبيرة ومؤثرة على السياسة الخارجية منها : أنها تعطي صانع القرار مساحة كبيرة من المناورة في اختيار البدائل وتحديد الأفضل منها ، ويمكّن الدولة من إتخاذ الوسيلة الاقتصادية كأداة تنفيذية لتحقيق أهداف الدولة الخارجية ، كون الخيارات المشار إليها تدر على خزينة الدولة الكثير الكثير ، مما جعلها من الدول الغنية اقتصادياً ومالياً على السواء .

ثانياً : الأهمية الاستراتيجية للواجهة البحرية لدولة الامارات : وعلينا أن لا ننسى الكثير من الإيجابيات التي تحملها لنا الواجهة البحرية لدولة الامارات ، فأهم المميزات التي تتميز بها الواجهة البحرية لدولة الإمارات العربية المتحدة التي اعطتها ميزة استراتيجية مهمة تمثل بالآتي:

- أعطى موقع دولة الامارات العربية المتحدة البحري أهمية خاصة لنقل النفط لإماراتي وبقية الدول التي تقع على ساحل الخليج العربي من الناحية الغربية قطر والبحرين وال سعودية والكويت والعراق ، وهذا جعل موقع الامارات محطة أنظار البحارة وأصحاب التجارة .

ب- إن الموانئ المنتشرة على طول الساحل البحري لدولة اإمارات العربية المتحدة ، أصبحت محطات لإرساء السفن العابرة للخليج العربي سواء القادمة إلى أو الخارجة منه ، وهذا جعل دولة الامارات العربية المتحدة شأنًا في مجال العلاقات الدولية الاقتصادية .

ج- طول الساحل البحري لدولة الامارات العربية المتحدة والبالغ (٧٣٠ كم) اعطى فرصه للدولة لاستغلال هذا الساحل في انشاء ودعم تقدم على الموارد البحرية .

د- أعطى موقع دولة الإمارتات العربية المتحدة على شاطئ الخليج العربي أهمية كبيرة سواء كان على الصعيد السياسي أو الاقتصادي ، فعلى الصعيد السياسي أخذت معظم دول العالم تكتب ود دولة الامارات العربية المتحدة للاستفادة من موانئها المنتشرة على الشاطئ ، وذلك لتسهيل تحقيق مصالحها والوفاء بمتطلباتها ، ومن الناحية الاقتصادية تسهيل عبور أساطيلها الاقتصادية للحصول على ثرواتها الطبيعية والوفاء بمتطلبات استمرارية دوران عجلاتها الاقتصادية .

وعلى الرغم من تلك الأهمية المبينة آنفًا فإن هناك عدداً من العيوب التي تلاحظ في الواجهة البحرية لدولة الإمارتات العربية المتحدة وأهم تلك العيوب من وجهة نظر الباحث وتمثل بمايلي :

ا- ضعف المعمور (أي الخل السكاني) في كثير من المناطق خاصة المناطق التي تخلو من رسو السفن ، التي ترتاد سواحل دولة الامارات طلباً في تحويل النفط الذي تزخر به أرض دولة الامارات العربية المتحدة .

ب ب- ان الخليج العربي لم يعد فاصلاً بين دولة اإمارات العربية المتحدة وجارتها ايران الطامعة في بعض أراضيها وخاصة الجزر ، وقد قامت فعلًا باحتلال الجزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى في عام ١٩٧١ بعد انسحاب بريطانيا من المنطقة .

ج- خلو الساحل البحري لدولة اإمارات من المحميات الطبيعية للموانئ والمرافئ التي تتعرض للرياح .

ثالثاً: الأهمية الاستراتيجية للجزر الإمارتية الكثيرة والمنتشرة فيما يلي بيانها بمايلي :

أ - تشكل نقاط مراقبة لسير الملاحة في مياه الخليج العربي ، وموقع متقدمة استطلاعية لأية قوة تتوى مهاجمة دولة الإمارتات وخاصة دول مجلس التعاون الخليجي بعامة.

ب - توافر المياه العذبة في بعضها كجزيرة طنب الكبرى ، وهذا بدوره يؤدي إلى إنبات الأعشاب التي تشكل مراعي للثروة الحيوانية ، وبهذا يتم تعويض النقص بسبب سيادة الصحراء على أرض الدولة .

ج- تعدّ مراكز انطلاق محطات لصائد الأسماك ومحطات عودة لهم مما يسهل الأمر في عملية الصيد التي تعدّ مصدر ثروة لكثير من سكان دولة الإمارات.

رابعا : الأهمية الاستراتيجية لـأرض الإمارات : وتبرز هذه الأهمية فيما تخبئه أرض الإمارات من خيرات نفطية ، وهذه بلا شك تصنف أهميتها من الناحية الاقتصادية ، وهذا له انعكاساته على قوة الدولة وهذا يمكنها من جعل الاقتصاد أداة لتنفيذ أهداف السياسة الخارجية . ان الناظر في المعطيات الطبيعية للموقع الجغرافي يرى بأن هذا الموقع أكسب الدولة عدة ميزات جعلت دولة الإمارات تتماهي بين الدول في هذا الموقع ، لكونه وضع دولة الإمارات في قلب التفاعلات الدولية ، ونظرًا للموقع الغني والاستراتيجي للدولة جعل من الدولة قطب الرحي في العلاقات الدولية كأن تكون طرفاً مباشرًا ومؤثراً في السياسة الدولية .

المطلب الثاني :

معطيات الموقع الجغرافي من الموارد الطبيعية

إن موقع الدولة الجغرافي قد يكون نعمة أو نقمة على الدولة ، أو يكون الاثنين معاً وبدرجات متفاوتة ، فالموارد الطبيعية التي فوق أرضاً تحت سطح أرض الدولة لها من الأهمية بمكان ، وبالتالي فالدول تتفاوت ثراءً أو فقراً تبعاً لما يدره الموقع من ثروات، و يمكن تعريف الموارد الطبيعية (الاقتصادية) للدولة بأنها : أي شيء تملكه الدولة أو يمكنها الحصول عليه أو الوصول إليه ليدعم سياستها وإستراتيجيتها (الديب ، د.ت: ٢٢٥).

وتعُد دراسة بوند سنة ١٩٧٢م ، هي أول الدراسات التي تعطى للموارد الاقتصادية للدولة أهمية وإمكانية في التأثير على سلوك الدولة السياسية سواء كان ذلك على شكل أقوال أو أفعال أو قرارات، حيث أن الكثير من سلوكيات الدول تكون في العادة نابعة من خلفيتها الاقتصادية ، فإنه قد يكون من المجيدي الحديث عن إبراز الوجه السياسي للظروف الاقتصادية في أي دولة ، فعلى سبيل المثال يكون قرار الدخول في الحرب مبنياً في معظم الأحوال على الحالة الاقتصادية للدولة، وهذا التغيير يأتي عادة مصاحباً للتغيرات التي تطرأ على موارد الدولة الاقتصادية . (الحار ، د.ت: ٢٣).

واستناداً على مasic فأننا والحالة هذه سنبين الموارد الطبيعية التي يمتلكها موقع دولة الإمارات العربية المتحدة وخاصة في مجال النفط والموارد الزراعية في فقرتين وعلى النحو التالي :

أولاً : النفط والغاز .

ثانياً : الموارد الزراعية .

أولاً - **النفط والغاز** : يشكل النفط و الغاز العمود الفقري في اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة ، الامر الذي بوأها تأخذ مركزاً متقدماً بين دول العالم ، و ذلك بسبب إنتاجها اليومي من هاتين المادتين ، وبسبب الاحتياطي الذي تكتنزه أرضها ، مما جعل دول العالم تتجه نحو دولة الإمارات العربية المتحدة ، لتناسب ودها طمعاً بالمادة الأساسية اللازمة لتدوير عجلات مصانعها وعلى اختلافها ، ولأن يريد التوسيع في هذا المجال إلا أنها ستفتح للأرقام أن تتحدث عن نفسها ، لأن ذلك يعبر التعبير الحقيقي عن واقع الاقتصاد الإمارتي ، وعن ما يشكله النفط والغاز من إنتاج في هذا الجانب الحيوي من اقتصاد الإمارات ، والجدول التالي يبيّن ذلك :

الجدول (٢)

النفط والغاز والصادرات والأسعار بالعملة المحلية (الدرهم)

	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	
١٠١.٤	٦٦.١	٦٣.١	٤٩.٢	٣٣.٣	٢٥.٧٤٥	٢٠.٢٧١	١٩.٧٣٤	٢٣.٣٧٥		صادرات النفط الخام والمتكثفات
٩٨.٥	٦١.٢	٥٨.١	٤٣.٥	٢٩.٦	٢١.٩٥٣	١٦.٦٣٧	١٧.٦١٣	٢١.٦٧٥		صادرات النفط الخام
٩٤.٩	٥٨.٠	٥٣.١	٣٩.٣	٢٦.٥	١٩.٥٩٤	١٤.٤٨	١٥.٦٤٣	١٨.٤٧٥		أبوظبي \$
٣.٠	٢.٧	٣.١	٢.٦	٢.٠	١.٥٦٥	١.٣٩	١.١٦٦	١.٩		دبي وأخرى \$
٠.٦	٠.٤	١.٩	١.٦	١.١	٠.٧٩٤	٠.٧٦٧	٠.٨٠٤	١.٣		المتكثفات \$
٢.٩	٤.٩	٤.٩	٥.٨	٣.٧	٣.٧٩٢	٣.٦٣٤	٢.١٢١	١.٧		منتجات المصفاة \$
٦.٣	٨.١	٧.١	٥.٨	٤.٧	٣.٨٦١	٣.٢٥	٣.٣٠٥	٣.٦٦٨		صادرات الغاز الطبيعي \$
١٠٧.٧	٧٤.٢	٧٠.٢	٥٥.٠	٣٨.٠	٢٩.٦٠٦	٢٣.٥٢١	٢٣.٠٣٩	٢٧.٠٤٣		صادرات النفط الخام والغاز
٣٦١.٧	٢٢٤.٦	٢١٣.٥	١٥٩.٦	١٠٨.٧	٨٠.٦٢	٦١.١٠	٦٤.٦٨	٧٩.٦٠		صادرات النفط الخام بالدرهم
١٠.٥	١٨.٠	١٨.١	٢١.٢	١٣.٧	١٣.٩	١٣.٣	٧.٨	٦.٢		منتجات المصفاة بالدرهم
٢٣.١	٢٩.٩	٢٦.٣	٢١.٢	١٧.١	١٤.١٨	١١.٩٤	١٢.١٤	١٣.٤٧		صادرات الغاز الطبيعي بالدرهم
٣٩٥.٤	٢٢٧.٥	٢٥٧.٨	٢٠٢.٠	١٣٩.٥	١٠٨.٧٣	٨٦.٣٨	٨٤.٦١	٩٩.٣٢		صادرات النفط الخام والغاز بالدرهم
٩٥.٤	٧١.٧	٦٣.٥	٥٣.٦	٣٦.٣	٢٨.١١	٢٤٨٥	٢٣.٩١	٢٧.٥١		أسعار النفط
٠.٦	٠.٤	٠.٣	٠.٣	٠.٢	٠.٢	٠.٢٠	٠.٢	٠.٢		أسعار الغاز الطبيعي

(وزارة الاقتصاد : ٢٠٠٨)

ومن خلال الجدول (٢) يتبيّن لنا مايلي :

إن صادرات النفط الخام والمتكثفات تذبذبت بين الهبوط والصعود بين ١٩٠٠-٢٠٠٣ لأعوام (١٩٧٣-٢٣٣٧) حيث تراوحت بين (٢٠٠٢-٢٠٠٣) ثم أخذت بالصعود التدريجي بين ١٩٠٨-٢٠٠٧ حيث بدأت بـ ٢٥,٧٤٥ وانتهت عند حد (٦٦,١) ، إلا أنها قفزت في عام ٢٠٠٨ قفزة ملحوظة فوصلت إلى (١٠١,٤) ، في حين نرى صادرات الغاز الطبيعي سجلت تذبذباً صعوداً وهبوطاً في الأعوام ٢٠٠٠ ، ٢٠٠١ ، ٢٠٠٢ حيث هبطت عام ٢٠٠١ إلى (٣,٣٥) ثم إلى (٣,٢٥) في العام الذي يليه بعد أن كانت قد سجلت عام ٢٠٠٠ (٣,٦٦٨) أكثر من الأعوام المشار إليها التي تليها ثم أخذت بالارتفاع في الأعوام (٤-٢٠٠٦) إلا أنه من الملاحظ أن عام ٢٠٠٧ سجلت الصادرات قمتها وتنازلت في عام ٢٠٠٨ إلى (٦,٣) .

ان النفط والغاز سجلاً صعوداً منذ عام ٢٠٠١ بعد ان هبطت بمايساوي (٤,٠٠٤) عن عام ٢٠٠٠ ، ثم أخذت بالصعود حتى عام ٢٠٠٨ واهم ما يلاحظ تلك القفزة المسجلة عام ٢٠٠٨ عن سابقتها ٢٠٠٧ حيث سجلت ماقيمته (٣٥,٥) ، والملاحظ ان اسعار النفط في تصاعد مستمر حيث سجلت هذه الاسعار عام ٢٠٠٠ مايساوي (٥١,٢٧) هبطت في العام الذي يليه إلى (٩١,٢٣) وارتفعت بنسبة قليلة عام ٢٠٠٢ (٨٥,٢٤) ثم أخذت في الصعود الملحوظ منذ عام ٢٠٠٣ حتى بلغت اقصاها عام ٢٠٠٨ حيث بلغت (٤,٩٥) ، في حين نجد اسعار الغاز أخذت بالثبات طيلة الأعوام (٤-٢٠٠٤) حيث بلغت (٢٠٠٤) ثم أخذت في الصعود على مدار العامين ٢٠٠٥-٢٠٠٦ بمقدار (١٠٠) ، وقفزت بصورة ملحوظة عام ٢٠٠٨ فوصلت إلى (٦٠٠) ، والملاحظ أن صادرات النفط والغاز لعام ٢٠٠٨ فاقت غيرها من السنوات إلا في حالات منتجات المصافي بالدولار حيث سجل ماقيمته ٢,٩ مقابل منتجات العام السابق حيث سجلت ماقيمته ٤,٩ لعام ٢٠٠٧ ، وصادرات الغاز الطبيعي بالدولار حيث سجلت ماقيمته ٦,٣ مقابل ٨,١ لعام ٢٠٠٧ ، وهذا بدوره أثر على منتجات المصافي حيث سجلت بالدرهم ١٠,٥ مقابل ١٨,٠ لعام ٢٠٠٧ ، وصادرات الغاز الطبيعي بالدرهم حيث سجلت ٢٣,١ مقابل ٢٩,٩ لعام ٢٠٠٧ ، إن هذا التذبذب على هذه الصورة تفسرها عدة عوامل منها : الطلب على هذه المادة ، و اسعار السوق كون هذه اسعار لا تقف على حال حيث إنها تتأثر بكل مايجري على الساحة الدولية ، أضف إلى أن شركات الإنتاج وعلاقتها بالدولة المنتجة تلعب دوراً في ذلك ، ويمكننا مقابلة النفط والغاز والصادرات وأسعار بالعملة المحلية (الدرهم) بما يجري عليها بالعملة الأجنبية (الدولار) وفي الجدول التالي :

الجدول (٣)

النفط والغاز وكميات الإنتاج وقيمتها و الأسعار بالعملة الأجنبية (الدولار)

٢٠٠٨

٢٠٠٨ ٢٠٠٧ ٢٠٠٦ ٢٠٠٥ ٢٠٠٤ ٢٠٠٣ ٢٠٠٢ ٢٠٠١ ٢٠٠٠

٩٥	٧٢	٢٦	٥١	٣٦	٢٨	٢٤	٢٣	٢٨	سعر البرميل بالدولار \$
٣٥٠	٢٦٣	٢٢٧	١٨٦	١٣٢	١٠٣	٨٩	٨٥	١٠١	سعر البرميل بالمدرهم
٣	٣	٣	٣	٣	٣	٢	٢	٢	النفط الخام والمتكثفات
٣	٣	٣	٢	٢	٢	٢	٢	٢	النفط الخام
٣	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	أبوظبي
٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	دبي وأخرى
٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	المتكثفات
١٠٠٤	٩٩٤	١٠٣٠	٩٦٥	٩٥٨	٩٣٢	٨١٤	٨٧٨	٨٦٨	كمية الإنتاج السنوي للنفط والمتكثفات
٩٥٨٢٠	٧١٢٠١	٦٣٦٢٩	٤٨٨٥٧	٣٤٥٢١	٢٦٢٠٠	١٩٨١٩	٢٠٣٠٩	٢٣٩٤٦	قيمة الإنتاج السنوي بالدولار
٣٥١٨٩٨	٢٦١٤٨٧	٢٣٣٦٧٩	١٧٩٤٢٩	١٢٦٧٨٠	٩٦٢١٢	٧٢٧٨٦	٧٤٥٨٣	٨٧٩٤١	قيمة الإنتاج السنوي بالمدرهم
٠.٦	٠.٦	٠.٦	٠.٦	٠.٦	٠.٥٦	٠.٥٦	٠.٥٢	٠.٣٠	منتجات المصافي

(وزارة الاقتصاد ، ٢٠٠٨ : ٢)

ومن خلال الجدول (٣) يتبيّن لنا مايلي :

ان اسعار النفط تذبذبت بين صعود و هبوط بين الأعوام ٢٠٠٣-٢٠٠٠ حيث تراوحت بين (٢٣-٢٨) دولار ، في حين اخذت بالتصاعد بين الأعوام (٢٠٠٤-٢٠٠٨) ، وتراوحت بين (٣٦-٩٥) دولار ، إلا أنه من الملاحظ ان عام (٢٠٠٨) سجلت أعلى رقمًا لها وهذا يفسره زيادة الطلب على هذه السلعة ، في حين كانت قيمة الانتاج السنوي بالدولار الأمريكي متذبذبة أيضًا نظراً للطلب على هذه السلعة حيث سجلت مابين الأعوام (٢٠٠٢-٢٠٠٠) ماقيمته (٩٤٦-١٩٨١٩) في حين أخذت بالصعود من عام (٢٠٠٤-٢٠٠٨) حيث سجلت أعلى كمية (٩٥٨٢٠) دولار ، والملاحظ أن قيمة الانتاج السنوي بالدرهم اخذت بنفس نسبة الزيادة بالدولار .

والملاحظ أن دولة الإمارات العربية المتحدة غنية بهذه المصادرين النفط والغاز ، فيمكنا القول إن صانع القرار في دولة الإمارات لديه إمكانية كبيرة من البدائل لتحقيق أهداف دولته ، كما يمكننا استنتاج مايلي :

١- إن الفائض المالي المتحصل من جراء بيع النفط والغاز ، مكن الدولة من توسيع قاعدة تمثيلها بالخارج لمقدرتها المالية في الإنفاق وذلك من خلال السفارات المنتشرة في الكثير من بلدان العالم ، و هذا يعني وضع الدبلوماسية الإماراتية في موقع الحدث على الساحة الدولية.

٢- تقديم المساعدات للدول في كل الحالات مثل الزلازل والحروب وتقديم العون للدول الفقيرة ، وذلك من خلال الإمدادات النقدية أو القيام بمشاريع البناء من مساكن ومستشفيات وغيرها من المساعدات ، و هذا أكسب الدولة الإماراتية هيبة عالمية ، و هذا هدف من أسمى الأهداف التي تسعى السياسة الخارجية إلى تحقيقه.

٣- القدرة على القيام بالاستثمارات في الخارج ، وهذا يؤدي إلى زيادة الحصص المالية للدولة ، وهذا قد يقلل من أخطار التبعية للأسواق الغذائية العالمية.

٤- أعطى الدولة قدرة كبيرة على المناورة للقيام بعمليات الوساطة ، وجمع الأطراف المتنازعة ، والوصول إلى حلول ، وذلك بسبب قيامها بالتعهد بصلاح الأضرار الناشئة بسبب العداء بين الدول ، والتکفل بها ، وهذا أعطى ثقة لدولة الإمارات من قبل كل الأطراف التي تدخل دولة الإمارات بينها بواسطة حل النزاعات وغيرها.

٥- أعطى الدولة القدرة على تطوير قواتها المسلحة وإنشاء المعاهد والمستشفيات الصحية.

ثانياً- الموارد الزراعية : تعد دولة الإمارات العربية المتحدة إحدى دول العالم التي يغلب على مناخها وتضاريسها الطابع الصحراوي المداري (صحراء حارة) يتميز بارتفاع الحرارة وقلة الأمطار ،

والظروف المناخية السائدة في معظم أنحاء الدولة هي ظروف جافة، وذات فصلين متميزين، صيف طويل جاف حار إلى حار جداً بين شهري نيسان وتشرين الثاني، وشتاء قصير معتدل الحرارة. إن هذه المعطيات المناخية لا توفر المناخ الملائم لقيام زراعة بالشكل الذي يشبع افواه السكان ، إلا أن دولة الإمارات قامت بجهود لقهـر الظروف المناخية ، وذلك من خلال زيادة المساحات المزروعة لانتاج كميات وافرة على الأقل توفر ما يمكن توفيره من الانتاج المحلي ، للاستغناء عن الكثير من المنتوجات التي تأتي من الخارج .

إن الناتج المحلي في قطاع الزراعة لا يفي وحاجة السكان في الدولة ويمكننا أن نبين هذا الانتاج بأنواعه الثلاثة النباتي والحيواني والسمكي ، كون هذه القطاعات الثلاثة هي الموارد الرئيسية التي لا غنى عنها لدى شعب الدولة للاستغناء ، وفيما يلي نبين الحيازات الزراعية العاملة وغير العاملة على مستوى الدولة .

جدول (٤)

عدد ومساحة الحيازات الزراعية العاملة وغير العاملة على مستوى الدولة لعام ٢٠٠٧

البيان			الحيـازات
البيـان	الـعـدـد	الـمـسـاحـة	الـحـيـازـات
عدد الحيازات			١٤٣٠٢
مساحة الحيازات	٥٣٤١٤	٣٩١١٢	٢٣٠٩٩٩٦
الـعـدـد	٤٩٨٧٣	٢٧٢٧٦٧١	٣٥٨٢٢
	٤٧٧٥٨١٣	٢٥١٥٧٧٨	٢٢٦٠٠٣٥
المزارع العاملة	٥٥٤١	٣٢٩٠	٥٢١
	٢٦١٨٥٤	٢١١٨٩٣	٤٩٩٦١

المساحة بالدونم = ٢م١٠٠٠
(مركز المعلومات ٢٠٠٨ : ١٠٠)

والملاحظ من خلال الجدول ، أن الحيازات الزراعية أكبر من الحيازات النباتية والحيوانية ، في حين تأتي الحيازات النباتية في الدرجة الثانية ، و أما الحيوانية فتأتي في آخر الحيازات مساحة، وتأتي وفق الترتيب نفسه بالعدد والمساحة المزارع المعلنة وغير المعلنة . وهذا يعني أن الحيازات

الزراعية انتاجها يفوق انتاج الحيازات النباتية والحيوانية بـًا لاحتلالها من المساحة أكثر من غيرها من الحيازات .

وأما بالنسبة لانتاج هذه الحيازات ، فإن الانتاج المحلي الصافي في قطاع الزراعة سوينتألف هذا القطاع من الزراعة بأصنافها من نباتية وحيوانية - والثروة السمكية بالأسعار الجارية خلال سنوات متقارنة ومتتالية من عام (٢٠٠٧-٢٠٠٠) فهي كما يبينها الجدول التالي (مركز المعلومات ، ٢٠٠٨ : ١٧) :

جدول رقم (٥)

الناتج المحلي الصافي في قطاع الزراعة والثروة السمكية بالأسعار الجارية
خلال الفترة ٢٠٠٧ - ٢٠٠٠
القيمة : مليون درهم

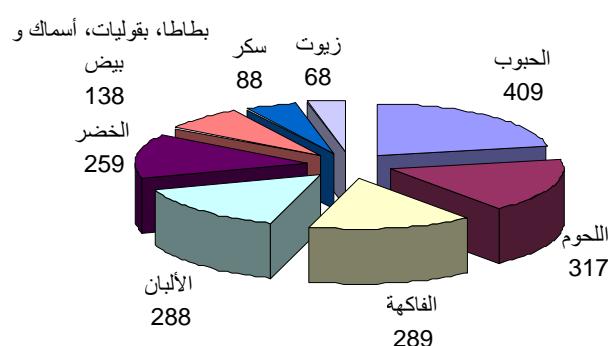
٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	الموضوع
٣.٨٦٦	٣.٥٧٧	٤.٥٤١	٤.١٩٢	٥.٤٧٤	٤.٦٩١	٥.٢٤٣	الإنتاج النباتي
١.٢٩٥	١.٢٧٠	١.٢٤٤	١.١٦٤	١.١٣٢	١.٠٤٥	١.٠٢٦	الإنتاج الحيواني
٨١٦	٦٧٠	٧٦٠	٧٩٥	٧٨٣	٩٣٩	٨٠٩	الإنتاج السمكي
٥.٩٧٧	٥.٥١٧	٦.٥٤٥	٦.١٥١	٧.٣٨٩	٦.٦٧٥	٧.٠٧٨	الجملة

والملاحظ من الجدول يتبيّن لنا مايلي : أن الانتاج النباتي وخلال السنوات المشار إليها يفوق انتاجه في كل سنة انتاج باقي انتاج غيره ، في حين نجد الانتاج النباتي عام ٢٠٠٢ فاق انتاج مسابقها وماتلاها من أعوام ، والانتاج الحيواني سجل أعلى رقم له عام ٢٠٠٧ حيث سجل (١,٢٩٥) وعام ٢٠٠١ سجل أعلى رقم له من الانتاج السمكي حيث سجل (٩٣٩) ، في حين سجل عام ٢٠٠٢ أعلى جملة له حيث سجل (٧,٣٨٩) ، وسجل أقل جملة له عام ٢٠٠٦ حيث سجل (٥,٥١٧) ، إن مايعنده ان هذا الانتاج لا يكفي لسد متطلبات العيش في دولة الامارات حيث تشير الدراسات الى ان الاكتفاء الذاتي من اللحوم الا ٢٠ % فقط ، والمواد الغذائية لا يتجاوز الاكتفاء الذاتي منها سوى ٤% ، و البقوليات كالقمح والشعير والذرة لا يوجد منها إلا القليل من الانتاج (

الثيان ، ٢٠٠٨) ، إن دولة الإمارات العربية تتفق الكثير للوفاء بحاجة السكان من المواد الغذائية ، و هذا الإنفاق يدل على عدم الإكتفاء الذاتي من الغذاء الذي لا يزال بعيد المنال ، و يمكننا بيان ذلك من خلال معدل قيمة الواردات من المواد الغذائية السنوية و بالمليون دولار و ذلك من خلال الشكل التالي (القاسم ، ٢٠١٠ : ١٥٦) :

الشكل رقم (٢)

معدل قيمة واردات دولة الإمارات العربية المتحدة من المواد الغذائية سنوياً بالمليون دولار أمريكي
للفترة 2002 - 2006



إن عدم الإكتفاء الذاتي هذا ترجع أسبابه إلى مايلي (صحيفة الوقت ، ٢٠٠٨ : ١٥) :

- ١ - قلة الموارد المائية وانخفاض كمية سقوط الأمطار .
- ٢ - الظروف المناخية القاسية والمتقلبة والتي تؤثر على المحاصيل والمتأنية من الصيف الطويل والشتاء القصير .
- ٣ - قلة التمويل الموجه لهذا النشاط لقاء غيره من النشاطات الاقتصادية ، والصعوبات التي تواجه المزارعين لتسويق منتوجاتهم .
- ٤ - ندرة العمالة المدربة .
- ٥ - قلة الطاقة الانتاجية للصناعات الغذائية .

ان صانع القرار في دولة الإمارات العربية المتحدة جعل من قضية الإكتفاء الذاتي محوراً أساساً من محاور سياسة بلاده الخارجية ، وخصوصاً وهو يدرك ماتتناوله التقارير العالمية ، وخاصة تلك التي تصدر عن المؤسسات الدولية كالبنك الدولي حيث تشير أن أسعار المواد الغذائية ارتفعت بنسبة (٧٥ %) منذ عام ٢٠٠٠ ، فيما ارتفعت أسعار القمح (٢٠٠ %) ، كما سجلت كلفة المواد الأساسية كالأرز والحبوب والصويا أسعار متزايدة عاماً بعد عام ، وتضغط لأسعار المتزايدة للحبوب على كلف اللحوم والدواجن والبيض وألبان ، كما أسهم تحويل مساحات كبيرة من

الأراضي الزراعية إلى محاصيل الوقود الحيوى إلى ضعف الانتاج العالمى ، في الوقت الذى تتجه به الأسعار إلى الصعود (الوقت ، ٢٠٠٨ ، ٦) .

ومن خلال مasic فان صانع القرار قد أدرك مايلى :

١ - إن الكميات المنتجة على أنواعها لا تصل إلى حد الاكتفاء الذاتي للسكان ، وهذا يتربى عليه شراء كميات أخرى تزيد وتنقص من عام إلى آخر .

٢ - إن سقوط الأمطار على أرض دولة الإمارات العربية المتحدة لايبي وحاجة إنبات الزراعة ، و الصيف الطويل ودرجة الحرارة المرتفعة ، وهذا يشكلان تحدياً للمواطن ا لإماراتي ، ويحولان بينه وبين الانتاج الغذائي الكافى سواء ما هو مطلوب للبشر أو للحيوان كالمراعي مثلًا .

٣ - إن تكلفة استصلاح الأراضي وتحلية المياه للزراعة مرتفعة جداً .

ان صانع القرار في دولة ا لإمارات العربية المتحدة بعد استعراض مasic ، عليه القيام باستيراد ما يلزم من الناحية الغذائية ، لطالما لا يكفي الانتاج لسد الحاجة، وهذا يتربى عليه أن يدرج في ميزانية بلاده المبلغ الذي يساوى قيمة الاستيراد ، كما عليه أن يشعر الملحقين التجاريين العاملين بسفارات الدولة بالخارج ، ليعملوا على تحديد جهة الشراء وأسعار والكمية المراد استيرادها وفق مايفي بالحاجة ، وتوقيع الاتفاقيات في هذا الخصوص .

والناظر في الموقع الجغرافي لدولة الإمارات العربية المتحدة يلمح أهمية هذا الموقع من خلال :

١ - ان الموقع الجغرافي لدولة الإمارات العربية المتحدة قد منحها أهمية بارزة في المجالين التجاري والبحري ، وهي أهمية مازالت دولة الإمارات تتمتع بها إلى اليوم ، وهذا جاء نتيجة خطوط النقل والتجارة البحرية .

٢ - موقع الجزر الإماراتية الثلاث (طنب الكبرى ، وطنب الصغرى ، وأبو موسى) تؤدي إلى التحكم بخطوط الملاحة الرئيسية في الخليج العربي ، نتيجة موقعها الاستراتيجي بالقرب في حقول النفط البحرية ، و مما لا شك فيه فإن استمرار احتلال إيران لهذه الجزر يثير قلقاً دولياً .

٣ - قرب دولة ا لإمارات من مضيق هرمز ، وتعاظم دور الموقع الجغرافي لدولة الإمارات ، والتوسع في استخراج النفط والغاز ، مما جعل منها واحدة من المناطق ذات القيمة الاقتصادية والاستراتيجية الكبيرة في العالم .

٤ - شهدت دولة الإمارات ال عربية المتحدة منذ قيامها حقبة من النمو الاقتصادي السريع ، النادر تحقيقه في كثير من المجتمعات النامية ، بل والمتقدمه منها، مستخدمة في ذلك عوائدها النفطية في إشباع حاجات المجتمع الأساسية .

رغم المميزات الآنفة الذكر ، إلا أن الموقع الجغرافي ولد حساسية لصانع القرار في دولة الإمارات العربية المتحدة، وتتمثل هذه الحساسية بالمواحي التالية :

١ الموقع الجغرافي لدولة الإمارات العربية المتحدة ، وقربها من دولة تطل على الخليج العربي من جهة الشرق وهي دولة إيران وامتلاك هذه الدولة لكل أسباب القوة جعلها تطمع في احتلال اجزاء من دولة الامارات العربية المتحدة وكانت الجزر الثلاث (طنب الكبرى ، وطنب الصغرى ، وأبو موسى) ، وجميعها تتمتع بمميزات استراتيجية مهمة مما جعل التركيز على احتوائهما والسيطرة عليها هدفَ سعى إليه قوى عديدة في طليعتها إيران من زمن بعيد ، فالجزر الثلاث في موقعها وأهميتها أشبه بالصمام الذي يشرف على الشريان المائي والملاحي الذي يمثله الخليج العربي المرتبط ببحر العرب والمحيط الهندي من جهة الشرق والبحر الاحمر من جهة الغرب ، ومنذ عام ١٩٧١ ، حينما قامت إيران في عهد الشاه بالاستيلاء بالقوة على جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى في رأس الخيمة ، ونجحت في حمل إمارة الشارقة على قبول وجود عسكري إيراني على أرض جزيرة أبو موسى ، و من ثم تمكنت إيران من السيطرة على جميع الجزر الواقعه على طول هذه الممرات البحريه والقريبة أيضا من حقول النفط والغاز التابعة لدولة الإمارات . وفي الفترة ١٩٨٦-١٩٨٨ ، خلال السنوات الأخيرة من الحرب الإيرانية - العراقية ، استخدمت إيران مواقعها على الجزر الثلاث لشن هجمات على سفن النقل في الخليج ومنصات النفط في حقل مبارك النفطي ، وبذلك أثبتت كيف يمكن للسيطرة على هذه الجزر الاستراتيجية أن تهدد الاستقرار في هذه المنطقة ، من هنا لاينفك التوجس لدى صانع القرار من الجوار الإيراني .

٢ تدفق الهجرات على دولة الإمارات العربية المتحدة ، أدى إلى حدوث العديد من المشكلات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية ، وأدى إلى وجود اثنيات و إلى تغيير ملامح هوية المجتمع الإماراتي وثقافته وتقاليده .

٣ الأطماع الغربية في الخليج العربي والتى من بينها دولة إمارات العربية المتحدة ، حيث إن اعتماد هذه الدول اعتمادا كبيراً على بترول الخليج ، فأصبح لدى الإمارات هواجس ، كما أصبح عند الدول الغربية هواجس هي أيضا في أمن الطاقة ، هذه الهواجس كانت دائما مؤثرة في سلوكها تجاه أمن الطاقة العالمية ، وأن مصالح الغرب في أمن دول الخليج العربي لاتتبع من حاجتها والمكففة ببترول الخليج بل من الوضع لأمني للطاقة العالمية ، باعتبار نفط الخليج من ابرز العوامل المؤثرة في أمن الطاقة .

٤ قرب دولة الإمارات العربية المتحدة من دولة العراق ، وتأثير السياسة الخارجية بمحりات الأحداث على أرضه ، ومايشهده العراق من أزمات سياسية ومذهبية لها ابعادها وتأثيراتها المباشرة وغير المباشرة على الواقع الخليجي بما فيه والإماراتي ، فالسياسة الخارجية الإماراتية التي تلقي قبولا ومصداقية في محاولة إعادة الاستقرار في العراق تسعى عند كل ا لأطراف على الساحة العراقية من أجل ذلك .

وأخيراً وربما جاء انحراف دولة الامارات العربية المتحدة في منظومة مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، جاء ذلك بسبب موقعها الجغرافي في شبه الجزيرة العربية ، ومن أجل ضرورة السعي إلى تحقيق الأمن والاستقرار في منطقة الخليج العربية ، وضرورة وجود سياسات خليجية تضمن تحقيق الغايات الخليجية العليا ، إن صانع القرار يتأثر بما تمليه عليه معطيات الموضع الجغرافي لدولة الامارات العربية المتحدة ، فهو والحالة هذا يأخذ للأمر جادته ، ويعمل بإتجاه ما يجعل من هذه المعطيات إيجابيات تصب في صالح دولة اإلمارات العربية المتحدة ، و أما إذا كانت هذه المعطيات تؤثر بصورة غير إيجابية في مدركاته السياسية ذات العلاقة بالموقع الجغرافي والسياسة الخارجية ، فإن صانع القرار والحاله هذه يعمل بـ اتجاه تخفيف تلك الصورة السلبية قدر الإمكان .

المبحث الثاني :

معطيات الجغرافية البشرية في دولة الإمارات .

يعد العامل السكاني - الديمغرافي - من أهم المتغيرات المؤثرة في حركة السياسة الخارجية، وأن هذا التأثير ينجم عن العلاقة القائمة ما بين هذا العامل وبقية العوامل الأخرى، كالسياسية والاقتصادية والجغرافية وغيرها، وأما تأثيرات العامل السكاني فتحدد كمها ونوعيته، وهذا يعني أن التأثيرات السياسية ترتبط بعوامل متعددة كحجم السكان وتركيبة العمري والجنسى ومستوى التعليم والقدرات التقنية والتوزيع الجغرافي والتجانس المذهبي والعرقي، كلها عوام لتدخل في حساب القوة القومية للدولة (الحديثي، ١٩٨٢:٢٢).

إن الدولة التي تمتلك الإمكانيات السكانية تكون أكثر قدرة على الاعتماد على عدة أنماط سلوكية في سياستها الخارجية، نظراً لكون العنصر السكاني يشكل المادة الأساسية التي تساعد على بقاء الدولة حيث يستخدم السكان في الجوانب العسكرية زمن الحرب، وفي الجوانب التنموية زمن السلم (نعمه، ١٩٧٢ : ٧٣ - ٧٦).

إن حجم السكان ليس في حد ذاته مؤشراً كافياً لقوة الدولة ، لأن الكثرة السكانية لا تضمن للدولة نفوذاً دولياً، كما أن قلة السكان بالقياس لمساحة الدولة تفقدها عوامل قوتها ، بل الأهم هو: تركيب السكان وتماسكه الاجتماعي وثقافته ومستواه التعليمي وتوزيع المهارات التي تساهم في بناء القوة (هزايمه، ١٩٩٤ : ١٧٩).

وفي معرض دراستنا للمعطيات الجغرافية البشرية (الديمغرافية) لدولة الإمارات العربية المتحدة فإننا سنتناولها في المطلبين التاليين :

المطلب الأول : سكان دولة الإمارات العربية المتحدة .

المطلب الثاني : المعطيات السكانية لأنشطة الاقتصادية .

المطلب الأول :

سكان دولة الإمارات العربية المتحدة

عند دراسة أي مجتمع من مجتمعات أيّة دولة في العالم، لابد من التعرّف في البداية على خصائص المجتمع محل الدراسة في تلك الدولة ، وعند التحدث عن السكان فيقصد به هنا جميع الذين يعيشون على أرض دولة الإمارات العربية المتحدة موضع الدراسة ، فإننا سنتعرض الحاله هذه جملة سكان إماراتها السبع، بحيث لا يغيب عن البال أن دراسة المعطيات البشرية تعدّ من أهم المؤشرات في قوة الدولة ، وسلوكها الاقتصادي ، السياسي ، وعلاقتها بالدول الأخرى، وبناء على هذا ، فإن دراسة السكان وتوزيعهم وتركيبتهم ومدى نشاطهم يعد من أهم الأمور البالغة الأهمية، كون عنصر السكان يمثل القوة الفاعلة، في البناء الاقتصادي والسياسي والاجتماعي للدول، كما قد يشكل في بعض الأحيان كالازدحام والاكتظاظ صعوبات كبيرة تواجه صانع القرار في تلك الدولة .

وفي هذا المطلب نتناول الخصائص العامة لسكان دولة الإمارات العربية المتحدة ، من خلال التعداد العام للسكان والكثافة السكانية والنمو السكاني والتركيب العمري والتعليمي وقوة العمل، وذلك من أجل تغطية معظم الخصائص للوقوف على دور السكان في السياسة الخارجية صناعة وتنفيذاً ، وذلك من خلال الفقرتين التاليتين :

أولاً : سكان الدولة من المواطنين.

ثانياً: العمالة الوافدة لدولة الإمارات.

أولاً : سكان الدولة من المواطنين : إن الكم السكاني في أي دولة من الدول يقرأ على الدوام من خلال الإحصاءات العامة التي تجريها الدولة، وأن هذا التعداد لا يكون دقيقاً وذلك لعدة عوامل منها: أن العملية الإحصائية لا تخضع دائماً للضبط الحقيقي ، لكون الأسر تنتقل والأفراد كذلك ، وهذا يعني أن التعداد قد يكون مضاعفاً لمثل هذه الأسر والأفراد المتنقلين، وكذلك إذا كانت الدولة في حالة حرب فإن الخشية من التجنيد الإجباري على سبيل المثال ، لا تجعل أرباب ا الامر ينطقون بالرقم الحقيقي لعدد أفراد أسرهم، وفي حالة توزيع الثروات فيزيد هذا العدد طمعاً في المزيد من الاستحواذ عليها، وما إلى ذلك من الأسباب . ولهذا كان علينا الإشارة إلى أن التعداد السكاني لا يتتطابق دائماً وأرض الواقع ، وفي أحسن الظروف يكون مقارباً له، وأما نحن بصدق بيان الخصائص السكانية لدولة الإمارات العربية المتحدة ، فنجد أن سكان دولة الإمارات العربية المتحدة في نمو مستمر وهذا يتضح من خلال استعراض عدد السكان في سنوات مختلفة، في حين أن التوزيع الجغرافي يختلف من إمارة إلى أخرى من الإمارات السبع التي تتكون منها دولة الإمارات العربية المتحدة ، وهذا ما نراه في الجدول التعدادي والتوزيع السكاني في دولة الإمارات العربية المتحدة الجدول التالي :

الجدول رقم (٦)

جدول تعداد السكان والتوزيع السكاني في دولة الإمارات لعام ٢٠٠٨ حسب كل إمارة من الإمارات
السبع .

السكان

السكان حسب الإمارة					
الإمارة	١٩٨٥	١٩٩٥	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧
أبو ظبي	٥٦٦٠٣٦	٩٤٢٤٦٣	١٣٩٩٤٨٤	١٤٣٠٠٠	١٤٩٣٠٠٠
دبي	٣٧٠٧٨٨	٦٨٩٤٢٠	١٣٢١٤٥٣	١٣٧٢٠٠	١٤٧٨٠٠
الشارقة	٢٢٨٣١٧	٤٠٢٧٩٢	٧٩٣٥٧٣	٨٢١٠٠	٨٨٢٠٠
عجمان	٥٤٥٤٦	١٢١٤٩١	٢٠٦٩٩٧	٢١٢٠٠	٢٢٤٠٠
أم القيوين	١٩٢٨٥	٣٥٣٦١	٤٩١٥٩	٥٠٠٠	٥٢٠٠
رأس الخيمة	٩٦٥٧٨	١٤٣٣٣٤	٢١٠٠٦٣	٢١٤٠٠	٢٢٢٠٠
الفجيرة	٤٣٧٥٣	٧٦١٨٠	١٢٥٦٩٨	١٣٠٠٠	١٣٧٠٠
杰馬لة الدولة	١٣٧٩٣٠٣	٢٤١١٠٤١	٤١٠٦٤٢٧	٤٢٢٩٠٠	٤٤٨٨٠٠

(وزارة الاقتصاد، ٢٠٠٨ : ٦)

إن الزيادة السكانية في دولة الإمارات العربية المتحدة تسجل تزايداً ملحوظاً، وهذا ربما يعود إلى عدة عوامل منها التقدم الصحي المتمثل بالوعي والرعاية الصحية ، إلا أن هذه الزيادة رغم تزايدها فهي لا زالت في حالة متذبذبة قياساً بغيرها من الزيادة السكانية لبعض الدول الأخرى، وفيما يلي نستعرض النمو السكاني في دولة الإمارات العربية المتحدة والسنوات مختلفة والعائد إلى معدل الخصوبة الكلية للمواطنين في الجدول رقم (٧) التالي :

جدول رقم (٧)
معدلات الخصوبة للمواطنين

٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	١٩٩٥	معدل الخصوبة حسب الفئة العمرية
٠٠٦	٠٠٦	٠٠٦	٠٠٤	١٠-١٥
٠١٩	٠١٨	٠١٩	٠١٩	٢٤-٢٠
٠٢١	٠٢١	٠٢١	٠٢٥	٢٩-٢٥
٠١٤	٠١٤	٠١٤	٠٢٧	٣٤-٣٠
٠٠٨	٠٠٨	٠٠٨	٠١٧	٣٩-٣٥
٠٠٣	٠٠٣	٠٠٣	٠١٠	٤٤-٤٠
٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٤	٤٩-٤٥
٣.٥٧	٣.٥٣	٣.٦١	٥.٣٧	معدل الخصوبة الكلية

(وزارة الاقتصاد، ٢٠٠٨ : ٢٧).

تشير بيانات الجدول إلى انخفاض معدل الخصوبة الكلية للمواطنة من ٥,٣٧ % عام ١٩٩٥ إلى ٣,٥٧ % عام ٢٠٠٧، ومن المعلوم أن هذا المعدل يتأثر بالمستوى التعليمي ل المرأة وخروج المرأة للعمل ، حيث ينخفض هذا المعدل كلما ارتفع المستوى التعليمي للمرأة كما أنه يكون منخفضاً بين النساء العاملات.

ويوضح تحليل التوزيع النسبي للتركيب العمري لسكان دولة الإمارات العربية المتحدة حسب فئات السن بين المواطنين وغير المواطنين في الدولة ، وفقاً لإدارة الإحصاءات المركزية في دولة الإمارات العربية المتحدة وفقاً للجدول رقم (٨) (وزارة الاقتصاد، ٢٠٠٨ : ٢٩) :

جدول رقم (٨)

التوزيع النسبي للسكان حسب فئات السن والجنسية والجنس ٢٠٠٧									
جملة			غير مواطنين			مواطنون			فئات السن
جملة	إناث	ذكور	جملة	إناث	ذكور	جملة	إناث	ذكور	
%	%	%	%	%	%	%	%	%	
٦.٨	١٠.٥	٥.١	٥.٣	٩.٥	٣.٨	١٣.٠	١٢.٩	١٣.٢	٤-٠
٦.٥	٩.٩	٤.٩	٥.١	٨.٩	٣.٦	١٢.٤	١٢.٢	١٢.٥	٩-٥
٦.٠	٩.٠	٤.٦	٤.٤	٧.٦	٣.٢	١٢.٦	١٢.٤	١٢.٩	١٤-١٠
٥.٦	٨.٥	٤.٢	٣.٨	٦.٥	٢.٧	١٣.١	١٢.٩	١٣.٣	١٩-١٥
١٠.٥	١٢.٤	٩.٧	١٠.١	١٢.٢	٩.٣	١٢.٥	١٣.٠	١٢.١	٢٤-٢٠
١٦.٢	١٣.٨	١٧.٤	١٧.٨	١٥.٤	١٨.٧	٩.٨	١٠.١	٤.٩	٢٩-٢٥
١٥.٧	١١.٦	١٧.٦	١٨.٠	١٣.٩	١٩.٥	٦.٣	٦.٥	٦.٢	٣٤-٣٠
١٢.٣	٨.٨	١٣.٩	١٤.٠	١٠.٣	١٥.٤	٥.٠	٥.٣	٤.٨	٣٩-٣٥
٨.٤	٦.١	٩.٤	٩.٤	٧.٠	١٠.٤	٣.٧	٤.٠	٣.٥	٤٤-٤٠
٥.٥	٤.٠	٦.٢	٦.١	٤.٢	٦.٧	٣.٢	٣.٤	٣.٠	٤٩-٤٥
٣.٤	٢.٤	٣.٨	٣.٦	٢.٤	٤.٠	٢.٤	٢.٤	٢.٤	٥٤-٥٠
١.٦	١.٢	١.٨	١.٦	١.١	١.٨	١.٧	١.٦	١.٩	٥٩-٥٥
٠.٧	٠.٦	٠.٧	٠.٥	٠.٤	٠.٥	١.٣	١.١	١.٥	٦٤-٦٠
٠.٣	٠.٤	٠.٣	٠.٢	٠.٢	٠.٢	١.٠	٠.٨	١.٣	٦٩-٦٥
٠.٢	٠.٣	٠.٢	٠.١	٠.١	٠.١	٠.٨	٠.٧	٠.٩	٧٤-٧٠
٠.١	٠.١	٠.١	٠.٠	٠.١	٠.٠	٠.٣	٠.٣	٠.٤	٧٩-٧٥
٠.٢	٠.٣	٠.٢	٠.١	٠.٢	٠.١	٠.٦	٠.٦	٠.٧	٨٠+
١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	الجملة

ونستنتج من خلال الجدول السابق أن أعداد الذكور يفوق أعداد الإناث، وأن مجتمع الإمارات العربية المتحدة من المجتمعات النامية وذلك لأن نسبة الكبار أقل من الصغار، وهذا يفسر باعتقادنا استجابة دولة الإمارات العربية المتحدة لتقديم العمالة بغض النظر عن تصنيفها ماهرة أو غير ماهرة حيث بدأت في الآونة الأخيرة الدخول في سوق العمالة وبصورة تدريجية.

وأما التركيب التعليمي لسكان دولة الإمارات العربية المتحدة فقد بدأ الاهتمام به لدى المسؤولين بالموارد البشرية على اعتبارها من مستلزمات التنمية لهذا يتضح من خلال النظرة السريعة في

الجدول والتحقق بعد المسجلين بالمدارس على اختلاف مستوياتها وفي الجامعات لعدة سنوات في
الجدول التالي :

جدول رقم (٩)

السكان (١٠) سنوات فأكثر حسب الحالة التعليمية					
٢٠٠٥	١٩٩٥	١٩٨٥	١٩٨٠	١٩٧٥	الحالة التعليمية
٣٣١٣٤٨	٣٩٢٣٨١	٢٧٣٦٤٦	٢٥٦٣٤٣	١٩١١٥٣	أميّ
٤٩٣١٠٢	٣٣٧٧٥٧	٢٦٠١٢٤	١٨١٧٦٣	١١٨٧٥٤	يقرأ ويكتب
٥٢٠١٤٧	٣٤٣٨١٧	١٢٠٤١١	٩٨٤٥٣	٣٤٦٥٥	ابتدائية
٦٣٢٢٤٠	٣١٧٠٩٥	١٢٢٨٤٧	٨٢٤٠٨	٢٨٦٨٢	إعدادية
٩٢١٨٥٠	٣١٥٥١٦	١٤٢٦٥٦	١٠٩٩٣٧	٤٠١١١	ثانوية
١٤٢٥٣٦	٦٤٩٢٥	٣٣٤٥٩	٢٠٨٧٦	٤٨١٣	فوق الثانوية ودون الجامعية
٤٥٥٢١٠	١٨٨٨٣٩	٧٤٩٥٢	٥٢٣٩٠	١٧٥٥٦	جامعية
٥٤٧٥١	١٤٥١٣	٦٩١٩	٤٤٨١	١٢٢٧	فوق الجامعي
٣٧٢٢	٣٨٥٨	٢٩٤	٥٨	٧٥٧	غير مبين
٣٥٥٤٩٠٦	١٩٧٨٧٠١	١٠٣٥٣٠٨	٨٠٦٧٠٩	٤٣٧٧٠٨	الجملة

(وزارة الاقتصاد ، ٢٠٠٨ : ٣٠)

وأما التوزيع النسبي للسكان حسب الحالة التعليمية لمواطني الدولة على المستويات العلمية فيبينها
الجدول رقم (١٠) التالي :

جدول رقم (١٠)

التوزيع النسبي للسكان حسب (١٠ سنوات فأكثر) حسب الحالة التعليمية

الحالة التعليمية	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٥	٢٠٠٥
أمي	٤٣.٦٧	٣١.٧٨	٢٦.٤٣	١٩.٨٣	٩.٣٢
يقرأ ويكتب	٢٧.١٣	٢٢.٥٣	٢٥.١٣	١٧.٠٧	١٣.٩٠
ابتدائية	٧.٩٢	١٢.٢٠	١١.٦٣	١٧.٣٨	١٤.٦٣
إعدادية	٦.٥٥	١٠.٢٢	١١.٨٧	١٦.٠٣	١٧.٨٠
ثانوية	٩.١٦	١٣.٦٣	١٣.٧٨	١٥.٩٥	٢٥.٩٣
فوق الثانوية ودون الجامعية	١.١٠	٢.٥٩	٣.٢٣	٣.٢٨	٤.٠١
جامعية	٤.٠١	٦.٤٩	٧.٢٤	٩.٥٤	١٢.٨٠
فوق الجامعي	٠.٢٨	٠.٥٦	٠.٦٧	٠.٧٣	١.٥٠
غير مبين	٠.١٧	٠.٠١	٠.٠٣	٠.١٩	٠.١١
الجملة	١٠٠.٠٠	١٠٠.٠٠	١٠٠.٠٠	١٠٠.٠٠	١٠٠.٠٠

(وزارة الاقتصاد ، ٢٠٠٨ : ١٢)

والناظر في الجدول السابق يجد أن نسبة الامية أخذت بالتناقص تدريجياً مابين ١٩٧٥ - ٢٠٠٥ حيث سجلت مابين (٤٣.٦٧ - ٩.٣٢) % ، وكذلك المواطن الذي يقرأ ويكتب ، حيث سجلت النسبة لنفس الأعوام (٢٧.١٣ - ١٣.٩٠) % ، لصالح كافة المستويات التي تلي الحالة التعليمية لهاتين الحالتين حيث سجلت كافة الحالات الأخرى تزايداً لنفس الفترة الزمنية (١٩٧٥ - ٢٠٠٥) ، وهذا يفسره النهضة العلمية الحديثة التي تبنتها الحكومة لرفع مستوى سكان البلاد ، ولا أدل على ذلك من تزايد عدد المدارس واستقدام أعداد كبيرة من المدرسين من الدول العربية ، وكذلك الانفتاح على التعليم الجامعي وتأسيس الجامعات الرسمية والخاصة التي شهدتها مؤخرًا دولة الإمارات العربية المتحدة .

وأما قوة العمل فإن الشعب الإمارتي يمتاز بنشاطه وهذا يعود إلى الثروات الطبيعية التي حباها الله لهذه الأرض ، أن هذه الثروة استجلبت أعداداً كبيرة من المستثمرين جعل سكان الإمارات الانحراف ولو بعفوية في النشاط الاقتصادي الأمر الذي صقل عقلية أهل الإمارات وجعلهم يتقون على غيرهم من المستثمرين القادمين وبين ذلك الجدولين التاليين :

جدول رقم (١١)

قوة العمل

السكان (١٥ سنة فأكثر) ذكور النشاط الاقتصادي

جملة			غير مواطنين			مواطنون			السنة
جملة	إناث	ذكور	جملة	إناث	ذكور	جملة	إناث	ذكور	
٦٨٣٨٢٥	٦٥٤١٥	٦١٨٤١٠	٦١٥٥٠٦	٦١٤١٨	٥٥٤٠٨٨	٦٨٣١٩	٣٩٩٧	٦٤٣٢٢	١٩٩٥
١٣٣٥٨٩٤	١٥٥٧٩٠	١١٨٠١٠٤	١٢١٤٦٠٣	١٤٠٠٦١	١٠٧٤٥٤٢	١٢١٢٩١	١٥٧٢٩	١٠٥٥٦٢	١٩٩٥
٢٥٥٩٦٦٨	٣٤٥٥٨٠	٢٢١٤٠٨٨	٢٣٤٥٣٤٨	٢٩٨٧٧٤	٢٠٤٦٥٧٤	٢١٤٣٢٠	٤٦٦٠٦	١٦٧٥١٤	٢٠٠٥
٢٦٤٧٠٠	٣٥٩٠٠	٢٢٨٨٠٠	٢٤٢٧٠٠	٣١٠٠٠	٢١١٧٠٠	٢٢٠٠٠	٤٩٠٠٠	١٧١٠٠	٢٠٠٦
٢٨٤٠٠٠	٣٩٤٠٠	٢٤٤٦٠٠	٢٦٠٢٠٠	٣٣٧٠٠	٢٢٦٥٠٠	٢٣٦٠٠	٥٧٠٠٠	١٨١٠٠	٢٠٠٧

(المصدر: وزارة الاقتصاد ، ٢٠٠٨)

جدول رقم (١٢)

نسبة مساهمة السكان في قوة العمل %

(قوة العمل / جملة السكان)

جملة			غير مواطنين			مواطنون			السنة
جملة	إناث	ذكور	جملة	إناث	ذكور	جملة	إناث	ذكور	
٤٩.٦	١٣.٥	٦٩.٠	٦٢.٦	٢١.٢	٧٩.٩	١٧.٢	٢.١	٣١.٨	١٩٩٥
٥٥.٤	١٩.٤	٧٣.٤	٦٦.٦	٢٧.٣	٨٢.٠	٢٠.٧	٥.٤	٣٥.٥	١٩٩٥
٦٢.٣	٢٦.٥	٧٨.٩	٧١.٤	٣٣.٤	٨٥.٧	٢٦.٠	١١.٤	٤٠.١	٢٠٠٥
٦٢.٦	٢٦.٩	٧٩.٠	٧١.٦	٣٣.٧	٨٥.٧	٢٦.٢	١١.٨	٤٠.٢	٢٠٠٦
٦٣.٣	٢٨.١	٧٩.٣	٧١.٨	٣٤.٥	٨٥.٦	٢٧.٥	١٣.٤	٤١.٣	٢٠٠٧

(وزارة الاقتصاد، ٢٠٠٨ : ١٨)

والناظر في جدول رقم (١٢) يمكنه ملاحظة مailyi : أن نمو نسبة مساهمة المرأة تزداد أكثر من زيادة نسبة مساهمة الذكور ، وهذا ما نستدل عليه ففي عام ١٩٩٥ كانت نسبة مساهمة الذكور من مواطني الدولة ٣١,٤ % ارتفعت عام ٢٠٠٧ إلى ٤١,٣ % ، وبفارق ٩,٥ % ، ولنفس الفترة نجد نسبة مساهمة المرأة عام ١٩٩٥ قد سجلت ٢,١ % وفي عام ٢٠٠٧ ازدادت إلى ١٣,٤ %

وبفارق ١١,٣ % ، وهذا يفسره استعداد المرأة في دولة الإمارات العربية المتحدة المشاركة في قوة العمل ، نتيجة تسلیحها بالعلم والمعرفة ومستفيدة من ثمار النهضة العلمية في دولة الإمارات العربية المتحدة ، وبسبب الانفتاح على الخارج الذي أدى إلى خروج المرأة خارج البيت ، في الوقت الذي كان من قبل مجال المرأة ينحصر في شؤون البيت وأولاد ، أضف إلى ذلك يفسره وجود علاقة مشاركة المرأة مع الرجل لتخفيض أعباء الحياة ، لذلك كانت المشاركة ، كما أن هناك علاقة مطردة في قوة العمل وارتفاع مستوى المرأة العلمي ، حيث يزداد تشارك المرأة مع تحسن مستواها الع لمي والعكس صحيحًا أيضًا ، إن قوة العمل الفاعلة في النشاط الاقتصادي تزداد قوة وهذا يفسره دخول المرأة سوق العمل في دولة الإمارات العربية المتحدة، والتقدم العلمي الذي أصابه الشعب الإماراتي وخصوصاً المهني منه، وتتنوع قوى العمل في دولة الإمارات بين القطاعات الرئيسيّة للاقتصاد وخاصة مجال الغاز والنفط .

ومن خلال استعراض الخصائص العامة للسكان في دولة الإمارات العربية المتحدة يمكننا أن نبين الاستنتاجات التالية:-

- قلة عدد السكان قياساً بالمساحة التي تغطيها رقعة الدولة.

- ان مجتمع دولة الإمارات العربية المتحدة يعاني من المجتمعات الغنية ، لأن نسبة الكبار أقل من نسبة صغار المواطنين ، كما أن سكان دولة الإمارات العربية تزايدت بينهم نسبة التعليم وهذا يؤدي إلى زيادة الوعي وبكل أبعاده بين المواطنين.

- سوء التوزيع الجغرافي وهذا الخلل ناتج عن اختلاف توزيع الثروات الطبيعية من إمارة إلى أخرى ، وتبرز أمارة أبو ظبي في مقدمة الإمارات الأخرى التي تسخر بالعدد الكمي للسكان قياساً بغيرها ، في حين يضعف هذا العدد مرات من الإمارات الأخرى، وهذا ينبع عنه تذبذب في الكثافة السكانية على أرضه.

- تواجد أعداد كبيرة من العمالات الأجنبية، بأعداد كبيرة، على أرضه وقد أشير إليهم خلال ما سبق في ثانياً البحث بمصطلح "غير مواطنين".

- أن المرأة بدأت تأخذ دورها في الحياة العامة في دول الإمارات العربية المتحدة وذلك من خلال مشاركتها في قوى العمل.

ثانياً: سكان الدولة من الوافدين : لقد اجتذبت التنمية الاقتصادية في دولة الإمارات العربية المتحدة ، اهتمام بالغًا للعديد من الباحثين في مجالات شتى ، ومن بين هذه الاهتمامات العمالة الوافدة، والتي تعد إحدى القضايا والتحديات التي تواجه الدولة، خاصة بعد أن أصبح حجم هذه العمالة بها من الضخامة بحيث أصبحت تشكل الغالبية العظمى لقوة العمل، إن هيمنة العمالة الوافدة، ليست فقط على هيكلقوى العمالة، وإنما على النسبة الإجمالية لعدد السكان بدولة الإمارات، حيث تحول المجتمع الإماراتي إلى أقلية داخل وطنه وبنسبة لا تزيد على ٢٠% من مجموع السكان (وزارة الاقتصاد ،

٢٠٠٥ : ٢١) ، وإن هذه الأعداد الكبيرة ذات آثار بالغة الخطورة ، مما لا يمكن إغفالها من التأثيرات على مجتمع الإمارات على مختلف الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، بما تنتهي إليه من ثقافات ومجتمعات مختلفة مما يؤدي إلى مشكلات عديدة ، ويمكننا بيان جنسيات العمالة الوافدة لدولة الإمارات العربية المتحدة في الجدول التالي :

جدول (١٣)

التوزيع النسبي للعاملين في سوق العمل الإماراتي حسب الجنسية ٢٠٠٥

الجنسية	النسبة%
الأسيويين	٧٩.٧
الجنسيات العربية	١٢.٨
المواطنون	٧.٥
الجنسيات الأخرى	٣
الجملة	١٠٠

المصدر : (وزارة الاقتصاد، ٢٠٠٥ : ٢٣)

ومن الجدول تشير الإحصاءات حسب تعداد عام ٢٠٠٥ أن قوة العمل المواطن تمثل ١٠.٥ % من إجمالي القوة العاملة، بينما تمثل قوة العمل الوافدة أكثر من ٩٢ % وهذا يعني أن العمالة الوافدة الآسيوية أكثر من ثلاثة أضعاف العمالة الوطنية والعمالة العربية والجنسيات الأخرى بينما تشكل الدول العربية ١٢.٨ % ثم الجنسيات الأخرى ٣ %، وبهذا نرى أن العمالة الوافدة تحكم سيطرتها على معظم الأنشطة الاقتصادية والمرافق العامة بالدولة.

ونتيجة لأن الغالبية العظمى من العمالة الوافدة من العزاب من ذوي الدخل المحدود فإنها لا تتفق في الدولة إلا نسبة بسيطة من المبالغ المالية التي تحصل عليها ، حيث تقوم بتحويل الجزء الأكبر منها إلى بلدها الأصلي ، أي أنها تقوم باستنزاف جزء كبير من الموارد المالية للدولة من خلال التحويلات الخارجية لبلدانهم مما يؤثر سلباً في الاقتصاد الوطني (عبدالله ، ٢٠٠٠ : ١٥) ، حيث بلغت حسب تقديرات المصرف المركزي بدولة الإمارات العربية المتحدة نحو ٣٧ مليار درهم في عام ٢٠٠٨ .

، ويمكننا بيان ملخص العمالة الوافدة من مؤشرات فيما يلي :

- عدم التجانس الداخلي ، فالتركيبة السكانية لدولة الإمارات العربية المتحدة خليط من جنسيات شتى تختلف عاداتهم وتقاليد them ، وتنماهم ومناهم وقيمهم عن السكان الأصليين ، فباتت هناك خشية من أن تتولد صراعات وتشدد احتكاكات قد تؤدي إلى زعزعة الاستقرار الداخلي في الدولة .
- عدم التوازن بين النمو السكاني في دولة الإمارات وأعداد العمالة الوافدة ، إذ بدأ تناقص نسبة السكان المواطنين لصالح الوافدين منذ السبعينيات ، حيث كان المواطنون يشكلون ٣٦ % في عام

١٩٦٨ تراجعت إلى ٢٠% في عام ٢٠٠٥ وذلك حسب التعداد العام لدولة الإمارات (وزارة الاقتصاد ، ٢٠٠٧ : ٢٥) .

أدت هذه العمالة الوافدة المتداقة إلى دولة الإمارات ، إلى ظهور نتائج غير متوفعة وغير مرغوب فيها ولكنها تفرض نفسها فرضاً على المجتمع الإماراتي وتخلق مشكلات اجتماعية عديدة، وأن استمرار تدفقها بأعداد كبيرة فاق الحاجة الفعلية لها بسبب عدم تحديد الحجم الأمثل لها في الدولة، فقد أدى إلى سيطرتها على جميع الأنشطة الاقتصادية ورقل عاداتها وتقاليدها وثقافتها إلى مجتمع الإمارات المحافظ ، وخلط بين التقاليد المحلية والمستوردة، بما كان له أكثر الأثر على الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية لمجتمع دولة الإمارات، إضافة إلى المشكلة الكبرى وهي الخلل السكاني ، وهذا يأتي نتيجة الاستخدام المكثف لهذه العمالة في القطاعات الانتاجية المختلفة ، وأوجدت تلك الحالة المتمثلة بالاختلال السكاني عدة مخاطر لها تأثيرات هي :

١ - **المخاطر السياسية:** والمتمثلة في المخاوف السياسية التي تشكل تهديداً لجوهر الدولة والمجتمع، وهو الخوف من ضياع الهوية القومية العربية ، فالمجتمعات الوافدة في واقع الأمر مجتمعات غير مرتبطة بالمحيط السياسي والاجتماعي القائم ، بقدر ما هي مرتبطة بمجتمعاتها الكبيرة هناك مثل : الهند وباكستان وبنجلادش وإيران فقد تحولت إلى مجتمعات مصغرة في الدولة لها تقاليدها وعاداتها ولغتها وثقافتها ، وقد يكون لوجود هذا العدد الهائل من العمالة الوافدة والمحصورة بعدد محدود من الجنسيات على أرض الدولة بعض الانعكاسات السياسية ، مثل التوترات السياسية التي تحدث بين الدولة المصدرة للقوة العاملة وانعكاس ذلك على الشارع العام لدولة الإمارات العربية المتحدة ، فالعمالة الوافدة لها من المخاطر السياسية الكثير وخاصة لأسيوية منها ، فهي تمثل عامل عدم استقرار سياسي أمني في الدولة ، فالعمالة الهندية مثلت تحدياً أمنياً للدولة سواء كان ذلك على المستوى الداخلي أو المستوى الإقليمي ، بحيث نقلت الصراعات الدينية إلى داخل الإمارات الأحداث التي صاحبت هدم مسجد بابري في الهند في عام ١٩٩٣ وما انعكس عنها على صعيد توتر العلاقات بين أبناء الجالية الهندية والباكستانية المقيمة في الدولة في تلك الفترة ، (عبدالله ، ٢٠٠٠ : ١٤) ، وكذلك استطاعت أن تتغلغل (الجالية الهندية) في معظم أركان الدولة وفي مؤسساتها وفي جميع أوجه النشاط الاقتصادي والخدمي ، وكل ذلك أدى إلى التأثير المباشر على استقرار النظام في الدولة ، أضف إلى تأثير العمالة الباكستانية التي تمثل النسبة الأكبر من حيث الحجم بعد العمالة الهندية ، إلا أن العمالة الإيرانية كان لها دور بارز في التأثير من خلال الخطير لإيراني المتمثل في احتلال الجزء الإماراتي وقد تم الإشارة إلى ذلك ، أو من خلال تصدير الثورة ، وقد استخدمت العمالة لإيرانية الكثيرة من الوسائل لتحقيق أهدافها ومصالحها كالمدارس والسفارات والقنصليات والممتلكات التجارية واستخدامها كبؤرة ومصادر معلومات ، أما العمالة العربية فلم تشكل الخطير الكبير باستثناء بعض الجنسيات ، ولكن بشكل عام فالعمالة العربية لم تؤثر بالسلب على الاستقرار السياسي بالدولة ، بعكس

العاملة الوافدة الأجنبية التي كان لها باع كبير في التأثير السلبي على الاستقرار و الأمن الداخلي للنظام السياسي ، وقد شكلت العمالة العربية عامل تكامل عربي (الشرياني ، ١٩٩٩ : ١٥٣) وقد يكون لوجود هذه الأعداد المحدودة من الجنسيات تعرض الدولة لضغوط خارجية تصدر من الدول المصدرة لهذه القوة العاملة ، كزعزعة الاستقرار السياسي والأمني وذلك حماية لمصالحها الاستراتيجية .

٢ - **المخاطر الاقتصادية: وتبدو التأثيرات الاقتصادية مهمة منها (الشرياني ،**

(١٩٩٩: ١٠٢) :

- أ - زيادة النفقات الحكومية على الخدمات المتعلقة بالصحة والتعليم ودعم السلع الاستهلاكية مما يؤثر في حجم الأموال المخصصة لأغراض التنمية .
- ب - سيطرةقوى العاملة الوافدة على سوق العمل ، حيث تشكل لعمالة المواطنـة ٧٥٪ من إجماليقوى العاملة حسب تقديرات الاحصاءات لتعداد عام ٢٠٠٥ .
- ج - زادت معدلات البطالة المعتمة ، وتأثير العمالة الوافدة على القوى العاملة المحلية .
- د - زيادة الضغط على السلع والخدمات .
- ه - إفراز عادات وأنماط سلوكية استهلاكية غير سليمة تتناقض وتضر بالاقتصاد الوطني الإماراتي .
- و - ترسیخ الاعتقاد بدونية العمل اليدوي .
- ز - التبعية الاقتصادية لدول العمالة الوافدة .

٣ - **المخاطر الاجتماعية: إن هذه التأثيرات كثيرة ويمكن إبراز أهمها بمايلي (السويفي ، ٢٠٠٣ :** ٤٤) :

- أ - عدم التجانس في المجتمع نتيجة اختلاف العادات والتقاليد ، الأمر الذي سيؤثر في هوية المجتمع على المدى البعيد.
- ب - جلب بعض الأمراض المتوسطة في البلدان المصدرة للعمالة ، مثل التهاب الكبد الوبائي والكولييرا والمalaria .
- ج - ازدياد نسبة التزاوج بين المواطنين والأجنبيـات مما قد يؤدي مستقبلاً إلى وجود أجيال ذات ولاء مزدوج ، كما أن تأثير الأم الأجنبية في أطفالها سيكون كبيراً من حيث الدين واللغة والعادات والتقاليد .
- د - تأثير الأطفال المواطنين بما تحمله المربيـات والخدمات الأجنبية من ثقافات مختلفة .
- ه - الاستعمال المكثـف للغة الإنجليزية على حساب اللغة العربية نتيجة ارتفاع عدد الناطقين بها ، مما قلل فرص العمل ولاسيما في القطاع الخاص ، هذا أثر سلبياً في الهوية العربية للدولة .
- و - ارتفاع معدل الجرائم وظهور أنواع جديدة من الجرائم لم يألفها مجتمع الإمارات.

ز-ارتفاع تكلفة حفظ الأمن ، حيث تصبح هناك حاجة مستمرة ومزيدة إلى دعم أجهزة الشرطة والأمن .

ح-صعوبة السيطرة على الوافدين وملحقتهم ، كما أن بعضهم يعيش في مجتمعات مغلقة تخرج عن نطاق السيطرة الأمنية .

د-المطالبة بالإقامة الدائمة بالدولة ، والحق في الحصول على الجنسية الإماراتية . (السويدى ، ٢٠٠٣ ، ٤٤) .

والناظر إلى هذا الكم الكبير من العمالة الوافدة في دولة الإمارات وما يكون لها من أخطار استوجب على الدولة القيام بالخطيط الاستراتيجي لحل هذه المشكلة وذلك لأسباب التالية (ادارة الاعلام ، ٢٠٠٩ : ٥٧-٥٨) :

١-الخشية من إذابة المواطنين في جسم غير المواطنين (العمالة الوافدة) ، وبالتالي ينقلب العنصر العربي إلى عنصر غير عربي .

٢-الخشية من العبث في استقرار الدولة نتيجة الخشية من سيطرة العمالة على سوق العمل في دولة الإمارات ، وبالتالي يتم التحكم في استراتيجيات وسياسات العمل في الدولة .

٣-إنشاء الهيئة الوطنية للتركيبة السكانية والتي حددت مهماتها بمتابعة استراتيجيات الملف السكاني حسب توجهات مجلس الوزراء ومتابعة المبادرات بشأن التركيبة السكانية ، ووضع آليات تطبيقها وتنفيذها. كما تختص الهيئة بالتنسيق مع الجهات الاتحادية والمحلية للتأكد من تنفيذها لاستراتيجيات والمبادرات المتعلقة بالتركيبة السكانية، إلى جانب إعداد الدراسات وتحديث المعلومات المتعلقة بها.

إن دولة الإمارات العربية المتحدة إزاء ما تقدم بشأن العمالة الوافدة تعاني من اختلال في هيكلها السكاني من جراء هذا العنصر الوارد ونتيجة اعتمادها المفرط على العمالة الوافدة مما جعل المواطنين فيها يشكلون أقلية في عدد سكانها وفي عدد قوتها العاملة ، خصوصاً أن دولة الإمارات أخذت تلحظ أن اعداداً كبيرة من العمالة الأجنبية عاطلة عن العمل في دولة الإمارات ، واعداد أخرى تمارس نشاطات هامشية وطفيلية لاسيما في القطاع الخاص ، حيث ساعد الافتقار النسبي في الأجور لهذه العمالة من زيادة جلبهم وعددهم لدى القطاع الخاص الذي كثف استخدامهم ، لذا فدولة الإمارات العربية المتحدة لابد لها من القيام بإجراءات تقلل أضرار ومخاطر هذه الفئة الوافدة وذلك من خلال عدة خطوات لازمة محورها ترشيد استخدام العمالة الأجنبية الوافدة وإعادة النظر في سياسة الجنس وتعظيم الاستفادة من الاحتياطي القوى العاملة العربية مقابل استخدام العمالة الأجنبية .

المطلب الثاني :

المعطيات السكانية لأنشطة الاقتصادية :

يلعب السكان دوراً كبيراً في بعث العوامل التي تؤدي إلى قوة الدولة من الناحية الاقتصادية، والتي بدورها تعكس على بقية الجوانب الأخرى التي تردد قوة الدولة من الناحية السياسية والاجتماعية ، وبقية الروافد الأخرى الثانوية ، التي بدورها تصب في الجوانب الأساسية التي من خلالها تتشكل قوة الدولة.

ومن المعروف أن خطط التنمية والتطوير التي تتبعها الدولة ، هي في حد ذاتها تحفز السكان للقيام بهذا الدور الذي يبعث العوامل التي تؤدي في النهاية إلى قوة الدولة، ومما لا شك فيه أن العنصر البشري الفعال الذي هو رأس المال الحقيقي للتنمية، لذا فكان التوجه في دولة الإمارات يستند إلى خلق قاعدة بشرية تتسلح بسلاح العلم المعرفة لكي توأكب القدم الحاصل في دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث اهتمت الدولة وخاصة في نهاية القرن الماضي بتأهيل العنصر البشري الوطني.

إن دولة الإمارات العربية المتحدة، كما هو معروف من الدول التي تستقطب العمالة الأجنبية على اختلاف مستوياتها تبعاً للمهن التي تجدها، غير أن العمالة الأجنبية تزداد يوم بعد يوم نتيجة لزيادة طلب البحث عن فرص عمل فكانت دولة الإمارات العربية المتحدة محط أنظار هؤلاء ، حيث شهدت الدولة نشاطاً استثمارياً واسعاً شمل مختلف الأنشطة والقطاعات وكذلك شمل مختلف مناطق الدولة. وهناك محاولات جادة من قبل الأجهزة الحكومية لتنظيم استقدام العمالة ووضع الضوابط القانونية التي تحمي سوق العمل من الأعداد التي تؤثر في نوعية العمالة القادمة والتي لابد أن تكون على مستوى المرحلة التي تمر بها التنمية بالدولة، والتي تتطلب نوعية معينة من العمالة تتناسب مع حجم التقنية المستهدفة ومع التقدم في أساليب العمل في كافة أنشطة الدولة وستتناول ذلك في الفقرتين التاليتين وهما :

اولا : المفهوم الاقتصادي للعمالة : يعنى مفهوم العمالة من المفاهيم الاجتماعية المستخدمة في العصر الحديث ، حيث تشكل أحد الأركان الأساسية لعنصر العمل الذي يعنى هو الآخر احد عناصر الانتاج ، وتعني العمالة حرفة العمل ويشمل هذا المفهوم عنصر الأجر إضافة إلى العمل ، ويتسع المفهوم ليشمل الأفراد الذين يقومون بالعمل ويتناصفون أجراً مقابله (ذبيان ، ١٩٩٠ : ٣٣٩)، وأما المفهوم الاقتصادي للعمالة فيشير إلى مجموعة من التعريفات تكاد تلتقي مع بعضها بعض في الفهم والدلالة أحدهم بالقول : " إنها مجموعة من الأفراد النشطين اقتصادياً، وهذا النشاط يختلف طبقاً من بلد إلى آخر بسبب التنظيمات العمالية الموجودة في هذه البلدان فهو يفرق مثلاً بين ا لمجتمعات المتقدمة والمجتمعات المختلفة " (الفضالة ، ١٩٩٧ : ٢)، كما ذهب آخر إلى تعريف العمالة الاقتصادية أيضاً " إنها مجموعة من الأفراد الذين يسهمون في المجتمع بمجهودهم المادي والمعنوي

لتحقيق عمل معين كانتاج سلعة أو خدمة ، وهؤلاء الأفراد ينتظرون وراء هذا الجهد مقابل أجر نقدى معين " (العليمي ، ١٩٨٢ : ٦٣) ، وتعرف إحدى الأدبيات العمالة الاقتصادية بأنها ليست غاية في حد ذاتها بقدر ما هي وسيلة لغايات أخرى ، وهذه الغايات يمكن أن تؤديها العمالة عن طريق مایلي (الشريانى ، ١٩٩٩ ، ٤ : ٤) :

- ١ - زيادة الدخول للمجموعات الممتازة وبهذا يتحقق نجاح التنمية الاقتصادية .
- ٢ - استخدام الطاقات البشرية بالكامل وبقدر ما تحتاجه عملية التنمية الاقتصادية .
- ٣ - تحقيق مساهمة الجميع في الحياة الاقتصادية ، وتجنب مشاعر العجز والفشل التي يمكن أن تؤدي إليها البطالة ، وطبقاً لتعريف قسم الشؤون الاجتماعية با لأمم المتحدة فإن العمالة : " تعنى الأشخاص الذين ينتقلون من دولة إلى أخرى لغرض العمل مع من يعولونهم غالباً ، وقد نصت الفقرة الأولى من التوصية رقم (٨٦) بشأن الهجرة من أجل العمل الصادر عن المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية على إن : " المهاجر من أجل العمل هو الشخص الذي يترك موطنها متوجهًا إلى دولة أخرى لشغل وظيفة يعمل فيها لحساب غيره " (الجامعة العربية ، ١٩٥٤ : ٢٧) ، وهناك عمالة أخرى سميت عمالة الأهداف ، وهذه لا تخرج عن العمالة الاقتصادية بمفهومها الأوسع حيث عرفت بـ : (هي انتقال الأفراد الذين تكون أعمارهم بين (٣٠-١٨) عاماً من بلدتهم إلى بلد آخر يكون فيها رزق أو كسب معين أي يحصلون على مقابل العمل ") (الأنصارى ، ١٩٨٦ : ٢٤) .

إذا كان هذا مفهوم العمالة الاقتصادية ، فهناك مصطلح آخر اسمه العمل كون العمل والعمالة مفهومين مرتبطين مع بعضهما بعض ، حيث إذا ذكرت الأول تبادر إلى ذهنك الثاني ، أضف إلى أن العمل هو المفهوم الأصلي الذي جاء منه مصطلح العمالة كما يعدد من أهم عناصر الانتاج الذي يقوم بإنتاجه جماعة من البشر امتهنوا مهنة الانتاج ، إذ لا يتصور أن يتم انتاج أية سلعة أو خدمة دون مساهمة مثل هذه الجماعة ، كذلك نجد العمل غاية من كل نشاط اقتصادي فإشباع الحاجات الإنسانية هي هدف من أهداف الانتاج وأما الجماعة من البشر فيطلق عليهم مفهوم القوى البشرية ، وهؤلاء يعتبرون المفهوم الأوسع والأكبر حيث يضم جميع العناصر المؤهلة في المجتمع لكي يطلق عليهم مصطلح العمالة ، وأما ماذا عن مفهوم العمل ؟ إن الموارد التي تم لا الطبيعة وبحاجتها الإنسان ليست في اغلب الاحوال كفيلة بإشباع حاجاته ، إلا بعد أن تخضع لشيء من التبديل والتحويل والجمع بعد البحث عنها و اكتشافها واستخراجها أحياناً من باطن الأرض ومن ثم تعديل شكلها حتى تصبح قابلة للاستخدام ، وصراع الإنسان في الطبيعة يتمثل في النشاط الذي يقوم به لوضع هذه الموارد تحت تصرفه وفق إرادته ، وهذا ما يعبر عنه في علم الاقتصاد بالعمل (الشريانى ، ١٩٩٩ ، ٦ : ٦) ، وأما تعريف العمل فإنه لا يوجد إنفاق على تعريف جامع وشامل لهذا المفهوم ، فقد عرف بأنه : "المجهود الذي يقوم به الإنسان بإرادته على غاية نافعة ، وكل عمل

يحتاج إلى مجهد وليس كل مجهد ، يأتي بعمل منتج ، ولابد لأن يكون العمل منتجاً من توفر شرطين هما : أن يكون مجهد انسان ناتجاً عن محض إرادته ، وأن تكون للعمل غاية نافعة " (الرفاعي ، ١٩٩٨ : ١٦٥) ، إذا كان هذا تعريف العمل فماذا عن تعريف العمل الاقتصادي ليتوافق الأمر مع أهداف دراستنا المتعلقة بالأنشطة الاقتصادية ؟ ، إن المقصود بالعمل الاقتصادي : " هو ذاك النشاط الإنساني الذي يهدف إلى خلق أموال اقتصادية ، وهو ما يعني إذن ضرورة أن يصدر العمل عن الإنسان ، وأمّا المجهود الذي يصدر عن الحيوان فلا يعدّ عملاً ، بل يعّد خدمة من خدمات أموال الانتاج ، هذا وقد نظروا للعمل على إنه ينقسم إلى ثلاثة أقسام هي (الحجوب ، ١٩٧١ : ٤٧٠) :

- ١ عمل تنفيذي ، وينصرف إلى ما ينفذ من العمليات تبعاً لتعاليم الآخرين ، وقد يكون هذا العمل جسمناً أو فكريًّا .
- ٢ عمل إداري ، وهذا النوع يقتضي صفات خاصة وينصرف إلى مراحل متعددة وهي تهدف إلى توقع ما سيكون ، ووضع تنظيم له ، وإصدار أمر تنفيذه ومراقبة هذا التنفيذ .
- ٣ اختراع ويقصد به الكشف الجديد .

إن مasicب بين مفهوم العمالة والعمل والعمل الاقتصادي ، و لما كانت دولة الإمارات العربية المتحدة دولة إسلامية ، ونحن بصدد دراسة العمالة في دولة إسلامية لابد لنا من بيان مفهوم العمل في الإسلام ، كون الفكر الغربي شغلته مفاهيم العمالة والعمل والعمل الاقتصادي فهذا ليس حكراً على الفكر الغربي ، فمفهوم العمل في الإسلام قد شغل حيزاً كبيراً فالعمل في الإسلام والحالة هذه يعني : " كل جهد يبذله الإنسان سواء كان مادياً أو معنوياً أو فكريًّا أو جسديًّا متصلًا بشؤون الآخرة " (الخيات ، ١٩٨٣ : ٧) ، والقرآن الكريم شجع على العمل وحث عليه بقوله تعالى : (فإذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض وابتغوا من فضل الله واذكروا الله كثيراً لعلكم تقلدون) (سورة الجمعة الآية : ١٠) ، واعتبر العمل عبادة وأكثر القرآن من ذكر العمل ، وأمر به فقد ورد مع مشتقاته (٣٦) مرة (الهزيمة ، ١٩٩٦ : ١٥٧) ، كقوله تعالى : " ومن أحسن قوله قولاً مما دعا إلى الله وعمل صالحاً وقال ابني من المسلمين " (سورة فصلت ، الآية : ٣٣) ، وهناك العديد من الآيات القرآنية حيث على العمل من أجل اكتساب الرزق ، كقوله تعالى : " وآخرون يضربون في الأرض يبتغون من فضل الله " (سورة المزمل ، الآية : ٢٠) ، ونادي الإسلام بإتقان العمل والابتعاد عن الغش فقد قال صلى الله عليه وسلم : " من غش فليس منا " (مسلم ، الصحيح : ١٠٨/٢١) ، إن الإسلام على هذا النحو قد قرن العقيدة الإسلامية بالعمل والإيمان بالعمل ، وجعل العمل مرتبًا بالعقاب والثواب في الحياة الدنيا والآخرة ، وكان الحكم الإسلامي بشأن العمل ينقسم إلى ثلاثة هي (الشريري ، ١٩٩٩ : ٩) :

- ١ - العمل بقصد الاكتساب فرض عين على المسلم ، لأن إقامة الفرائض تقتضي قدرة بدنية ونفسية ، وهذه لاتتأتى إلا ب الطعام ونفقة .
- ٢ - للاكتساب وللإنفاق على العيال من زوجة وأولاد فرض عين كذلك ، لأن إنفاق المرأة على زوجته وأولاده مستحق عليه .
- ٣ - للاكتساب بقصد قضاء الدين فرض عين أيضاً .
- ٤ - أن يكون العمل قبل هذا وذاك مشروعًا ومجازاً في الإسلام .
- ٥ - أن يكون العمل متقدماً قال عليه الصلاة والسلام : (إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملاً أن يتلقنه) (متفق عليه) .
- ٦ - أن لا يشغل العمل صاحبه عن ذكر الله .

من هنا فإن العمل يعِدّ أساس الاقتصاد الإسلامي فتح الإسلام على القيام بالعمل ، وعده عبادة ، وبذلك فإن النظرية الإسلامية ميزت بين نوعين من العمل هما : الأول العمل الذي يعود نفعه على العامل ويسمى " الإنفاق " ، وأما الثاني فهو الذي يعود نفعه على رب العمل ويسمى " الاستثمار " ، فالعمل في الإسلام مختلف إلى حد كبير عن نظرة الأديان الأخرى له .

والملاحظ أن العمالة في دولة الإمارات العربية المتحدة ، وهي تمارس انشطتها الاقتصادية فهي بلا شك ينطبق عليها كل التعاريف السابقة ، ولكن الملاحظ أن هذه العمالة تختلف فيما بينها وإن أدت نشاطاً اقتصادياً يتفق و ما تم ذكره سابقاً ، وهذا الاختلاف يتضح عند وضع العمالة على طاولة التشريع لاكتشاف الفوارق بينها ، وهذا لا يحتاج إلى عنااء كثير بل بمجرد النظرة الأولية مع شيء من التدقيق نجد الفارق بينها ، وفي هذا الصدد فإن العمالة هذه يمكن تصنيفها وهي تمارس نشاطها الاقتصادي على أرض دولة الإمارات إلى صنفين هما : فئات العمل طبقاً للحالة المهنية ، وفئات العمل طبقاً للنشاط الاقتصادي وهذا ما سنعالجه في الفقرة التالية .

ثانياً : الفئات العاملة في مجال العمل : هناك أعداد غفيرة من العمالة على أرض دولة الإمارات العربية المتحدة ، وهذه العمالة تختلف فيما بينها فمنها العمالة الماهرة وغير الماهرة أو المهنية وغير المهنية ومنها الجسدية التي تعتمد على الجهد الجسدي ، ومنها الفكرية إلى غير ذلك ، وبالنظر إلى العمالة في دولة الإمارات فإنه يمكن تقسيمها على قسمين ، ينظر إلى الأول طبقاً للحالة المهنية ، والآخر طبقاً للنشاط الاقتصادي وهذا ما سنأخذ به لأغراض الدراسة وعلى النحو التالي :

أ - الفئات العاملة طبقاً للحالة المهنية : وفي إطار حديثنا عن مساهمة السكان في قوة الدولة في دولة الإمارات العربية المتحدة فإننا سنعرض للتو زيع النسبي للمستغلين حسب فئات الجنسية والجنس وطبقاً للحالة العلمية والمهنية وفق الجدول رقم (١٤) التالي :

التوزيع النسبي للمشتغلين حسب فئة الجنسية والجنس وطبقاً للحالة العلمية المهنية

جدول رقم (١٤)

فئة الجنسية										الخصائص	
أجمالي			وافد			مواطن					
جملة	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	ذكور		
الحالة العلمية											
٣٠٠	٠٠٧	٣٠٦	٣٠١	٠٠٨	٣٠٦	٢٠٦	٠٠٥	٣٠٣	صاحب عمل ويستخدم آخرين		
١٠٢	٠٠٣	١٠٣	١٠٢	٠٠٣	١٠٤	٠٠٩	٠٠٤	١٠١	يعلم لحسابه ولا يستخدم أحد		
٩٥٠٨	٩٩٠٠	٩٥٠١	٩٥٠٧	٩٨٠٩	٩٥٠٠	٩٦٠٥	٩٩٠٢	٩٥٦	يعلم بأجر		
المهنة											
٧٥	٤٠٠	٨٠٣	٧٢	٣١	٨٠١	٩٦	٨٠٨	٩٩	المشروعون والمديرين ومديرو الأعمال		
١٤١	١٧١	١٣٥	١٤٢	١٤٠٠	١٤٢	١٤٠٠	٣٤٠٧	٦٩	الاختصاصيون في المواقع العملية والفنية والإنسانية		
١٤٥	١٦٣	١٤١	١٣٧	١٥٢	١٣٤	٢٠٥	٢٢٧	١٩٧	الفنيون في المواقع العملية والفنية والإنسانية		
٦٢	١٢٥	٤٧	٥٤	١٠٨	٤٣	١٢١	٢٢٠	٨٧	المهن الكليّة		
٢٤٣	٤٧٥	١٨٩	٢٥٠	٥٤٧	١٨٦	١٨٢	٧٦	٢١٨	مهن الخدمات والبيع العمال المهره في الزراعة		
٢٢	٠١	٢٧	٢٤	٠١	٢٩	٠٤	٠٠	٠٦	وصيد الأسماك والثروة الحيوانية		
١٠٢	٠٣	١٢٤	١١٣	٠٤	١٣٧	٠٨	٠٠	١١	الحرفيون في البناء والمهن الإستخراجية والحرفيون الآخرون		
٨٨	٠٣	١٠٧	٩٧	٠٤	١١٧	١٧	٠١	٢٢	مشغلو الآلات والمعدات ومجموعها		
٩٦	٠٩	١١٥	١٠٦	١٠	١٢٦	١٥	٠٥	١٩	المهن البسيطة		
٢٥	٠٥	٢٩	٠٢	٠٠	٠٢	٢١٠	٣٣	٢٧٠	القوات المسلحة		
٠٣	٠٣	٠٣	٠٣	٠٤	٠٣	٠٢	٠٢	٠٢	الأفراد الذين لم يصنفوا حسب المهمة		
١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	إجمالي		

(وزارة الاقتصاد، ٢٠٠٨ : ٦٢)

ويشير الجدول إلى توزيع المستغلين حسب فئة الجنسية والجنس طبقاً للحالة العلمية والمهنية، وفيما يتعلق بالحالة العلمية نجد أن نسب الذين يعملون بأجر تصل إلى (٩٩,٢ %) بين الإناث، كما يلاحظ أن تلك النسبة تتجاوز ٩٥ % بين الذكور، ولا تختلف هذه النسب كثيراً بين المواطنين والوافدين . ويلاحظ أن نسب أصحاب العمل الذين يستخدمون آخرين (٣,١ %) تكون أعلى من نسب الذين يعملون لحسابهم ولا يستخدمون أحداً (١٠,٢ %)، وذلك على مستوى المواطنين والوافدين والذكور والإإناث، كما يلاحظ أن أغلب أصحاب العمل الذين يستخدمون آخرين والذين يعملون لحسابهم ولا يستخدمون أحداً أغلبهم من الذكور (٣,٦ %)، وذلك على مستوى المواطنين والوافدين.

أما فيما يتعلق بالمهنة فعلى مستوى إجمالي الدولة نجد أن مهن الخدمات والبيع تحتل المرتبة الأولى بين المستغلين سواء من الذكور من الذكور (١٨,٩ %) أو الإناث (٤٧,٥ %) ويأتي الاختصاصيون في المواضيع العلمية والفنية والإنسانية في المرتبة الثانية للإناث بنسبة (١٧,١ %)، والفنين في تلك المواضيع في المرتبة الثالثة بنسبة (١٦,٣ %)، والعكس بالنسبة للذكور فنجد أن مهن الفن ين في المواضيع العلمية والفنية والإنسانية تأتي في المرتبة الثانية (١٤,١ %)، ويأتي الاختصاصيون في المواضيع العلمية والفنية والإنسانية في المرتبة الثالثة بنسبة (١٣,٥ %).

إن الناظر في الجدول يمكنه الوقوف على عدة استنتاجات هي :

١ - إن جملة الوافدين في التوزيع النسبي للمستغلين حسب فئة الجنسية طبقاً للحالة العلمية و المهنية يفوق نسبتها نسبة المواطنين إلا في ثلات مهن من بين اثني عشرة مهنة وهي المهن الميكانيكية و الخدمات والبيع والأفراد الذين لم يصنفوا حسب المهنة و كانت النسب في هذه المهن الثلاث لصالح نسبة المواطنين (١٠,٨ %) ، (٥٤,٧ %) ، (٥٤,٠ %) يقابلها على التوالي نسبة الوافدين (٢٥,٠ %) ، (٥٠,٤ %) ، (٠٠,٣ %) ، إن هذا يعني أن عصب الحياة الاقتصادية بيد العمالة الوافدة خصوصاً إذا كان تفوق المواطنين في المهن التي لا يقوم بها أي شخص لو لم تكن لديه أهلية إلا بالمستوى الذي لا يتجاوز ٢٥ % .

٢ - إن دولة الإمارات العربية المتحدة أصبحت في موضع و الحالة هذه من الازد بيد المواطنين حتى يتمكنوا من تجاوز هذه النسبة المشار إليها بالفترة السابقة، و تعديل النسب في كل المهن لصالح المواطنين، و إلا ستصل الدولة إلى نقطة لا تستطيع معها التصحيح .

ب - **الفئات العاملة طبقاً للنشاط الاقتصادي :** وإذا ما استعرضنا القوة العاملة وفق النشاط الاقتصادي فإننا سنبين ذلك وفق الجدول رقم (١٥) التالي :

جدول رقم (١٥)

التوزيع النسبي للمشغلين حسب فئة الجنسية و الجنس و طبقاً للنشاط الاقتصادي

فئة الجنسية										نشاط الاقتصادي	
أجمالي			وافد			مواطن					
جملة	إناث	ذكور	جملة	إناث	ذكور	جملة	إناث	ذكور			
٤.٣	٠.٢	٥.٢	٤.٧	٠.٢	٥.٧	٠.٨	٠.٢	١.٠	الزراعة والصيد والحراجة		
١.٩	٠.٨	٢.٢	١.٨	٠.٦	٢.٠	٣.٥	١.٩	٤.٠	التعدين واستغلال المحاجر		
٨.٧	٣.٣	٩.٩	٩.٥	٣.٥	١٠.٧	٢.٦	٢.١	٢.٨	الصناعات التحويلية		
١.٤	٠.٥	١.٦	١.٣	٠.٢	١.٥	٢.٠	٢.٠	٢.٠	إمدادات الكهرباء والغاز والمياه		
١٢.٣	٢.٥	١٤.٦	١٣.٧	٢.٨	١٦.١	١.٣	٠.٨	١.٥	الإنشاءات		
١٦.٣	٦.٤	١٨.٥	١٨.١	٧.٣	٢٠.٤	١.٧	١.٤	١.٩	تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات ذات المحركات والدراجات النارية والسلع الشخصية والمنزلية		
٣.٩	٢.٥	٤.٣	٤.٤	٢.٩	٤.٧	٠.١	٠.١	٠.١	الفنادق والمطاعم		
٧.٢	٣.٩	٧.٩	٧.٤	٣.٧	٨.١	٥.٨	٥.١	٦.١	النقل والتخزين والاتصالات		
٣.٢	٥.١	٢.٧	٣.٠	٤.١	٢.٧	٤.٨	١.٤	٢.٩	الوساطة المالية		
٨.٠	٤.٤	٨.٨	٨.٢	٤.٣	٩.١	٦.٤	٤.٧	٧.٠	الأنشطة العقارية والإيجارية وأنشطة خدمات الأعمال		
٩.٢	٤.٧	١٠.٣	٣.٧	١.٤	٤.٢	٥٣.٢	٢٣.٢	٦٣.٤	الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي		
٤.٥	١٣.٣	٢.٥	٣.٩	٩.٩	٢.٦	٩.٨	٣٢.١	٢.١	التعليم		
٢.٦	٧.٠	١.٦	٢.٥	٦.٨	١.٦	٣.٧	٨.٦	٢.١	الصحة والعمل الاجتماعي		
٣.٢	٢.٦	٣.٣	٣.٣	٢.٥	٣.٥	٢.٣	٣.٦	١.٨	أنشطة الخدمات الاجتماعية والشخصية الأخرى		
١٢.٨	٤٢.٣	٦.٠	١٤.٣	٤٩.٤	٦.٧	٠.٩	٢.٧	٠.٣	الأعمال المنزلية		
٠.٢	٠.٣	٠.٢	٠.٢	٠.٢	٠.١	٠.٦	٠.٥	٠.٧	المنظمات والهيئات الإقليمية والدولية		
٠.٢	٠.٢	٠.٢	٠.٢	٠.١	٠.٢	٠.٤	٠.٥	٠.٤	أنشطة غير مبنية		
١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	إجمالي		

(وزارة الاقتصاد، ٢٠٠٨ : ٦٤)

ويوضح جدول (١٥) أن تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات ذات المحركات والدراجات النارية السلع الشخصية والمنزلية تأتي في المرتبة الأولى (١٦.٣%) بالنسبة لأنشطة المشغلين. ويأتي في المرتبة الثانية بنسبة (١٢.٨%) الأعمال المنزلية، وفي المرتبة الثالثة يأتي نشاط الإنشاءات بنسبة (١٢.٣%)، ويلاحظ ثبات هذا النمط على مستوى إجمالي الوافدين مع اختلاف النسب (١٨.١%， ١٤.٣%， و ١٣.٧% على الترتيب)، وبالنسبة للذكور يلاحظ أن تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات ذات المحركات والدراجات النارية والسلع الشخصية والمنزلية تأتي في المرتبة الأولى، والإنشاءات تأتي في المرتبة الثانية، وذلك على مستوى إجمالي الدولة وبين الوافدين، وبالنسبة للإناث يأتي في المرتبة الأولى الأعمال المنزلية، وفي المرتبة الثانية نشاط التعليم، وذلك على مستوى إجمالي الدولة وبين الوافدين.

وفيما يتعلق بالنشاط الاقتصادي للمواطنين فيوضح الجدول أن العمل بالإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي يأتي في المرتبة الأولى بنسبة (٥٣.٢%)، يليه التعليم (٩٠.٨%) ثم العمل بأنشطة العقارية والإيجارية وأنشطة خدمات الأعمال (٦٤%).

وبالنسبة للمواطنين الذكور يأتي في المرتبة الأولى العمل بالإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي (٦٣.٤%)، يليها الأنشطة العقارية والإيجارية وأنشطة خدمات الأعمال (٧٠.٠%)، ثم النقل والتخزين والاتصالات (٦٠%).

أما بالنسبة للمواطنات فنجد نشاط التعليم يحتل المرتبة الأولى بنسبة (٣٢.١%)، ثم العمل بالإدارة العامة الدفاع والضمان الاجتماعي بنسبة (٢٣.٢%)، فالعمل بالوساطة المالية بنسبة (١٠.٤%) ، إن الناظر في الجدول السابق يمكنه الوقوف على مايلي :

١ - إن نسبة الذكور من المواطنين تتعدى نسبة الإناث في التوزيع النسبي للمشتغلين طبقاً للنشاط الاقتصادي إلا في ثلاثة أنشطة وهي : الصحة والعمل الاجتماعي ، و أنشطة الخدمات الاجتماعية والشخصية الأخرى ، والأعمال المنزلية ، فقد سجلت على التوالي ٨,٦ % ، ٣,٦ % ، ٢,٧ % مقابل نسبة الذكور ٢,١ % ، ١,٨ % ، ٠,٣ % ، إن مايفسر هذا أن المهن الثلاث تناسب وطبيعة الإناث أكثر من غيرها من المهن الأخرى ، وهذه المهن هي في معظم الأمور تتولاها إناث .

٢ - إن نسبة جملة المشغلين حسب الأنشطة الاقتصادية المواطنين إلى الوافدين تشير إلى، أنه من بين سبعة عشر نشطاً اقتصادياً كانت نسبة المشغلين من ١ لمواطني أقل ، أي أن نسبة نشاط الوافدين أكثر حيث سجلت نسبة المواطنين (٩) أنشطة أقل من نسبة الوافدين ، بمعنى أن نسبة الوافدين تسجل زيادة بـ (٩) أنشطة من مجموع الـ (١٧) نشطاً ، وهذه يحتاج جهوداً مكثفة ليتحقق المواطن بالوافد من حيث النشاط ، فعلى سبيل المثال لالحصر سجلت نسبة النشاط الاقتصادي لجانب المواطن في تجارة الجملة والتجزئة و إصلاح المركبات (١,٧%) ، يقابلها لجانب الوافدين

مابنته (١٨,١) % ، وفي الأعمال المنزلية شكلت نسبة المواطنين مابنته (٠,٩) % ، وبالمقابل سجلت بالنسبة للوافدين مابنته (١٤,٣) %. إن هذه الفوارق بالنسب لا يسْهَان بها وتحتاج إلى تطوير واهتمام وتوسيعه من جانب حكومة دولة اإلمارات العربية المتحدة أكثر نحو مواطنها ، ولما تركه ظاهرة تفوق العمالة الوافدة من آثار سلبية على الحياة في دولة اإلمارات العربية المتحدة ، ومن خلال الجدولين التاليين يمكننا أن نستنتج مايلي :

١ - إن دولة اإلمارات العربية المتحدة بحاجة إلى تنمية حقيقية لقوى البشرية الوطنية لفتني الإناث والذكور من الناحية العلمية المهنية وفي جميع مجالات النشاط الاقتصادي الـ (١٩) والمبنية في الجدول رقم (١٥) السابق .

٢ - إن سكان دولة اإلمارات العربية المتحدة من المواطنين لا يتاسب عددهم مع الثروة الطبيعية التي تم لأرضها ، الأمر الذي دعا صانع القرار استخدام العمالة الأجنبية لأجل دفع عجلة التنمية للأمام ، وهذا اليوم يعني لدفع عجلة كل مايلزم بالتنمية العددية زيادة في عدد السكان لإحلال العنصر الوطني محل العنصر الوافد .

إن الأنشطة الاقتصادية لها تأثير مباشر على الداخل في دولة اإلمارات ، وهذا بدوره تتعكس آثاره على صانع القرار في دولة اإلمارات عند تخطيط وتنفيذ سياسة بلاده الخارجية كون داخل الدولة لا ينفك عن مساعها الخارجي ، وخصوصاً ونحن نعلم مدى ارتباط العمالة الوافدة بدولتهم الأم التي تحمل جنسيتها ، حيث إن هذه الفئة تتأثر بمايجرى على ساحة دولتها الأم ، وبالتالي قد تنقل تلك الأحداث التي تجري هناك إلى ساحة دولة اإلمارات العربية المتحدة ، فصانع القرار يكون أكثر ارتياحاً وهو يرى العمالة الوافدة قد غادرت أرض دولة اإلمارات ، أو على الأقل أصبح دورها هامشياً ، أو تتولى أعمالاً ليست ذات أهمية بالغة ، ومن سعادته رؤية العمالة الوطنية قد تولت كافة ، أو معظم الأنشطة الحساسة في دولة اإلمارات .

الفصل الثالث :

مذكارات الوحدات القرارية للمعطيات الجغرافية

إن المحرك الرئيس للسياسة الخارجية في أية دولة من دول العالم ، هي الوحدات القرارية بمعنى أنها هي المسؤولة عن اتخاذ القرارات المناسبة وفق المعطيات المتوافرة لنتائج القرارات، وهذه القرارات تعتمد اعتماداً كلياً على المذكارات التي تتوصل إلىها وتقتصر بها الوحدات المسؤولة عن اتخاذها ، وهي مرتبة ومنظمة داخل شبكة أطلق عليها تسميات مختلفة منها : الدوائر والأقسام والوحدات وغيرها ، وبالتالي فالسياسة الخارجية لأية دولة تتطلب وجود طرفين للمعادلة حتى يتم اتخاذ القرار ، الطرف الأول وهو الوحدات القرارية وهي التي يسند لها اتخاذ القرار ، ولا بد من مذكارات مستقلة من الواقع لكي يتضمن لهذه الوحدات من اتخاذ القرار .

لذا فالوحدات القرارية تعنى في حد ذاتها ، أجهزة صنع القرار الخارجي ومن أهم العناصر القائمة في السياسة الخارجية ، وفي الدول النامية ودولة الإمارات العربية المتحدة واحدة منها تعطى لرجل الدولة ، إلا أن هذا لا يلغى دور الهيئات والهيئات الحكومية التنفيذية منها ، والتشريعية في السياسة الخارجية ، سواء كان الدور الأكبر لرجل الدولة أو للهيئات والهيئات الأخرى أو العكس ، فإن أطراف اتخاذ القرار هي المسؤولة مسؤولية جماعية عن اتخاذ القرار المتخذ . وإن إدراك المواقف هي الأخرى هي أول مراحل اتخاذ القرار في السياسة الخارجية ، ويعتمد على جانب كبير من هذا الإدراك على هذه الهيئات والهيئات القرارية والتي بدورها تقوم بدور رئيسى ، هو نقل هذا الإدراك إلى دائرة التفاعل ليتم من خلالها اتخاذ القرار المناسب من بين البديل المطروحة .

إن هذا الفصل يتحدث عن أجهزة صنع القرارات في السياسة الخارجية في دولة الإمارات العربية ومذكاراتها الخاصة بمعطيات الموقع الجغرافي للدولة حيث أن هناك تلازمًا بين هذه الأجهزة وتلك المذكارات حيث تشكل المذكارات المادة الخصبة من المعلومات التي على ضوئها تقوم الأجهزة المعنية من اتخاذ قرارها الخارجي . حيث توفر هذه الأجهزة أن يكون هذا القرار هو الأنسب من بين عدة بدائل مطروحة .

وللوفاء بمتطلبات وتحقيق أهداف هذا الفصل فإننا سنتناوله في مباحثين ا لأول يبحث في أجهزة صنع القرار وبالتالي في مذكارات هذه الأجهزة وعلى النحو التالي :

المبحث الأول: الوحدات القرارية لصانع السياسة الخارجية.

المبحث الثاني: مذكارات الوحدات القرارية للموقع الجغرافي ومعطياته.

المبحث الأول:

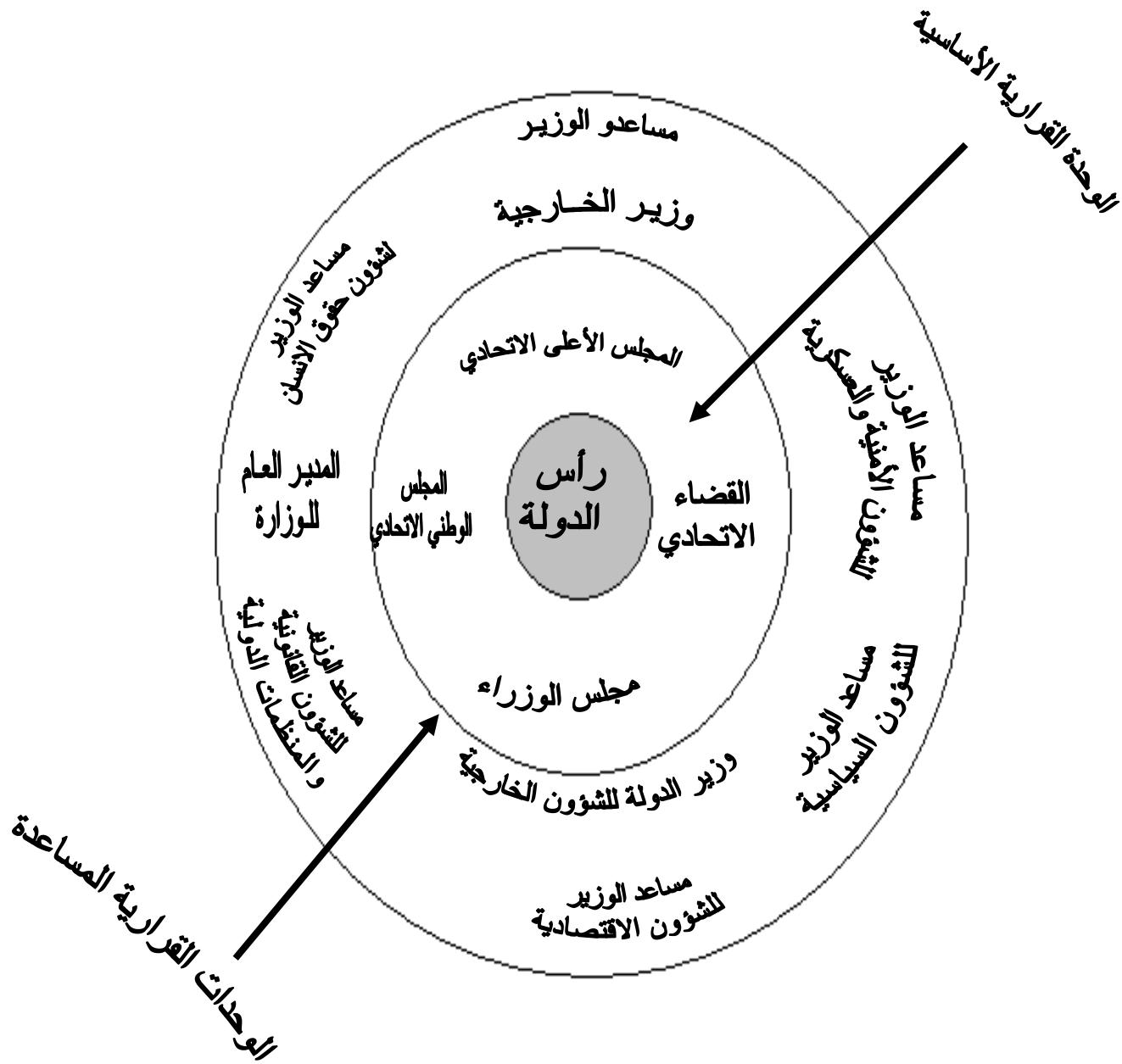
الوحدات القرارية للسياسة الخارجية الإماراتية

هناك عدة حلقات يمر بها قرار السياسة الخارجية حتى يصبح قابلاً للتنفيذ ، ويختلف دور كل حلقة في صناعة القرار عن غيرها ، فمن هذه الحلقات ما تقوم بدور جمع المعلومات الخاصة بأية إشكالية سياسية التي تتطلب قراراً للحل ومنها يقدم بتسلمه تلك المعلومات ومنها ما يقوم بعملية التصنيف والتحليل ، وأخرى تقوم بعملية دراسة تلك المصنفات ووضع البديل وترشح البديل المناسب من بينها ليكون القرار المرشح لاتخاذ ، ورغم هذا وذاك فيمكن تصنيف هذه الدوائر من خلال مشاركتها باتخاذ القرار إلى ثلاثة صيغ (الاعرج ، ١٩٨٢ : ٤١ - ٤٢)

- إما أن يكون دورها أساسياً في استلام وتبويب وتحليل المعلومات ووضع بدائل أمام صانع القرار ، ومن ثم تطرح رأيها بصرامة أي بديل تفضل .
- إما أن يكون دورها ثانياً فهي لا تزيد على أن تكون قناة لاتصال المعلومات إلى صانع القرار ، ومن ثم القيام بدور تنفيذي وبالتالي تطرح نفسها أداة من أدوات السياسة الخارجية .
- إما أن يكون لها دور معرقل لصانع القرار ، حيث تستغل هذه الهياكل خبراتها في الضغط على رجل الدولة لتنفيذ أهدافها ، وهذا ما نشاهده بعد الانقلابات العسكرية ، حيث تتسابق الأحزاب وجماعات الضغط والمؤسسات الأخرى بالقرار بمن قادة الانقلاب ، ليتبينوا مبادئها في مسيرة الحكم الجديد .

وفي دولة الإمارات العربية المتحدة يبدو واضحاً أن هناك وحدتين قرارييتين وهما: الوحدة الأساسية وتمثل بـ : رئيس السلطة التنفيذية الأولى والممثلة برئيس مجلس الاتحاد وما يتبعه والوحدة المساعدة وممثلة بوزارة الخارجية وما يتبعها ، ويمثلها الشكل رقم (٣) التالي :

الشكل (٣)



و هذه الوحدات تتفاعل وتحتوي على عناصر متعددة تختلف في أفكارها وعقائدها وفي مراكزها الإدارية والسياسية ، كما تخضع لظروف ومؤثرات بيئية ونفسية ، تتشكل من خلالها عقائد سياسية يعمل صانع القرار على إسقاطها خلال عملية التخطيط والتفيذ للسياسة الخارجية . و لتحقيق أهداف هذا المبحث ، فإنه سيصار إلى دراسة هذه الوحدات القرارية من خلال المطلوبين التاليين :-

المطلب الأول : الوحدات القرارية الأساسية .

المطلب الأول :

الوحدات القرارية الأساسية (راس الدولة)

إن الوحدات القرارية ا لأساسية تتمثل عادة برأس الدولة وخاصة في الدول النامية على اعتبار أن السياسة الخارجية في هذه الدول عادة ما تكون شخص ية ، ويصبح من خلال استعراض الشخصيات التي تتولى الرئاسة نجد أنها تضع بصماتها على ا لأحداث العالمية ، وهذا (ولسون ولينين ، وهتلر وروزفلت ، وترشل ، وتيتو وماوتسى تونج) ، لاينكر احد تلك البصمات التي تركوها على صناعة القرار في بلدانهم (فضه ، ١٩٨٣ : ٥٤) ، وكان المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان له بصماته على أحداث ذات أهمية في دولة اإمارات العربية المتحدة ، فكان المؤسس لدولة اإمارات والمساهم في بناء مجلس التعاون لدول الخليج العربي ، وهذا الصدد سنتناول الوحدات القرارية الأساسية لصناعة القرار في دولة اإمارات العربية المتحدة من خلال عدة فقرات نبدأ بصنع القرار الأول المغفور له الشيخ زايد بن سلطان وعلى النحو التالي :

أولاً : رأس الدولة : وسنتناول في دراسة رأس الدولة أمرتين مهمتين في حياته وهما : السيرة الذاتية ، وعقائده السياسية ، والصلاحيات الممنوحة له وذلك في فقرات ثلاث وعلى النحو التالي :

١ **السيرة الذاتية لرأس الدولة :** لقد تناوب على كرسي الحكم في دولة اإمارات العربية المتحدة الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان وهو ال مؤسس لدولة اإمارات العربية المتحدة ، وباني نهضتها الحديثة ، وبعد أن وافاه ا لأجل المحتوم وانتقاله إلى جوار ربه تولى مقاليد الحكم ولده الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان ولايزال ، وهذا التوجه يتلخص فيما يلي :

- **الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان :** ولد الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان عام ١٩١٨ بقصر الحصن بأبوظبي وهو الملاذ والمنزل ومقر الحكم والإدارة لآل نهيان حكام أبوظبي ، وهم فرع من آل بوفلاح الذين ينحدرون من حلف قبائلبني ياس الشهيرة ، فقد كانت قبيلةبني ياس ، (التي وصف أفرادها بأنهم جماعة من الناس المستقلين المنحدرين من عرق طيب ويمارسون العادات العسكرية والرعوية) ، إحدى القبائل الرئيسية في الخليج العربي (مايترا ، ٢٠٠١ : ٣) ، وبدأ الشيخ زايد في سنواته الأولى قراءة القرآن الكريم وحفظ بعضه في المرحلة الثانية ، انتقل زايد من أبوظبي على العين حيث ترعرع فيها وقضى شبابه الأول فيها ، وسلك جبالها ودروبها ، لتعكس حياة الصحراء عليه ولتشكل منه شخصية مرمودة تتسم بسرعة الصدر ونفاذ البصيرة وطول البال ، وطغت عليه الحكمة .. ليصبح حكيم العرب بعد ذلك تولى زايد وهو في سن الثامنة والعشرين شؤون

مدينة العين وتوابعها في هذا الوقت وذلك عام ١٩٤٦ ، ونجح في تنمية الزراعة وحفر ا لأفلاج بالطرق التقليدية ، بهدف خلق بيئة إنسانية ينفع بها الناس ، فأحبه الناس وفي عام ١٩٥٣ م زادت تطلعات زايد خارج بيته واطلع على بيات جديدة خلال رحلاته الخارجية ومشاهدته التي اوسعت مداركه وبدأ يفكر في الإصلاح والتطور للأحسن .

منذ اليوم ١ لأول الذي تولى فيه مسؤولية الحكم في السادس من أغسطس ١٩٦٦ م ينظر المغفور له الشيخ زايد إلى المحيط الإقليمي وإلى واقع شعبه ، و إلى الإمكانيات المتوافرة لديه لتحقيق حلمه الكبير في تأسيس التغيير ، وفي تشييد نهضة عمرانية وحضارية واقتصادية وثقافية تتماشى مع تطلعات الشعب الذي طالما عاش أباوه وأجداده كل أصناف الحرمان وال الحاجة (حمزه ٢٠٠٧ : ٣٢)، في يوم ١٨ فبراير ١٩٦٨ م وعند لقاء الشيخ زايد بالشيخ راشد آل مكتوم في السمعة ، تشكلت نواة إقامة اتحاد بين إمارات المتصالحة ، في الثاني من عام ١٩٧١ م بداية الانطلاق لدولة الإمارات ويتوالى الشيخ زايد رئاسة دولة إمارات وإعلان تأسيس الدولة مع حكام الإمارات في دار الاتحاد بدبي ، الخامس والعشرون من مايو ١٩٨١ م ترأس الشيخ زايد أول قمة عربية لعلن عن ميلاد مجلس التعاون الخليجي من دول الخليج العربي الستة، تسلم الشيخ زايد رئيس الدولة الوثيقة الذهبية التي منحت له من المنظمة الدولية للأجانب ومقرها جنيف ، تقديرًا منها لجهوده في المجالات الإنسانية المختلفة ورعاية الجاليات الأجنبية العاملة في الدولة عام ١٩٨٥ ، اختارت هيئة دولية مقرها باريس الشيخ زايد كأبرز شخصية في عام ١٩٨٨ م وذلك لدوره في وقف الحرب العراقية الإيرانية ، وإعادة العلاقات بين الدول العربية ، تم اختيار الشيخ زايد ضمن عشر شخصيات عربية وعالمية لها دور بارز في مجال الانماء السياسي والاجتماعي ، عام ١٩٩٠ م في استطلاع على مائة ألف مواطن عربي ، اختير الشيخ زايد رجلًا لعام ١٩٩١ م في استفتاء جماهيري أجرته مجلة الاثنين اللبنانية ، وشمل أكثر من ثلاثين ألف فائز وصاحب رأي من خلال آلاف الاستثمارات التي وزعتها المجلة عبر البريد وبواسطة استفتاء ميداني قامت به عدة فرق بحث ، تلقى الشيخ زايد وسامين من منظمة اليونز العالمية تقديرًا لموافقه في بناء دولة إمارات عام ١٩٩٢ م ، تسلم الشيخ زايد الوسام الذهبي للتاريخ العربي المقدم من جمعية المؤرخين المغاربة ، اختير الشيخ زايد الشخصية الإنمائية لعام ١٩٩٥ م على مستوى العلم في الاستطلاع الذي أجراه مركز الشرق الأوسط للبحوث والدراسات الإعلامية في جدة وشارك فيه أكثر من نصف مليون عربي والجاليات العربية حول العالم ، اختارت صحيفة العرب العالمية ، التي تصدر في لندن الشيخ زايد شخصية العام ١٩٩٧ م بفضل أعماله الجليلة لرأب الصدع بين مختلف الأقطار العربية التي استحكمت بينها خلافات عميقة ، وفي مساء يوم الثاني من نوفمبر ٢٠٠٤ م ، رحل الشيخ زايد رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة بعد أن قام باعباء مسؤوليته خير قيام .

ب- الشیخ خلیفة بن زاید آل نهیان : ولد الشیخ خلیفة عام ١٩٤٨ م بمدینة العین فی المـنـطـقـةـ الـشـرـقـیـةـ لـإـمـارـةـ اـبـوـظـبـیـ وـهـ أـكـبـرـ أـبـنـاءـ الشـیـخـ زـایـدـ ، وـقـدـ تـلـقـیـ تـعـلـیـمـهـ فـیـ مـدارـسـهـاـ ، وـعـمـلـ مـعـ وـالـدـهـ عـلـیـ إـرـسـاءـ نـهـضـةـ حـقـیـقـیـةـ فـیـ المـنـطـقـةـ عـنـدـمـاـ کـانـ الشـیـخـ زـایـدـ نـائـبـاـ لـلـحـاـکـمـ فـیـهـاـ ، وـقـدـ تـرـبـیـ الشـیـخـ خـلـیـفـةـ عـلـیـ الـقـیـمـ الـعـرـبـیـةـ وـالـإـسـلـامـیـةـ الـأـصـیـلـةـ ، وـاـخـتـلـطـ بـالـبـدـوـ وـأـخـذـ مـنـهـ خـصـالـهـمـ الـمـتـجـسـدـةـ فـیـ وـالـدـهـ ، فـأـحـبـ عـادـتـهـمـ وـتـقـالـیدـهـمـ وـتـعـلـقـ بـالـقـنـصـ وـالـفـروـسـیـةـ وـسـبـاقـاتـ الـهـجـنـ وـبـنـدوـقـ الـشـعـرـ ، وـقـدـ عـرـفـ عـنـهـ مـنـذـ نـعـومـةـ أـظـافـرـهـ أـنـهـ قـلـیـلـ الـکـلـامـ ، يـجـيـ دـالـإـنـصـاتـ إـلـىـ الـآـخـرـینـ ، يـؤـمـنـ بـالـنـظـامـ وـبـالـعـمـلـ الـمـؤـسـسـ يـ (ـ حـمـزـهـ ، ٢٠٠٧ـ : ١٨٠ـ)ـ وـلـمـ کـانـ الشـیـخـ خـلـیـفـةـ قـدـ نـشـأـ وـتـرـعـرـعـ فـیـ بـیـتـ وـالـدـهـ الشـیـخـ زـایـدـ أـدـیـ إـلـىـ اـکـتـسـابـهـ مـهـارـاتـ الـحـکـمـ وـالـسـیـاسـةـ مـنـهـ ، وـقـدـ عـینـ الشـیـخـ خـلـیـفـةـ فـیـ عـامـ ١٩٦٦ـ مـمـثـلـاـ لـحـاـکـمـ إـمـارـةـ اـبـوـظـبـیـ فـیـ المـنـطـقـةـ الـشـرـقـیـةـ وـرـئـیـسـاـ لـلـمـحاـکـمـ فـیـهـاـ ، کـانـ ذـلـکـ أـوـلـ مـنـصـبـ يـشـغـلـهـ بـعـدـ تـولـیـ وـالـدـهـ مـقـالـیدـ الـحـکـمـ فـیـ اـمـارـةـ اـبـوـظـبـیـ ١٩٦٦ـ مـ .

وـفـیـ الـأـوـلـ مـنـ فـبـرـایـرـ ١٩٦٩ـ مـ عـینـ الشـیـخـ خـلـیـفـةـ وـلـیـ لـعـهـدـ اـبـوـظـبـیـ ، وـمـعـ تـشـکـیـلـ قـوـةـ دـفـاعـ اـبـوـظـبـیـ فـیـ الثـانـیـ مـنـ فـبـرـایـرـ ١٩٦٩ـ مـ تـمـ تـعـیـنـ الشـیـخـ خـلـیـفـةـ رـئـیـسـاـ لـدـائـرـةـ الدـفـاعـ ، وـ فـیـ الـأـوـلـ مـنـ يـولـیـوـ ١٩٧١ـ مـ وـمـعـ صـدـورـ اـعـادـةـ التـنـظـیـمـ الـحـکـمـیـ فـیـ اـمـارـةـ اـبـوـظـبـیـ عـینـ الشـیـخـ خـلـیـفـةـ رـئـیـسـاـ لـمـجـلسـ وزـرـاءـ اـبـوـظـبـیـ وـوزـیرـاـ لـلـدـفـاعـ وـالـمـالـیـةـ ، اـمـاـ بـعـدـ قـیـامـ اـتـحـادـ دـوـلـةـ الـاـمـارـاتـ الـعـرـبـیـةـ الـمـتـحـدـةـ فـیـ الثـانـیـ منـ دـیـسـمـبـرـ ١٩٧١ـ مـ فـقـدـ شـغـلـ الشـیـخـ خـلـیـفـةـ مـنـصـبـ نـائـبـ رـئـیـسـ مـجـلسـ الـوزـرـاءـ فـیـ الـحـکـمـةـ الـاـتـحـادـیـةـ الـثـانـیـةـ تـمـ تـشـکـیـلـهـاـ فـیـ ٢٣ـ دـیـسـمـبـرـ ١٩٧٤ـ مـ . وـبـعـدـ إـلـغـاءـ مـجـلسـ الـوزـرـاءـ فـیـ اـبـوـظـبـیـ عـینـ الشـیـخـ خـلـیـفـةـ فـیـ الـعـشـرـینـ مـنـ يـنـایـرـ رـئـیـسـاـ لـمـجـلسـ التـنـفـیـذـیـ لـإـمـارـةـ اـبـوـظـبـیـ (ـ حـمـزـهـ ، ٢٠٠٧ـ : ١٨١ـ)ـ ، وـفـیـ الـثـالـثـ مـنـ نـوـفـمـبـرـ قـالـ بـیـانـ أـصـدـرـهـ مـکـتبـ رـئـیـسـ الـدـوـلـةـ (ـ إـنـ تـمـ بـمـوجـبـ الـمـادـةـ ٥١ـ مـنـ الـدـسـتـورـ الدـائـمـ اـنـتـخـابـ الشـیـخـ خـلـیـفـةـ بـنـ زـایـدـ آلـ نـهـیـانـ بـالـإـجـمـاعـ رـئـیـسـاـ لـدـوـلـةـ ١ـ إـمـارـاتـ الـعـرـبـیـةـ الـمـتـحـدـةـ خـلـفـاـ للـمـغـفـورـ لـهـ الشـیـخـ زـایـدـ بـنـ سـلـطـانـ آلـ نـهـیـانـ (ـ جـرـیدـةـ الـاـتـحـادـ ، ٢٠٠٤ـ : ١١/٣ـ)ـ ، إـنـ رـأـسـ الـدـوـلـةـ الـجـدـیدـ سـعـیـ وـالـدـهـ الرـاحـلـ سـوـاءـ ذـلـکـ فـیـ سـیـاسـتـهـ الـدـاخـلـیـةـ أـوـ خـارـجـیـةـ عـلـیـ السـوـاءـ وـأـبـقـیـ عـلـیـ الـثـوابـتـ وـالـمـرـتـکـزـاتـ الـتـیـ أـسـسـهـاـ وـالـدـهـ لـسـیـاسـةـ بـلـدـهـ الـخـارـجـیـةـ ، أـضـفـ إـلـىـ ذـلـکـ أـنـ الـعـقـائـدـ السـیـاسـیـةـ الـتـیـ کـانـ يـحـمـلـهـاـ الـمـغـفـورـ لـهـ الشـیـخـ زـایـدـ هـیـ ذـاتـ الـعـقـائـدـ الـتـیـ وـرـثـهـاـ وـلـدـهـ الشـیـخـ خـلـیـفـةـ وـهـذـاـ مـاـ اـتـضـحـ بـعـدـ عـدـةـ سـنـوـاتـ مـنـ سـیرـةـ حـکـمـهـ ، وـهـوـ يـتـوـأـ کـرـسـیـ الـحـکـمـ فـیـ دـوـلـةـ الـاـمـارـاتـ الـعـرـبـیـةـ الـمـتـحـدـةـ .

٢- الـعـقـائـدـ السـیـاسـیـةـ لـرـأـسـ الـدـوـلـةـ : لـقـدـ بـعـثـتـ اـلـأـحـدـاثـ السـیـاسـیـةـ وـالـمـؤـثـرـاتـ الـتـیـ عـصـتـ بـمـنـطـقـةـ الـخـلـیـجـ الـعـرـبـیـ عـلـیـ وـجـهـ الـعـمـومـ ، وـعـلـیـ أـرـضـ دـوـلـةـ ١ـ إـمـارـاتـ الـعـرـبـیـةـ الـمـتـحـدـةـ عـلـیـ وـجـهـ الـخـصـوصـ ، عـدـداـ کـبـیرـاـ مـنـ الـعـقـائـدـ السـیـاسـیـةـ يـمـکـنـ وـصـفـهـاـ بـالـشـمـولـیـةـ ، فـیـمـکـنـ اـنـ نـصـنـفـ هـذـهـ الـعـقـائـدـ إـلـىـ ثـلـاثـةـ اـقـسـامـ :ـ الـأـوـلـ، يـتـعـلـقـ بـالـجـانـبـ الـوـطـنـیـ الـدـاخـلـیـ لـلـدـوـلـةـ ،ـ الـثـانـیـ يـتـعـلـقـ بـالـجـانـبـ الـقـومـیـ ،ـ وـالـثـالـثـ يـتـعـلـقـ بـالـجـانـبـ الـدـوـلـیـ وـيـمـکـنـاـ بـیـانـ ذـلـکـ بـالـأـتـیـ :

أ - الجانب الوطني لدولة الإمارات : لقد كان الشغل الشاغل للمغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان الوضع الداخلي لدولة الإمارات لاعتقاده الجازم أن ترتيب البيت الداخلي أولى من أي أمر آخر ، فدولة الإمارات على هذه حالة كبيرة من التنظيم وهذا ماجعله يعطيها جل الاهتمام ، وتمثل العقائد السياسية للشيخ خليفة في هذا الجانب بمايلي :

ا- ترسیخ الوحدة الوطنية بين الإمارات السبع التي تتكون منها دولة الإمارات العربية المتحدة ، ومن الشواهد على ذلك أقوال المغفور له الشيخ زايد عن الوحدة : " إن إيماننا بالوحدة ينبع من تاريخنا العربي وإسلامي فقد وحد إسلام العرب ، وجمع شملهم وصنع منهم قوة واحدة استطاعت أن تفتح القلوب والعقوال بنور الإيمان والمعرفة ، وان تهدي إلى العالم كله حضارة رائدة ما زالت الإنسانية تجني ثمارها حتى الآن " ومن أقواله أيضا : " إننا نؤمن بالوحدة وطنينا وخليجيها وعربياً وإسلامياً ، إيماناً لا يتزعزع ولا يتطرق إليه الشك وذلك بما نملك من عناصر الوحدة والقوة " (السكسك ، ١٩٨١ : ٥٧) .

ب ب- الاهتمام بمواطن الدولة ورفع مستوى في كل المجالات ، كون ذلك يخلق الوعي وهذا بدوره يؤدي إلى سياسة خارجية ناجحة ومن الشواهد على ذلك أقوال المغفور له الشيخ زايد : " إن الدولة تعطي الأولوية في الاهتمام لبناء الإنسان ورعاية المواطن في كل مكان من الدولة هو الثروة الحقيقة على هذه الأرض " ومن أقواله أيضا في الاهتمام بالمواطن : " إن اهتمامنا بالشباب لابد ان تكون له المكانة الاولى ، فهو لاء الشباب هم الجنود وهم الموظفون وهم أمل المستقبل " وأيضا من أقواله : " الثروة الحقيقة هي ثروة الرجال وليس المال والنفط ، ولا فائدة في المال إذا لم يسرخ لخدمة الشعب " ومن اهتماماته ببناء الإنسان قوله : " ان بناء الانسان في المرحلة المقبلة ضرورة وطنية وقومية تسبق بناء المصانع والمنشآت لانه دون الانسان الصالح لا يمكن تحقيق الازدهار والخير لهذا الوطن " (السكسك ، ١٩٨١ : ١٥١) .

ج- جـ- الإيمان المطلق بأن الوضع الداخلي يرتبط ارتباطاً مباشراً ماتكون عليه الدولة في الوضع الخارجي ، بمعنى ارتباط السياسة الداخلية للدولة بالسياسة الخارجية ، فحيث يكون الأمن والاستقرار تكون السياسة الخارجية في حالة مرضية تحقق أهدافها بسهولة ويسر ، خلاف ماتكون عليه الأوضاع الداخلية على حالة غير مرضية ، فإن السياسة الخارجية تتأثر بتلك الأوضاع سلباً أو إيجاباً .

د د- صناعة سياسة خارجية قائمة على التوازن من أجل الإطلاع على كل النوافذ القومية والدولية : لقد شهدت دولة الإمارات العربية المتحدة ، خلال العامين الأخيرين ، انفتاحا واسعا على العالم الخارجي أثمر عن اقامة شراكات استراتيجية واقتصادية وتجارية وثقافية وعلمية وتربوية وصحية مع العديد من الدول في مختلف قارات العالم ، بما عزز من المكانة المرموقة التي تتبوأها في المجتمع الدولي (إدارة الاعلام ، ٢٠٠٨ : ٩٨) .

د د- اعتبار دولة الإمارات العربية المتحدة قاعدة للحشد العربي لنبرير قيام دولة الإمارات العربية المتحدة بدفع المساعدات للدول العربية لأخرى التي تحتاجها فمن أقواله : " أن دولتنا جزء من الأمة العربية يوحد بيننا الدين والتاريخ واللغة والآلام والمصير المشترك ومن حق أممكم عليكم ان تشاركونا آمالها وألمها ، فكل خير تناولنه لانتصر قيادتكم في اسدائه الى ابناء امتك وكل شر تتعرض له هذه الامة لا بد أن نسهم في دفعه بأموالنا ودماء شبابنا وسلاح جنودنا " ، إن هذه العقائد بلاشك تفصح عن رؤية ثاقبة لصانع القرار في دولة اإمارات على اعتبار اهتمامه من الوضع الداخلي يعني أنه في انتلاقاته للخارج سواء في المجال القومي أو الدولي أو إقليمي يرتكز على قاعدة صلبة ، وهذه تخدم أهدافه التي يسعى إلى تحقيقها .

ب - الجانب القومي العربي : إن الاهتمام الزائد لدى المغفور له الشيخ زايد لم ينسه الواجبات التي تحتمها عليه تجاه الدول العربية ، فقد كان يرى بالجانب العربي القومي الجانب اللصيق للجانب الوطني لدولة الإمارات العربية المتحدة ، وهذا ما يظهره اعتقدات في هذا الجانب ، ويمكننا إيضاح ذلك بما يلي :

ا- نادى بضرورة إيلاء التعاون العربي وعلى أي مستوى اهتماما يليق باللادة القومي العربي استلهاما من فكرته الأساسية للوحدة بين الإمارات السبع التي تشكل منها اتحاد دولة اإمارات ، والعمل على التضامن العربي ومحاصرة العزلة ودعم كل توجه من شأنه العمل على حل الخلافات العربية عربيا ، ومن أقواله ايضا "نحن نؤمن بإيماننا مطلقا بأهمية الوحدة بين منطقة الخليج العربي وهي الأساس للوحدة العربية الشاملة" وأيضا أقواله "نحن نعتقد أن الإقليمية الوحيدة التي يحس بها المواطن في بلادنا هي انتماوه إلى الأمة العربية والوطن العربي" وفي الدفاع عن الأمة العربية أقواله "إن المشاركة في الدفاع عن كيان الوجود العربي وكيان الأمة العربية هو واجب على كل عربي" وقوله أيضا "سأقف مع المقاتلين في مصر وسوريا بكل مانملك ، وليس المال والنفط اغلى

من الدماء العربية التي اختلطت على أرض جبهة القتال في مصر". (عبيد ، ٤ : ٢٠٠٤ - ١٠٢) .

ب ب- النظرة للانظمة العربية نظرة الرديف لا ي صوت يحل بدولة اإلمارات العربية المتحدة ، انطلاقا من النظرة الاسرية التي تسود الاسرة العربية التي من مجموع الاسر يتكون المجتمع العربي (وزارة الاعلام ، ١٩٩٣ : ٨-٩) .

١ - **الجانب الدولي** : إن المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان لم يهتم بالجانبين الوطني والقومي على حساب الجانب الدولي فهو الآخر أخذ من اهتماماته الكثير ، كون دولته لاتعيش بمعزل عن الدول الأخرى وسياسة بلاده الخارجية بيئتها الدولية انطلاقاً من هذه القناعات فقد تشكلت عقائده السياسية وتتمثل في هذا الجانب بما يلي :

١- تبني سياسة خارجية قوامها الانفتاح على العالم بأسره وهذا ما يؤكد قوله : (إن أحد الاتجاهات التي تتحرك فيها سياستنا الخارجية الانفتاح على العالم بأسره وعندما بدأت سياسة الانفتاح لم نكن نريد سوى إعادة الامور إلى طبيعتها)، (السكك ، ١٩٨١ : ٤١) .

ب ب- صناعة سياسة خارجية قائمة على التوازن من أجل تحقيق أهداف السياسة الخارجية المرسومة ، وذلك لتخطي كل العقبات التي تحول بينها وبين اهدافها بمعنى الابتعاد عن صناعة الأعداء ، لطالما هناك سبل لكتبه م اصدقائه تسهم ون فيما بعد بما يحقق ما ترно إليه السياسة الخارجية الإماراتية ، وفي هذا قوله : (نحن في الخليج نسير سياستنا الخارجية في اتجاهين متوازيين ، فنحن علاقتنا مع الدول العربية و الإسلامية نعدها علاقة اخوة في الاسلام التي فرضها علينا ديننا الحنيف ، ونحن نتعامل مع هذه الدول معاملة أخ لأخيه ، أما الخط الآخر لسياستنا مع الدول غير الإسلامية فهو خط إنساني بحث .. فعلى اعتبار أننا جزء من هذا العالم الكبير فعلينا واجب ، نتعامل معها كبشر نحترمهم ويحترموننا كبشر ، ونكن لهم بقدر ما يمكنون لنا من صداقه وود" ، (الكتاب السنوي ، ٢٠٠١ : ٨٧) .

ج ج- الابتعاد عن سياسة المحاور وتخطي السبيل الذي تسلكه السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية ، على اعتبارها الدولة الأكبر مساحة بين الدول التي تشكل الاتحاد الخليجي للدول العربية . إن هذه العقائد هي نفسها التي ورثها الشيخ زايد لخليفته الشيخ خليفة كيف لا ولأسباب كثيرة التي تؤكد ذلك ألا وهي :

١- إن الشيخ خليفة نشأ في بيت المغفور له الشيخ زايد منذ أيام طفولته حتى أصبح يافعا .

٢ - إن الشيخ خليفة اتخذ من شخص الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان قدوة له ، فكان يجلس مجلسه ويسمع قوله .

٣ - إن الشيخ خليفة كلف بكثير من الأمور لتنفيذها والتي قررها الشيخ زايد ، وهذا أكسبه تجربة عملية لكيفية اتخاذ القرار وكيفية التنفيذ بصورة علمية .

لذا فإن العقائد السياسية التي ذكرت في جانب المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان ، هي ذات العقائد التي أخذ بها خليفته الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان ، وأن ما يؤكده ذلك أن الخط السياسي الذي ساره الشيخ زايد هو الخط نفسه الذي يسير عليه الشيخ خليفة .

٤ - **الصلاحيات المنوحة لرئيس الدولة :** وأما الصلاحيات المنوحة لرئيس الدولة وفق مقتضيات الدستور لدولة الإمارات العربية المتحدة فهي (دستور الدولة ، المادة ٥١) : وينص الدستور على أنه : " يختار المجلس الأعلى للاتحاد ، من بين أعضائه رئيساً للاتحاد ، ونائباً لرئيس الاتحاد ، ويمارس نائب رئيس الاتحاد جميع اختصاصات الرئيس عند غيابه لأي سبب من الأسباب " ، ومن أهم صلاحيات رئيس الاتحاد في المجال الخارجي على النحو التالي : (دستور الدولة المادة : ٥٤)
- يوقع أوراق اعتماد الممثلين الدبلوماسيين لـ لاتحاد لدى الدول والهيئات الأجنبية ، ويقبل اعتماد الممثلين الدبلوماسيين والقنصلين للدول الأجنبية لدى ا لاتحاد ، ويتلقى أوراق اعتمادهم كما يقع وثائق تعيين وبراءات اعتماد الممثلين .

- يشرف على تنفيذ القوانين والمراسيم والقرارات ا لاتحادية بواسطة مجلس وزراء ا لاتحاد والوزراء المختصين .

- يمثل الاتحاد في الداخل واتجاه الدول الأخرى ، وفي جميع العلاقات الدولية .
ثانياً : المؤسسات التابعة : وفي هذا المقام سنتناول مؤسسات المجالس العليا في دولة اإلمارات العربية المتحدة وهي أربعة مجالس بالإضافة إلى السلطات الدستورية للدولة في المجال الخارجي وعلى النحو التالي :

١ **المجلس الأعلى :** المجلس الأعلى للاتحاد هو السلطة العليا فيه ، ويشكل من حكام جميع الإمارات المكونة للإتحاد ، أو من يقوم مقامهم في إماراتهم ، في حال غيابهم ، أو تعذر حضورهم ، وكل إمارة صوت واحد في مداولات المجلس (دستور الدولة المادة : ٤٦) ، ومن

اختصاصات المجلس الأعلى للاتحاد في المجال الخارجي هي كالتالي : (دستور الدولة المادة :

(٤٧)

- التصديق على المراسيم المتعلقة بأمور خاصة بمقتضى أحكام هذا الدستور .

- التصديق أو موافقة المجلس الأعلى ، وذلك قبل إصدار هذه المراسيم من رئيس الاتحاد .

- التصديق على المعاهدات والاتفاقيات الدولية ، ويتم هذا التصديق بمرسوم .

٢ - **المجلس الوزاري الاتحادي** : ويكون مجلس الوزراء الاتحادي من رئيس الوزراء ونائبه عدد من الوزراء (دستور الدولة المادة : ٥٥) ، ومن صلاحيات مجلس الوزراء الإتحادي كما حددها الدستور هي كما يلي : (دستور الدولة المادة : ٦٠) :

- متابعة تنفيذ السياسة العامة لحكومة الإتحاد في الداخل والخارج .

الإشراف على تنفيذ احكام المحاكم الإتحادية ، الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي يبرمها الإتحاد .

ويقوم وزير الخارجية في دولة الإمارات العربية المتحدة بدور محوري في هذا المجال ، (شراب ، ١٩٨٧ : ١٤٦-١٤٧) ، إذ يعبر عن السياسة الخارجية للدولة في مختلف الأمور والقضايا في مختلف الصعد الإقليمية والدولية ، ويعين المستشار الأول لرئيس الدولة في الشؤون الخارجية .

٣ - **المجلس الوطني الاتحادي** : يشكل المجلس الوطني الإتحادي من ٤٠ عضواً ويوزع عدد مقاعد المجلس على إمارات الأعضاء كما يلي : (دستور الدولة المادة : ٦٨) ، أبوظبي ٨ مقاعد ، دبي ٨ مقاعد ، الشارقة ٦ مقاعد ، رأس الخيمة ٦ مقاعد ، عجمان ٤ مقاعد ، أم القيوين ٤ مقاعد ، الفجيرة ٤ مقاعد .

وسلطة هذا المجلس محدودة للغاية في مجال الشؤون الخارجية (أبو الشيح ، ٢٠٠٥ : ٥٦) ، فهذا المجلس أقرب إلى مجلس استشاري منه إلى مجلس تشريعي حقيقي ، ولا تخرج سلطته عن مجرد المناقشة وإبداء الرأي حول مسائل السياسة الخارجية .

٤ - **القضاء الإتحادي** : ومن أهم أجهزته في المجال الخارجي المحكمة ١ لاتحادية العليا ، إن دولة الإمارات هي دولة مركبة تضم عدداً من الإمارات تتمتع كلّ منها بقدر من السيادة الداخلية ، وأيضاً باختصاصات محدودة في المجال الخارجي في الحدود المرسومة في الدستور ، وهذا ما قد يثير احتمالات التنازع والتعارض سواء بين إمارات أو بين إماراة وأجهزة الإتحاد ، (أبو الشيج

- ، وقد أجاز الدستور للمحكمة ا لاتحادية العليا النظر في النزاعات المختلفة ومن ضمنها النزاعات التي تتعلق بـالشؤون الخارجية - بين الإمارات أو بين إمارة وأجهزة الاتحاد إذا طلب منها ذلك أي طرف من الأطراف المعنية بهذه النزاعات .

٥- **السلطات الدستورية للدولة في المجال الخارجي** : رغم أن الاتحاد هو وحده صاحب الشخصية الدولية ، وان الدستور نص صراحةً على : "إن الاتحاد ينفرد بالتشريع والتنفيذ في الشؤون الخارجية "، الا ان هناك استثناء من حيث نصت المادة ١٣٠ بندًا بشأن انفراد الاتحاد أصلًا بالشؤون الخارجية وال العلاقات الدولية يجوز للإمارات ا لأعضاء في اتحاد عقد اتفاقيات محدودة ذات طبيعة إدارية محلية مع الدول وا لأقطار المجاورة لها على الا تتعارض مع مصالح الاتحاد ولا مع القوانين الاتحادية ، وبشرط إخطار المجلس الاعلى لاتحاد مسبقاً فإذا اعترض المجلس على ابرام مثل تلك الاتفاقيات فيتعين إرجاء الأمر الى ان تبت المحكمة الاتحادية بالسرعة الممكنة في هذا لاعتراض ، كما يجوز للإمارات الا حفاظ ببعضويتها في منظمة الاوبك ومنظمة الدول المصدرة للنفط او الانضمام اليهما . (دستور الدولة المادة : ١٢٣) . إن السلطات الدستورية للدولة في المجال الخارجي محدودة بنصوص الدستور ، أضف إلى ذلك أن مؤسسة رأس الدولة والمجالس الأخرى تتزعز ليكون لها أكبر مساحة من الصلاحيات على حساب غيرها من مؤسسات الدولة التي يحق لها اتخاذ القرار .

إن الناظر في الوحدة القرارية لصناعة القرار في دولة اإلمارات العربية المتحدة ، يرى ان الدور الأساس في الوحدة يلعبه رئيس الدولة ، وخاصة وان دستور البلاد يعطاه من الصلاحيات ما يبرر له لعب هذا الدور ، بمعنى أن رأس الدولة هو القائد وبقية مؤسسات هذه الوحدة القرارية هي التابع ، لذا فالرأي رأيه والمشورة مشورته ، إلا أن رأس الدولة لا يتخذ القرارت الا بعد مشورة وروية وتعقل وهذا ما أدى إلى إنجاح السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة .

المطلب الثاني :

الوحدات القرارية المساعدة

تشمل هذه الوحدة عدة وحدات فرعية هي : وزير الخارجية ووزير الدولة للشئون الخارجية ، والمدير العام للوزارة ومساعدو الوزير ، والوحدات المساعدة التابعة للوزارة ، واللاحظ في الأمر أن وزارة الخارجية تهيمن على كل اختصاصات الوزراء والعاملين في هذه الوزارة ، وهذا ربما يكون بحكم الطبيعي لأن الوزارة هي المنبع للقرارات وتشكل اختصاصاتها المرجعية لكل المنتسبين لهذه الوزارة ، و إلقاء الضوء في مجال اختصاصات الوزارة ، وكل من يعمل تحت مظلتها فإننا سنتناول ذلك من خلال الفقرتين التاليتين :

أولاً : وزارة الخارجية واختصاصاتها .

ثانياً : العاملون بالخارجية واختصاصاتهم .

أولاً : **وزارة الخارجية واختصاصاتها** : تقوم وزارة الخارجية ، وفقاً لقرار مجلس الوزراء رقم (٦) لسنة ٢٠٠١ ، وبموجب المادة الثانية من هذا القرار بوضع الاقتراحات الازمة لخطيط السياسة الخارجية والإشراف على تنفيذها بالتنسيق مع أجهزة الدولة المعنية وتحصر اختصاصاتها بما يلي : () وزارة الخارجية ، المادة (٢) .

أ- الإشراف على جميع علاقات الدولة بالدول الأخرى ، الدبلوماسي والقنصلية مع تلك الدول بما يتفق والأهداف المرسومة له .

ب- الاشتراك في جميع المفاوضات المتعلقة بالعلاقات الخارجية .

ج- تنظيم اشتراك الدولة في المؤتمرات والمنظمات أو المعارض الدولية والإقليمية .

د- حماية مصالح الدولة ورعايتها في الخارج .

هـ- القيام بالاتصالات والباحثات والمفاوضات لعقد كافة الاتفاقيات والمعاهدات التي ترغب الدولة أن تكون طرفاً فيها ، للانضمام إلى الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي تقرر الانضمام إليها ، والإشراف على تصديق الاتفاقيات والمعاهدات التي توقعها الدولة أو تتضمّن إليها ، ومتابعة تنفيذ الاتفاقيات والمعاهدات وتفسيرها ونقضها ويتم ذلك بالاشتراك مع الجهات الأخرى المعنية فالدولة ووفقاً لأحكام الدستور والقانون .

و- جمع وتحليل وتقديم المعلومات السياسية والاقتصادية وغيرها التي تتعلق بالتطورات المؤثرة على العلاقات الخارجية للدولة ، وتوزيع البيانات والمعلومات على جهات الاختصاص .

ز- تنظيم الاتصالات بين وزارات الدولة ومصالحها ودوائرها ، وبين الجهات والحكومات الأخرى وبعثاتها التمثيلية.

- ح- التعريف بالدولة وقيمها الحضارية و سياستها والدعوة لها والدفاع عنها ، واكتساب الاحترام لها في أوساط الأجهزة والهيئات الرسمية والشعبية وفي الخارج .
- ط- القيام بأعمال المزايا والحسابات والمراسم للبعثات التمثيلية للدولة ورؤسائها وأعضائها المعتمدين في الخارج والإشراف على شؤون المزايا والحسابات والمراسم للبعثات التمثيلية المقيمة وغير المقيمة ورؤسائها وأعضائها المعتمدين لدى الدولة .
- ي- إصدار وتجديد جوازات السفر العادية للمواطنين في الخارج وفقاً للقواعد التي تقررها وزارة الداخلية ، والتعليمات التي تصدرها وزارة الخارجية .
- ك- منح تأشيرات الدخول إلى الدولة أو المرور بها على جوازات السفر العادية والدبلوماسية والخاصة ومهمة للأجانب في الخارج وفقاً للقواعد التي تقررها وزارة الداخلية بالنسبة للأجانب العاديين ، ووزارة الخارجية بالنسبة لغيرهم من الأجانب .
- ل- إعداد وتوجيه التعليمات الدبلوماسية والقنصلية والإدارية والمالية اللازمة لقيام البعثات التمثيلية للدولة بأعمالها .
- م- الإشراف على جميع ممثليات الدولة الدبلوماسية والقنصلية في الخارج . (عبيد ، ٢٠٠٤ : ١٢١ - ١٢٢) .

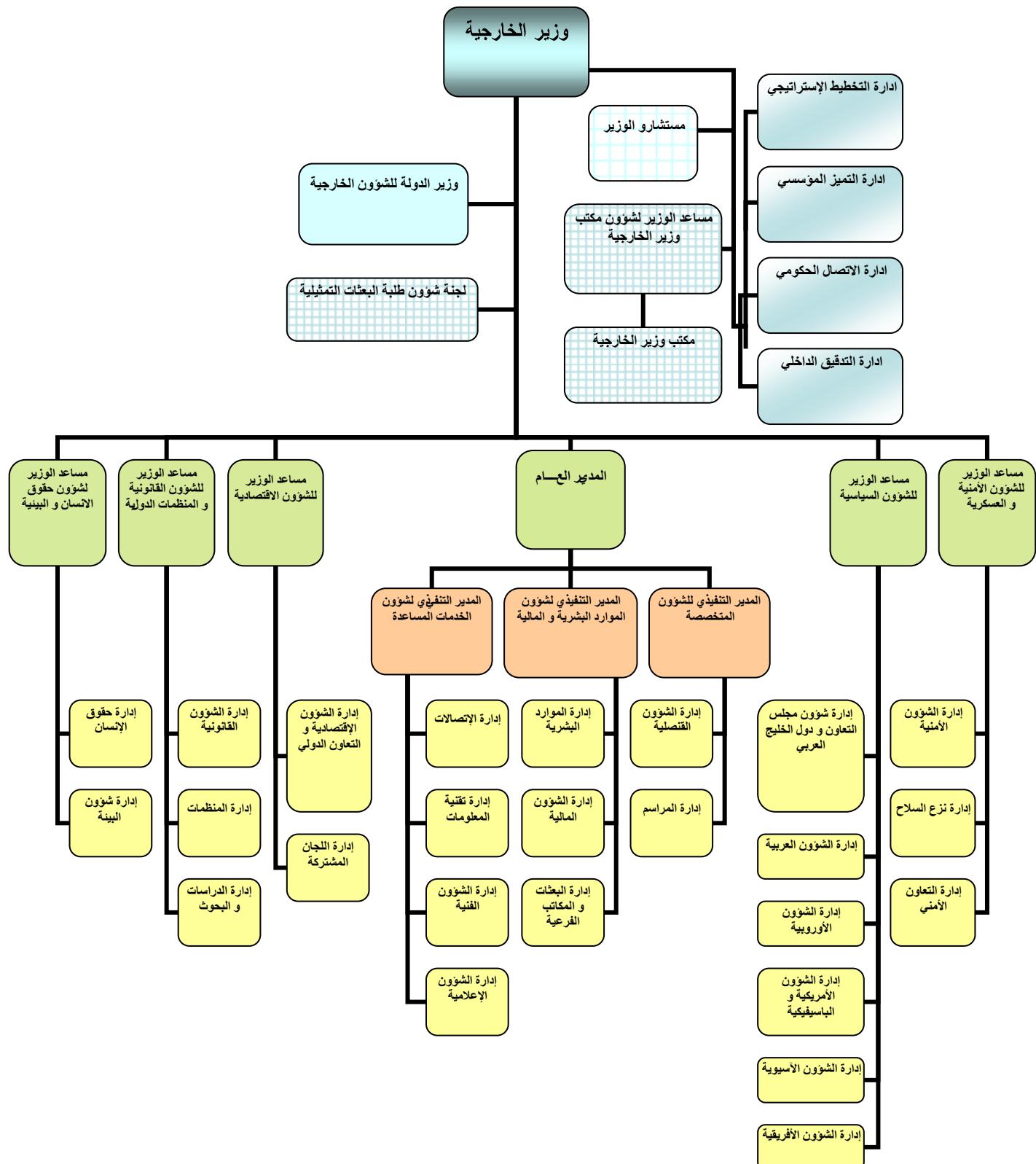
ثانياً : العاملون بالخارجية و اختصاصاتهم : إذا كان هذا اختصاص وزارة الخارجية تدار من قبل عدة أشخاص ، وهؤلاء لهم اختصاصاتهم المرسومة مسبقاً ، و ذلك من أجل جعل آلية التعامل مع الأحداث واضحة بعيدة عن التخبط والعشوانية ، و إخضاع الأمر للتجربة التي تحتمل وجه الخطأ ووجه الصواب ، عندها ما على هؤلاء الأشخاص القائمين على وزارة الخارجية والتابعين لها إلا اتباع الآليات المرسومة تلك ، وبالتالي لا تتدخل الاختصاصات التي قد تربك العمل فيما إذا تدخلت وهؤلاء الأشخاص هم :

دولة الإمارات العربية المتحدة

وزارة الخارجية

الهيكل التنظيمي لوزارة الخارجية ٢٠٠٨-٢٠٠٩

الشكل (٤)



١- وزير الخارجية : يعهد وزير الخارجية المستشار الرئيسي لرئيس الدولة في مسائل الشؤون الخارجية، ويتخذ القرارات في المشكلات السياسية العامة للدولة ... وينقدم بالتوصيات في شأن الاتجاهات الرئيسية التي تتعلق بتحيط سياسة الدولة الخارجية ووفقاً لقرار مجلس الوزراء بشأن الهيكل التنظيمي لوزارة الخارجية لعام (٢٠٠٨-٢٠٠٩)، يتمتع وزير الخارجية بالصلاحيات التالية : (وزارة الخارجية ، المادة ٣)

١- اقتراح السياسة العامة والخارجية لوزارة في إطار السياسة العامة للدولة ، والإشراف على تنفيذها بعد إقرارها .

٢- إقرار وإصدار المخططات السنوية لوزارة بقرارات ، والإشراف على تنفيذها ومتابعتها .

٣- الإشراف على سير العمل في الوزارة وعلى العاملين فيها ، وإصدار القرارات والتعليمات اللازمة للتنظيم وحسن أداء العمل في الوزارة وجميع الأجهزة التابعة لها .

٤- اقتراح مشروع تقديرات الاعتمادات المخصصة لوزارة في الميزانية العامة للاستهلاك ، والإشراف على تنفيذها ضمن الاعتمادات المقررة فيها طبقاً للنظم المالية المعمول بها في الدولة .

٥- اقتراح مشروعات القوانين والمراسيم واللوائح وقرار مجلس الوزراء المتعلقة بالوزارة ، ورفعها إلى السلطات المختصة في الدولة.

٦- التشاور مع السلطات المعنية في إمارات الدولة ، بشأن ما يمارسه من اختصاصات ذات الصلة بهذه السلطات .

٧- تمثيل الوزارة لدى جميع الجهات داخل الدولة.

٨- تقويض بعض اختصاصاته إلى وزير الدولة للشؤون الخارجية أو وكيل الوزارة أو الوكاء المساعدين ، أو المدرسين ، كما إن له أن ينوب عنه وكيل الوزارة في حالة غيابه ، أو قيام أي من الوكاء المساعدين أو المدرسين أو كبار موظفي الوزارة وذلك بقرار منه .

٩- آلية صلاحيات أخرى تخولها له القوانين والأنظمة واللوائح والقرارات الصادرة في هذا الشأن.

٢- وزير الدولة للشؤون الخارجية : نظراً لتشابك العلاقات الدولية ، ولزيادة أعباء ومسؤوليات وزير الخارجية ، ولتوسيع علاقات دولة الإمارات مع الخارج ، أضيف مسمى وزير دولة للشؤون

الخارجية في التشكيل الوزاري الثاني عام ١٩٧٣ ، وتم تعيين سيف غباش أول وزير دولة للشؤون الخارجية في دولة الإمارات وبموجب مادة ٣٢ من قرار مجلس الوزراء المذكور آنفا يمارس وزير الدولة للشؤون الخارجية الاختصاصات الآتية (المرسوم الاتحادي ، ١٩٧٣ : ١٣) :

- أ - الاختصاصات والصلاحيات المخولة له بمقتضى القوانين والمراسيم والقرارات الصادرة في هذا الشأن ، وتمثل مهمته في " الإشراف المباشر لأعمال الوزارة ومتابعة القرارات والإجراءات اليومية ، وفي حين أن وزير الخارجية يتولى الإشراف السياسي العام " .
- ب - الاختصاصات المقررة لوزير الخارجية حال غيابه أو شغور منصبه .
- ٣ - المدير العام للوزارة : يكون للوزارة مدير عام يعين بمرسوم يعاونه عدد من المدرسين التنفيذيين ويمارس الاختصاصات الآتية (وزارة الخارجية ، ٢٠٠٩ : المادة ٧) :
- ١ - اقتراح النظم اللازمة لضمان سير العمل الإداري في الوزارة ورفع مستوى الأداء للأجهزة وعرضها على المجلس لإصدار القرارات اللازمة في شأنها .
 - ٢ - الإشراف على أعمال الإدارات التابعة له .
 - ٣ - النظر في الاقتراحات والتوصيات التي ترفع اليه .
 - ٤ - مراجعة مشروع موازنة الوزارة بعد إعداده وتحديث أجهزة الوزارة وعرضها على المجلس .
 - ٥ - مباشرة ما يفوضه فيه الوزير أو وزير الدولة للشؤون الخارجية من اختصاصات ويتمتع المدير العام بكل رواتب وامتيازات وبدلات مساعد الوزير ، وينوب عنه في حال غيابه أو قيام مانع لديه من تحديده الوزير بقرار منه .
- ٤ - المساعدون : يسمون هؤلاء أحياناً عند بعض الدول بالمعاونين ، وهؤلاء في الواقع الأمر لم يوضعوا في مثل هذه المناصب إلا لأن حجم العمل يتطلب ذلك ، وشخص بمفرده لا يستطيع القيام بمثل هذا العمل الذي ينصب على وزارة الخارجية ، لأن الساحة الدولية مليئة بالأحداث والمفاجآت المتعددة ، ومن أجل تيسير العمل وضبطه وعدم تراكمه لابد من وضع مثل هؤلاء بهذه المناصب ، إن عدد هؤلاء خمسة مساعدين كما يشير المخطط التنظيمي لوزارة خارجية إمارات وأما مسماهم فهو (وزارة الخارجية ، ٢٠٠٩ : المادة ٧) :
- مساعد الوزير للشؤون الأجنبية والعسكرية .
 - مساعد الوزير للشؤون السياسية .

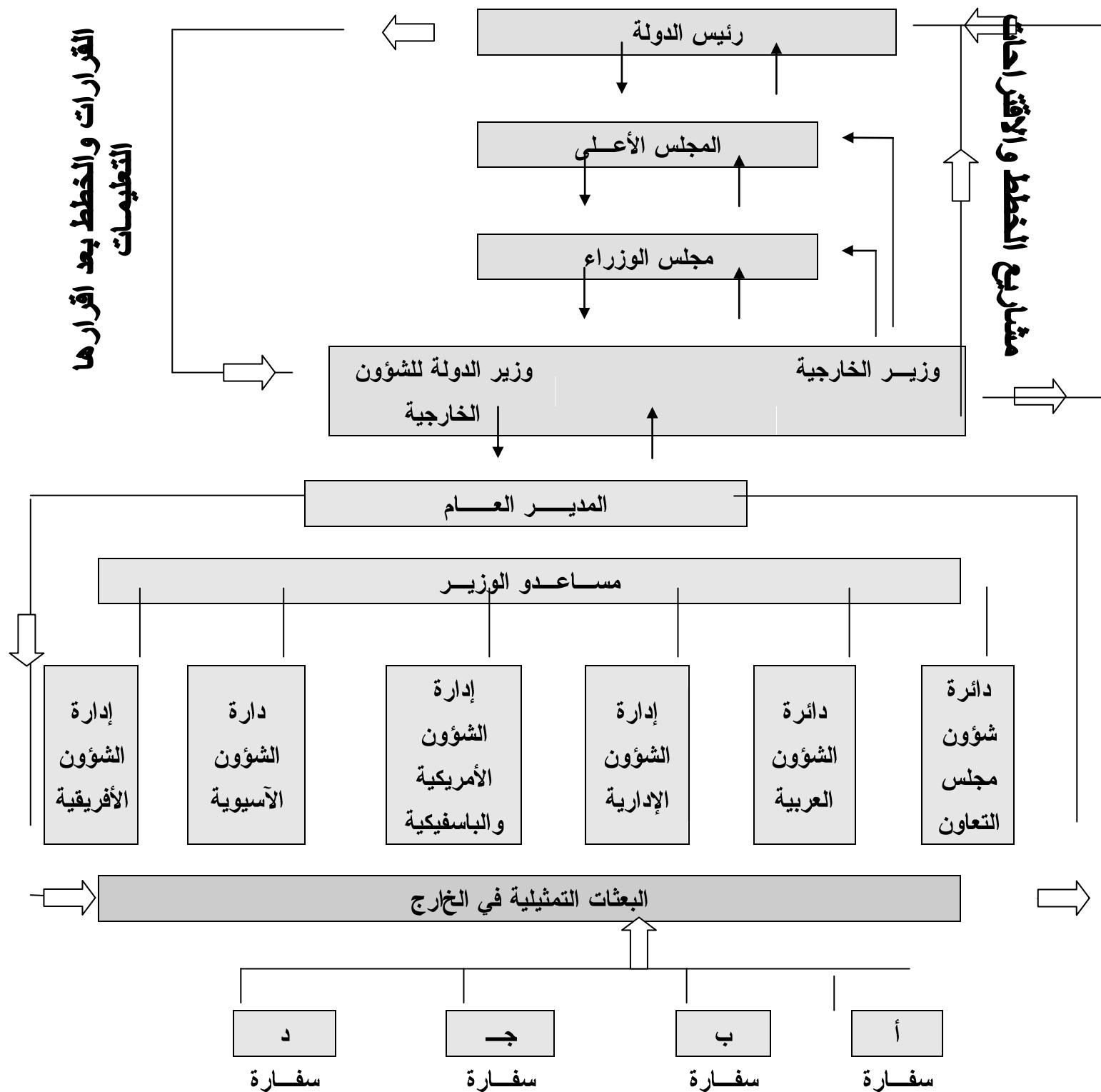
- مساعد الوزير للشئون الاقتصادية .
- مساعد الوزير للشئون القانونية والمنظمات الدولية .
- مساعد الوزير لشئون حقوق الانسان .

واما واجبات هؤلاء تختلف من مساعد إلى آخر ، تبعاً لنوع المهمة التي توكل إليه ، لذا فإن دورهم في السياسة الخارجية من ناحية اتخاذ القرارات أو المواقف أو وضع التعليمات لبعثات الدولة بالخارج ، أو مايطلب منهم لاتخاذ أي قرار أو موقف أو تعليمات ، لاينتعدى استقبال التعليمات ودراستها والتعليق عليها ، ورفع توصيته وفق رؤيته ورؤية الدائرة التي تتبع له ، لعلها تضيف شيئاً من الرؤية لصانع القرار في الوحدة القرارية الاساسية بعد الاطلاع على رؤية بقية هذه الوحدة المساعدة لعلها تسهم في اتخاذ قرار رشيد ، ولما كان وزير الخارجية هو اللاعب ا لأساس في وزارة الخارجية ، فلابد من اعطاء دوره في اتخاذ القرارات مزيداً من الاصفاح ويمكن بيان ذلك وفق الآلية التالية :

الشكل رقم (٥)

آلية التعامل مع الأحداث في الوحدات القرارية الصانعة

للسياحة الخارجية الإماراتية



ولمزيد من الإيضاح حول آلية التعامل مع الأحداث في أروقة الوحدات القرارية الصانعة للسياسة الخارجية لدولة الإمارات فإننا نبين مايلي :- وعلى سبيل الافتراض أن حدثاً محدث في بلد من البلدان التي تنتشر فيها سفارات دولة الإمارات العربية المتحدة ، وكان الحدث يتطلب موقفاً من دولة الإمارات العربية المتحدة ، فإن دور السفارة في هذا الأمر هو جمع المعلومات وكتابة التقارير المتعلقة بالحدث ، وإرفاق توصيات وذلك بعد دراسة المعلومات تلك ، لأن السفير وأعضاء السفارة عندها يعيشون أجواء الحدث ، بعدها ترسل هذه جميعاً إلى المدير العام لوزارة الخارجية ، والذي بدوره يقوم بتحويلها إلى وزير الخارجية أو مساعد الوزير المعنى ، وهذا يعتمد على نوع الحدث ومضمونه ، والمساعد بدوره يحول ذلك إلى الدائرة المعنية ، كون كل مساعد تتبع له إدارات عدة ، وذلك تبعاً للجهة الجغرافية التي تقع فيها السفارة المرسلة ، وتقوم الإدارة تلك بدراسة ما أرسل إليها والتعليق عليه ، ورفعها لمساعد الوزير والذي بدوره يقوم بالتعليق عليها ، هو الآخر ، ثم تعاد إلى المدير العام والذي بدوره يقوم بالتعليق عليها ويرفعها إلى وزير الخارجية أو وزير الدولة للشؤون الخارجية ، أو لكليهما معاً ليتم التعليق عليها ، ومن ثم ترتفع إلى مجلس الوزراء أو إلى رئيس الدولة مباشرة ، وهذا يعتمد على الحدث وسرعة الموقف المراد اتخاذه ، فإذا كان الأمر يتطلب السرعة يرفع إلى رئيس الدولة ، والذي بدوره يقوم بالتشاور مع أعضاء المجلس لأعلى لاتحاد ، وبعد اتخاذ القرار المناسب والتعليمات اللازمة يرسل القرار أو التعليمات إلى وزير الخارجية ، والذي بدوره يعطي تعليماته إلى المدير العام ، الذي بدوره يخاطب سفير دولة الإمارات العربية المتحدة لإبلاغه القرار أو الموقف المتخذ أو التعليمات التي عليه تنفيذها ، وقد يطلب منه مزيد من المعلومات والإيضاحات ، من أجل إزالة اللبس حتى لا يتم اتخاذ موقف أو قرار غير مناسب لذلك الحدث .

المبحث الثاني :

مذكرات الوحدات القرارية للموقع الجغرافي

إن أول ما يستجلب انتباه الإنسان البيئة التي يعيش فيها كونه الفاعل الرئيسي في تلك البيئة ، فتبدأ عندها عملية الإدراك للقوى الفاعلة في تلك البيئة ، ولما كان الأمر كذلك فلا بد من تحديد مفهوم الإدراك حتى تتضح الصورة ويفهم المقصود من هذا المصطلح ، فالإدراك : " هو المعرفة في أوسع معاناتها ، أما الإدراك الحسي فهو " : معرفة مباشرة للأشياء عن طريق الحواس ، والإدراك الوعي هو درجة سامية من الإدراك والتصور) (مجموعة من اللغويين ، ١٩٨٨ : ٤٤٨) .

إن ما نقصده في هذه الدراسة ونذهب إليه هو الإدراك الوعي كون قرارات السياسة الخارجية المتأثرة بعمل الموقع يجب أن تدرس بدقة قبل إصدارها والقيام بتنفيذها ، كونها تحمل من الحساسية ما يجعل القرار الخاطئ يؤدي إلى آثار سلبية ، تؤدي إلى أخطار جسيمة تعود على الوطن بالضرر وتضر بسمعة المواطن ، كما أن مثل هذه القرارات تحمل في ثناياها تعذية استرجاعية تعود لتأثير مرة أخرى في البيئة الكلية للسياسة الخارجية ، وربما تحتاج إلى عدة قرارات حتى تمحو ما تتركه القرارات الخاطئة من سلبيات .

إن الإنسان لا يعيش بمفرده عن بيئته التي يعيش فيها ، لذا فما عليه إلا إدراك كل العوامل التي تؤلف تلك البيئة ، حتى تغدو قراراته المتأثرة بها صائبة وإنما يتخطى في اتخاذ القرارات التي تعود في النهاية إلى خسارة للإنسان والدولة معا ، إن القرارات السياسية المتأثرة في عامل الجغرافيا تتأثر بعلاقات الجوار وكل ما هو فوق سطح الموقع وفي باطنها سلباً أو إيجاباً ، وللوقوف على مذكرات الوحدات القرارية من ناحية الموقع الجغرافي فإننا سنتناول مطلبين رئисين هما :

المطلب الأول: مذكرات صناع القرار لجغرافية الموقع .

المطلب الثاني: مذكرات صانع القرار لمعطيات الموقع .

المطلب الأول :

مذكرات صناع القرار لموقع الدولة

تلعب معطيات الجغرافيا دوراً مهماً في تخطيط وتنفيذ السياسة الخارجية لأي دولة من الدول ، سواء كانت تلك الدولة من الدول الصغيرة أو الكبيرة ، حتى العملاقة منها ، كون هذه المعطيات تعدّ المعين الذي تستمد منه تلك السياسة قدرًا كبيراً من أهدافها ودرايدها وسبل تحقيقها، كما أنها تلعب دوراً كبيراً في التأثير على أفعال النخبة السياسية صاحبة القرار السياسي ، وإن أهمية هذا التأثير يتوقف على إدراكه وهذا المتغير وتقسيمه من قبل صناع القرار كفرد و القائمين على مؤسسات صناع القرار الأخرى ، المعاونه لصاحب القرار الأول في الدولة ، وفي هذا المطلب سنتناول مذكرات صناع القرار ومذكرات المحلل السياسي في فقرتين وعلى النحو التالي :

أولاً : مذكرات الزعامة السياسية .

ثانياً : مذكرات المحللين السياسيين .

أولاً : مذكرات الزعامة السياسية : إن المعطيات الجغرافية في أي دولة من الدول هي واحدة من بين أنواع ثلاثة من العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية ، والتي تصنف كعوامل مادية دائمة ديمومة نسبية والتي تشمل ، الموقع الجغرافي للدولة ومواردها الطبيعية وهذا ما يهمنا في هذا الصدد ، إضافة إلى عوامل مادية أقل ديمومة وتشمل المنشآت الصناعية والعسكرية للدولة ، وعوامل إنسانية ويمثل الجانب الكمي منها عدد السكان في حين يمثل الجانب النوعي منها القيادة السياسية ، والأيديولوجيا والإعلام ، سنتناول في هذا الطرح البحثي إدراك صناع القرار بوجه عام للعامل الجغرافي للدول من حيث جغرافية الموقع وم ا يحييه من ثروات والجغرافيا البشرية ، حيث ركز العديد من المحللين السياسيين على البعد الإدراكي لدى صناع القرار ، والمتعلق بالموقع الجغرافي للدولة ، كما أن صناع القرار في أي دولة من الدول لم يسقطوا من حساباتهم بعد الإدراكي للموقع الجغرافي لدولهم ، ولما كان الموقع الجغرافي من العوامل المادية المؤثرة والدائمة ديمومة نسبية ، احتل مكان الصدارة بين العوامل المؤثرة في قراراتهم السياسية ، لذا ركز صناع القرار على العامل الجغرافي، لكونه يحمل في ثناياه كل ما يمكن صناع القرار من اتخاذ القرار الخارجي الصائب، واختياره من بين البديل المطروحة ، وفي هذه الفقرة نبين أهمية الموقع الجغرافي في مذكرات الزعamas السياسية ، التي هي في الغالب صانعة للقرار بصورة عامة ، وصناع القرار في السياسة الخارجية الإمارانية بصورة خاصة السياسي الخارجي .

إن صناع القرار في أي دولة لا يستطيعون بأي حال من الأحوال اتخاذ قراراتهم بمعزل عن الأخذ بتأثير البيئة الجغرافية على سياسة بلادهم الخارجية في حالتي إعداد وتخطيط السياسة الخاصة وفي حالة اتخاذ القرار السياسي الخارجي ، فقد ذكر عن نابليون قوله : (إن الرعيم لا يستطيع أن

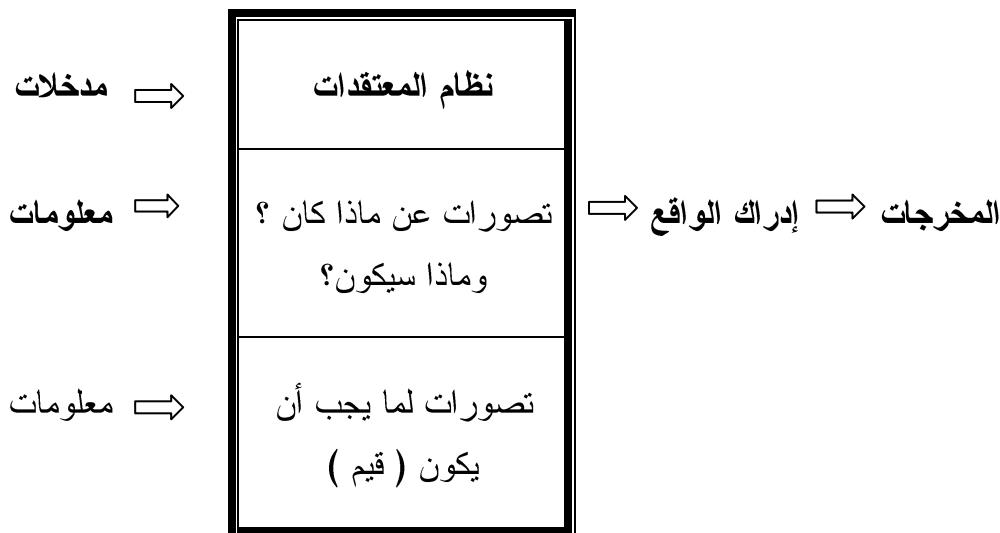
يسلك سياسة خارجية غير التي تملتها عليه جغرافية بلاده) وانطلاقاً من مقولته فقد كان يأخذ لكل عامل يؤلف تلك الجغرافية الحسابات الدقيقة حتى يضمن اتخاذ قرار صائب لا تتغدر سياسية بلاده الخارجية في مسعها الخارجي ، كما أن جمال عبدالناصر ، أدرك هو الآخر أهمية الموقف الجغرافي وتأثيره في السياسة الخارجية وذهب إلى القول : (لم يبق مفر أمام كل دولة من أن تجعل البصر حولها تبحث عن وضعها وظروفها في المكان ، وترى ماذا تستطيع أن تفعل فيه ، وما هو مجالها الحيوي وميدان نشاطها ودورها الإيجابي في هذا العالم المضطرب) (غالى، ١٩٧١ : ٨) ، كما ذهب (السير إيريك) وزير بريطاني سابق إلى القول : (إن وضع بريطانيا الجغرافي على جانب المحيط الذي لم يتغير هو الذي أملى الطابع العام لسياساتها الخارجية كدولة جزيرة تتبعها مستعمرات وتتوقف حياتها وبقاؤها على امتلاكها لقوة بحرية مهمة) (مكريدس ، ١٩٦٦:٣٥) ، إذا كان البحر قد أملى على بريطانيا سياسة خارجية جعلها تلهث وراء امتلاك قوة وأسطول بحري ، فما ينطبق عليها ينطبق على دول أخرى بفعل العامل الجغرافي كون تأثيرات هاذ العامل سبب في تحديد أولويات صناع القرار عند تخطيط سياسة بلادهم الخارجية ، فوجود الدولة وسط جغرافية تسوده مشكلات سياسية تكون في وضع حساس أكثر فيما لو كانت في وسط مستقر يخلو من المشكلات . (الزهراني ، ١٩٩٢:٥٨) .

إن الموقف الجغرافي للدولة قد يكون موقع نعمة أو نعمة عليها في آن واحد ، فالدول الكبرى تلهث على احتلال الدول الغنية طمعاً في خيراتها إن كانت الدولة الغنية ضعيفة ، أو على الأقل عقد اتفاقيات تجارية كثيرة ماتكون لصالح الدول القوية ، وبهذا يكون الموقف نعمة بسبب تأثير الدول الكبرى ونعمة بسبب ما يحصل السكان من ثراء جراء الثروات التي على السطح أو في باطنها ، والدول التي لا ساحل بحري لها أو لها ساحل قصير فإنها ليست بحاجة إلى سلاح بحرية كونها لاتملك المياه الإقليمية ، والدول التي مساحتها كبيرة تصرف همها إلى إيجاد جيش ، ومزود بالآليات سريعة الحركة وهكذا . إن الموقف الجغرافي عامل هام ومؤثر في مدركات الزعامات السياسية كونه يشكل هاجس اطمئنان أو هاجس خوف .

ثانياً : مدركات المحللين السياسيين : إذا كانت تلك رؤية أهل الزعامة من السياسيين فإن المحل لغير السياسيين أيضاً قد ركزوا على بعد الإدراكي للموقف الجغرافي فهذا (سيروت) يرى أن المواقف الشعبية وقرارات الحكومات ترتكز على مفاهيم جغرافية يعتد بدورها إلى حد ما على طبيعة الخريطة التي اعتادوا على استخدامها ، من هنا فإن تحليل السلوك السياسي لا بد من أن يستند إلى المفاهيم التي لدى القادة السياسيين عن البيئة التي يعيشون فيها (دورتي وباستغراق ، ١٩٨٥ : ٥٢) ، إن ما يراه إليه سبورت من ذكر للبيئة التي يعيشون فيها هي الموقف الجغرافي الذي يعيشون على سطحه ، وذهب إلى مثل قولـه " سنайдر" حيث قال : (الإدراك الحسي هو النظارات التي يرى من خلالها صانع القرار ، أو أي شخص آخر بيته ، ومعنى ذلك أن صناع القرار يتعاملون مع صورة

معينة يحددها لهم إدراكهم الحسي وليس البيئة الحقيقة والفعالية (حتى ، ١٩٨٥ : ١٨١) ، أما (هولستي) فقد وضع الإدراك ضمن النموذج الذي وصفه بشان العلاقة بين نظام المعتقدات وصنع القرار في السياسة الخارجية وهذا النموذج كما هو على النحو التالي (مصباح ، ١٩٩٤ ، ٩٤) (الشكل رقم ٦)

(نموذج الإدراك لهولستي)



من خلال هذا الشكل يتبيّن لنا أن الإدراك يرتبط بالعديد من المؤثرات أو العوامل التي تسهم بتشكيل الإدراك ، فنظام المعتقدات يسهم بشكل ربما كان أساسياً في بعض الأحيان في وضع القرار السياسي ، غير أن هناك العديد من المؤثرات الأخرى التي لا يمكن إغفالها في بلورة إدراك صانع القرار الواقع كما تفرضه البيئة ، سواء كان ذلك على الصعيد الداخلي أو الخارجي ، وهاتان البيئتين لا بد لصانع القرار أن تكون لديه مع لومات دقيقة عنها ، حتى يصل من خلالها إلى الإدراك الحسي الخلاق أو الوعي ، حيث يمكن للمردك أن يرى الحدث بعمق أكبر ، وباستيعاب أدق حتى يتمنى له الوصول إلى قرار عقلاني في السياسية الخارجية ، ومع أن القرارات السياسية تعتمد على إدراك القادة السياسيين لبيئاتهم ، غير أن نتائج هذه القرارات محددة بحقيقة الواقع كما هو كائن ، لا كما في ذهن صانع القرار .

ويجوز لنا عدم المبالغة في تصوير قوة التأثير الجغرافي على قرارات السياسة الخارجية كما ذهب مؤسسو علم الجغرافيا السياسية أمثال (ماكيندر) إلى حد الادعاء بأنـه : (من يتحكم في إقليم شرق أوروبا فإنه يتحكم في قلب العالم ، ومن يتحكم في قلب العالم ، فإنه يتحكم في جريدة العالم ، ويقصد بها قارات أوروبا وآسيا وأفريقيا ، ومن يتحكم في الجريدة يتحكم في العالم كلـه) (مقدـ ، ١٧٤:١٩٧٩) ، وفي هذا إغفال للعوامل الأخرى المؤثرة في السياسة الخارجية والتي تعدّ الموقـع

الجغرافي واحدا من هذه العوامل ، إلا أنه وانطلاقا من الواقع الذي نعيشه ، فعلى الرغم من نتائج الثورة التقنية في عالم الاتصالات والمواصلات وتطويرها لأسلحة على اختلافها فلم يلغ أثر الموضع في السياسة الخارجية، ولم يفقد دلالاته المهمة جميـعا نظرا كون بعض المصالح والأهداف الوطنية في السياسة الخارجية تعتمد على أساس اعتبارات جغرافية بحتـه (سيليريه ، ١٩٨٨ ، ٣٤) ، وهذا يؤكـد استمرارية تأثير العامل الجغرافي في مسلك صناع القرار السياسي بغض النظر عن نوعية دوره سلبا أو إيجابا. وهذا التأثير لا يلغ دور العوامل الأخرى في تأثيرها على صناع القرار وقراراتهم التي يتخذونها.

إن مasico من قول يؤكد على ضرورة إدراك ما للبيئة الجغرافية للدولة من تأثير على رؤية الزعامت السياسية ، مما كان لها الدور الكبير في اتخاذ القرارات السياسية الخارجية في دولهم ، ، وحيث أننا بقصد الحديث عن أثر العامل الجغرافي في إدراك القيادة السياسية في دولة الإمارات العربية المتحدة ، هذا العامل الذي كان له ا لأنثر الواضح في بلورة إدراك صانع القرار وتجسده واقعيا في أقواله وأفعاله (سلوكياته) ، وتأسيساً على ما سبق سوف يكون تحليلنا لما يدور حول مدركات صانع القرار في دولة الإمارات العربية المتحدة مبنيا على طرح المعادلة التالية :

منبه أو حافز + إدراك = سلوك سواء كان لفظياً أو فعلياً (بالستغراف، ١٩٨٥: ٣٢٧)

حيث سيتم التركيز على جملة المواقف ذات العلاقة بالموقع الجغرافي لدولة الإمارات العربية المتحدة التي يكون لها الاثر الواضح على ا لأمن الوطني للدولة ، والذي يعد من الأساسيات المحركة لسياساتها الخارجية .

المطلب الثاني :

مذكرات صانع القرار لمعطيات الموضع

لقد أشرنا إلى المعطيات الجغرافية إلى أن أي بيئة دولة من الدول تحتل مكانة الـ صدارة في مذكرات صانع القرار السياسي الخارجي ، وفي كل مراحله ونخص هنا مرحلتي التخطيط والتنفيذ ، كما يمكن وضع هذه المعطيات كوسائل تفيذية لأهداف السياسة الخارجية ، وتوظيفها من أجل تحقيق مصلحة الدولة العليا، والمتمثلة عادة في الحفاظ على استقلالها وتأكيد هيمنتها على الساحة الدولية ، إذ إن صانع القرار السياسي الخارجي في دولة اإلمارات العربية المتحدة كغيره من صناع القرار في دول العالم المختلفة وضع جغرافية بلاده في مركز الإدراك وذلك للاستفادة من كل ما يعززه هذا الموقع من معطيات من أجل اتخاذ القرار الرشيد في المكان والوقت الصحيحين ، ومن أجل تحقيق اهداف هذا المطلب فإننا سنتناوله على ضوء المعطيات التي أشرنا إليها في المباحث السابقة كونها إفرازات تم خصبتها عنها العملية البحثية . وسنناول ذلك وفق الفقرات التالية :

أولاً : مذكرات الجغرافيا الطبيعية .

ثانياً : مذكرات الجغرافيا البشرية .

ثالثاً : مذكرات الثروة الوطنية .

رابعاً : مذكرات السياسة الخارجية وأولويات التوجه .

أولاً : مذكرات الجغرافيا الطبيعية : لقد ادرك صانع القرار في دولة اإلمارات العربية المتحدة الواقع الجغرافي لموقع بلاده المطل على الخليج العربي وبمساحة ٦٤٤ كم من قاعدة شبة جزيرة قطر غرباً وحتى رأس الخيمة ، بينما يمتد ساحل الامارة السابعة وهي الفجيرة على ساحل خليج عمان بطول ٩٠ كم ، واما الحدود الشرقية للدولة فإنها تمر عبر راس الخيمة لتصل مشارف مضيق هرمز ، واما الحدود البرية فتقع بين بلدان عربية ثلات هي قطر والمملكة الـ عربية السعودية غرباً وال سعودية وسلطنة عُمان جنوباً ، وان حدود دولة اإلمارات العربية المتحدة تتوزعها الجارتان العربيتان بطول (٤٧٠ كم) وسلطنة عُمان (٥٤٠) وبذلك يشكل موقع دولة الامارات العربية المتحدة مركز القلب في الخليج العربي ، وأما مياه الخليج العربي فلا تعد مانعاً يفصل دولة الامارات العربية المتحدة عن ايران ، وخاصة أن آبار البترول تقع على مرمى حجر من الطيران والصوراريخ الإيرانية أو حتى عن مدى الراجمات الصاروخية قريبة المدى في ظل التطور التكنولوجي الحديث واحتلال ايران جرز الامارات ، أضف إلى ذلك أن الموقع الجغرافي لدولة الامارات العربية المتحدة يتكون من أكثر من (٢٠٠) جزيرة ، وقد أخذت الجزر الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغر وابو موسى موقعها على خريطة الأحداث ، وخصوصاً بعد إن قامت ايران باحتلال هذه الجزر والإدعاء أنها تعود ملكيتها إليها ، وهذا يعيد للذاكرة الأطماء التاريخية الإيرانية القديمة في الخليج (أبوطالب

، ١٩٨٧ : ٣٩) ، إن المدركات السياسية التي خلص إليها صانع القرار السياسي في دولة الإمارات العربية المتحدة تتمثل في بلوة عدة مشكلات تواجهه وعلى ضوئها تم تحديد مسارات السياسة الخارجية للدولة وهي :

١ - **مدركات صانع القرار للمشكلات** : وتمثل هذه المدركات في تحديد طبيعة المشكلات والتي أهمها :

أ - إن مشكلة الحدود نشأت منذ قيام دولة الإمارات العربية المتحدة عام ١٩٧١ ، حيث ولدت هذه الدولة وهي متقلة بتركة من مشكلات الحدود التي رسمتها بريطانيا لمشيخات المنطقة أثناء وجودها، والتي اتسمت بقدر كبير من التداخل والاستباك .(عبدالمعطي ، ٢٠٠٧: ١٤٦) ، ومن أبرز هذه الخلافات الحدودية بين دولة الامارات والمملكة العربية السعودية في منطقة "خور العيد" وخلافات دولة الإمارات وسلطنة عمان والمملكة العربية السعودية في "واحة البريمي" ، ومشكلة الجزر الثلاث المحتلة من قبل ايران ، وقد ادركت القيادة السياسية لدولة الامارات ان بقاء هذه المشكلات دون تسوية يمثل عامل الصراع في المنطقة ، ويقوّض أمنها واستقرارها ، وكان للقيادة الاماراتية اعتبارات للأمن والاستقرار في تقديم تنازل عن بعض الكيلو مترات من مساحة الامارات لصالح المملكة العربية السعودية في مشكلة "خور العيد" ، لفนา عنها بأن الدولة الحديثة النساء أحوج ما تكون للأمن والاستقرار ولعلاقة حسن الجوار ، كي يتسعى لها البناء وإرساء دعائم الدولة في الداخل ، وكذلك قبولها بتسوية النزاع حول واحة البريمي لصالح سلطنة عمان ، وكذلك تعامل القيادة السياسية لدولة الامارات تتجل في الحكمة في ادارتها لمشكلة الجزر المحتلة من ايران ، فحرصت على حل المشكلة بالطرق السلمية عبر الحوار والتفاوض المباشر وطبقا لميثاق ا الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي .

ب - إن جوار دولة الإمارات لدولة قوية كإيران ، والتي تتمتع ببعد قومي مختلف عما تتمتع به دولة الإمارات العربية المتحدة ، يجعل من هذا الجوار في ظل الأطماع الإيرانية برميل بارود قد يثور في أي لحظة ، وقرب الموقع الجغرافي وما جرى بين إيران والعراق ، يجعل دولة الإمارات تحرص على مساردة العراق سياسياً ومعنوياً ومادياً كونها دولة عربية ، وبما يمليه عليها بعدها القومي ، ولكن في الحدود التي لا تستقر الجانب الإيراني ، خاصة وأن تلك الحرب لم تؤثر سلباً في العلاقات الإماراتية الإيرانية على الصعيدين السياسي أو الاقتصادي .

ج - الملاحظ ان حدود دولة الإمارات العربية المتحدة مع جيرانها ليست حدوداً طبيعية ، ولا تتضمن جبالاً أو انهاراً أو غير ذلك من الواقع الجغرافية وإنما خطوط رسمت في مكاتب وزارة الخارجية البريطانية التي كانت تسيطر على المنطقة من مصر إلى الهند ، إضافة إلى أن حدود دولة الإمارات العربية المتحدة مع جيرانها تمتاز بالأنطوال ، وربما كانت بمثابة الوهن الذي قد يصيب الجسد

السياسي للدولة ، وخاصة ان معظم جيرانها يفوقون دولة الامارات في عدد السكان ونشير بذلك إلى ایران وال سعودية .

د - الموقع الجغرافي لدولة الامارات جعل القيادة فيها تأخذ لكل أمر يحدث جادته ، وتنجوس من تحركات جيرانها وخصوصا من جهة ایران ، وذلك ليقينها ان مياه الخليج العربي لم تكن يوما فاصلا يفصل دولة الامارات العربية المتحدة عن ایران ومشاكلها ، لهذا فإننا نلاحظ دائما اصرارا من القيادة في دولة الامارات على ايجاد وضعية تمكنها من التعامل مع مجريات الأحداث في ایران ، لذا سعت دولة الامارات بالتشديد على وضع العمل العربي الخليجي الموحد ومن ورائه العمل العربي القومي ، لإدراك جوهر الامن القومي العربي ، ووضعه على قائمة أولويات التحركات العربية وسلوكيات الدول العربية .

٢ - مدركات مسار السياسة الخارجية : اتجهت دولة الامارات العربية المتحدة في ظل إدراكتها لموقعها الجغرافي وما يملكه من ميزات إيجابية وسلبيات في اتجاهات أربعة هي :

أ-الاتجاه الوطني : إذ انصب هذا الاتجاه إلى داخل الدولة أو بمعنى آخر إلى الشأن الداخلي للدولة وتمثل هذا الاتجاه بما يلي :

١١- حل الخلافات بين دولة الامارات العربية المتحدة وبين الدول المجاورة بالطرق الودية ، والسلمية ، وعدم الذهاب بها نحو التدويل .

ب ب- اتجاه وحدوي مع كل جيرانها ، وهذا يتضح من خلال انخراطها في المنظومة المسمى مجلس التعاون لدول الخليج العربي ، وانبعاث سياستها وفقا لضرورة السعي إلى تحقيق الامن والاستقرار في منطقة الخليج العربي .

دد-بناء القوات المسلحة لتكون الدرع الواقي للدولة ، للحفاظ على كيانها السياسي واستقلالها ، ولتكون القوات المسلحة أداة فعالة من أدوات السياسة الخارجية عندما يلزم الأمر .

ج- ج- توسيع قاعدة الاتحاد ، وذلك بترك الباب مفتوحاً أمام دول المنطقة التي تريد الانضمام إليه .

ب - الاتجاه القومي : وهذا يتضح من انضمامها لجامعة الدول العربية ، وحضورها الدائم لكل جلسات الجامعة على اختلاف الجلسات ، وقد تميز دورها بالدور الداعم للقضايا العربية ، والتنسيق مع الدول العربية الشقيقة في السياسة الخارجية والاقتصادية في كل المجالات .

ج- اتجاه إقليمي : وهذا يتضح من خلال ما يلي :

البناء علاقات حسن جوار حتى مع دولة ایران التي تحتل جزرها الثلاث : طنب الكبرى ، وطنب الصغرى ، وأبو موسى .

ب ب - الابتعاد عن إقامة أية علاقات تفضيلية مع دول الإقليم .

جـ جـ - اتباع سياسة الوفاق إذا حصل خلاف بين أي دولتين أو أكثر من دول إقليم إذا مادعت الضرورة لذلك .

ددـ تبع سياسة التهدئة والبعد عن التشنجات التي لا يتيح فرصة التدخل الاجنبي في منطقة الخليج ، أي تتبع عن الأسباب التي تسهل طريق تدويل قضايا المنطقة .

بـ الاتجاه الدولي : وهذا يتضح من انضمامها لـ هيئة الأمم المتحدة ، وافتتاحها على العالم ومشاركة جميع الدول في المجالات الدولية والالتزام بميثاق الأمم المتحدة .

ثانياً : مدركات الجغرافيا البشرية : أما إدراكات صانع القرار السياسي في دولة الإمارات العربية المتحدة من ناحية الجغرافيا البشرية (الديغرافيا) ، التي تعيش على أرضه فقد تلخصت مدركات السياسة في الأمور التالية :

١ - المدركات البشرية : واهتم صانع القرار بالعنصر السكاني ، وهذا الاهتمام يتضح من مدركاته التالية :

أـ - قلة عدد السكان ولد لدى صانع القرار الاهتمام بالعنصر السكاني الوطني من حيث الاهتمامات الصحية لخلق المواطن الصالح وال قادر جسمانيا على القيام بأعباء الحياة ، والاهتمام بالأمور الصحية يؤدي بدوره إلى تقليل عدد الوفيات بين الأطفال والرعاية الصحية تبعث على الأمان والطمأنينة ، ويزيد كل ذلك من أعداد السكان في دولة الإمارات العربية المتحدة التي تحتاج إليه الدولة لأن الكثرة قوة .

بـ الارتفاع بالمهارات الوطنية للوفاء باحتياجات الوطن من حيث العمالة لأن ذلك يؤدي إلى تحسين الانتاج أضف إلى أنه يعود على الوطن بالاستغناء عن الأيدي العاملة الأجنبية .

جـ - التحسب من كثرة اعداد العمالة الوافدة ، وهذا له مخاطر، كونه يؤدي إلى عدة سلبيات دخلة على المجتمع في دولة الإمارات مثل ، الجريمة ، واحتلال العادات والتقاليد ، ودخول ثقافة غير معهودة في مجتمع دولة الإمارات العربية المتحدة ، إذ أن صانع القرار يعي التأثيرات الحضارية والتنموية والسياسية على المجتمع الإماراتي ، وهذه المدركات نابعة من حقائق هي :

اـ إن دولة الإمارات العربية المتحدة تتسم بمحدودية السكان المواطنين أصحاب الأصول الإماراتية، مقارنة بحجم مواردها الطبيعية .

بـ بـ إن غير المواطنين في دولة الإمارات العربية يجعلون من تواجدهم علاقة دولة الإمارات مع دولهم أكثر توثيقاً من علاقة دولة الإمارات مع الدول العربية ، وهذا يعد قفزاً فوق قومية العلاقات العربية - العربية .

جـ - إن الصلات القبلية والتاريخية والعرقية بين مواطني دولة الإمارات بخاصة ودول الخليج بعامة كانت وراء ا لأسباب التي دفعت صانع القرار إلى الوحدة في بوابة مجلس التعاون الخليجي والذي مازال مفتوحاً لدخول دول عربية .

٢ - مدركات مسار السياسة الخارجية تجاه الجغرافيا البشرية : إن المدركات السكانية أدت إلى توصية السياسة الخارجية إلى عدة اتجاهات من أجل الارتفاع بالسكان العنصر الوطني المهم في الحياة السياسية لدولة الإمارات وقد تمثلت هذه المسارات وفق ما يلي :

أ - ضرورة التنمية العددية للقوى البشرية الوطنية وذلك بزيادة عدد السكان والاهتمام بهذا العنصر صحيحاً ، وبالنسبة للحوامل وما إلى ذلك مما يساعد في هذا التوجه ، وحتى لا يطغى عليها العنصر السكاني الدخيل ، ومن أجل القيام بأعباء التنمية الوطنية ومن جميع جوها من خلال الاعتماد على الذات .

ب - ضرورة التنمية التوعوية للقوى البشرية ، وهذا لا يتم إلا بالقيام بما يلزم لمحاربة الأمية ، والتطوير التربوي داخل الدولة لخلق المواطن الواعي في كلها الجوانب .

ج - ضرورة تنمية المهارات الوطنية ، وذلك بتسليح المواطنين بالعلم والخبرة والاهتمام بالعمل المهني من كل جوانبه .

ثالثاً : مدركات الموارد الطبيعية : مدركات صانع القرار السياسي في دولة الإمارات العربية المتحدة من ناحية الموارد الطبيعية التي ينبع منها الموقع الجغرافي في دولة الإمارات العربية المتحدة فتبين لنا عدة مدركات هي :

١ - مدركات الثروة الوطنية : إن صانع القرار يدرك ما للثروة الوطنية من قيمة تؤثر في تحديد وتنفيذ السياسة الخارجية وهذه المدركات تتركز فيما يلي :

ـ أنها تملك الثروة النفطية القابلة للاستخراج بتكلفة منخفضة ، حيث إنها تملك ما يقارب ١٠٠ مليار برميل من الاحتياطيات المؤكدة من النفط الخام ، وتنتج أكثر من مليوني برميل يومياً ، وتعتمد في أكبر المصادرين للنفط في العالم ، كما أنها تمتلك كميات ضخمة من الغاز الطبيعي مكنته من القيام بدور مهم في التجارة الدولية والتمويل ، كما اتاحت لها المساهمة في برامج المساعدات الخارجية .

ـ إن دولة الإمارات العربية المتحدة تحظى بمناخها الجغرافي مهماً من الناحية الاستراتيجية ، إذ إن حدودها تطل على كل من الخليج العربي والمحيط الهندي لمتاخم لمضيق هرمز ، وقد اتاحت هذا الموقع لدولة الإمارات العربية المتحدة أن تصبح مركزاً مهماً في التجارة الدولية ككيفية الدول الأخرى المطلة على هذا المضيق ، وأن تكون طرفاً أساسياً في الاعتبارات الاستراتيجية الإقليمية من كل النواحي وخاصة التجارية .

ـ إن دولة الإمارات العربية المتحدة ، لا تستطيع أن توفر كميات الغذاء من انتاجها المحلي ، لاعتبارات الجغرافيا من حيث الأرض والمناخ والأمطار ، واعتبارات الأيدي العاملة المتخصصة في الجانب الزراعي .

ـ إن دولة الإمارات ستكون تابعة غذائياً للأأسواق العالمية ، وهذا له تأثيراته السلبية ومحاذير منها : ارتفاع فاتورة الاستيراد التي ترتفع يوماً بعد يوم نتيجة نقل بات الأسعار في الأسواق العالمية ،

وتحكم الدول المنتجة للغذاء أو بالكميات المطروحة بالأسواق والأسعار أيضاً إلى غيرها من المحاذير التي تلحق بالأسواق الغذائية .

٢ - **مسار السياسة الخارجية تجاه الثروة :** إن السياسة الخارجية وفقاً لمدركات صانع القرار للثروة الوطنية تتلخص بما يلي :

- ١ - جعل الثروة الاقتصادية الوطنية مرتكزاً أولاً على السياسة الخارجية ، لأن تكون هذه الثروة وسيلة من وسائل تحقيق أهداف الدولة الخارجية .
- ٢ - إمكانية الفائدة العائدة من الثروة الوطنية في بناء ثروة زراعية لحساب الدولة من أجل سد النقص في كميات الغذاء اللازمة لأهواه المواطنين في الداخل .
- ٣ - الاهتمام بمتلاك أسطول تجاري ، وبناء ما يلزم من موائي وتحديثها لخدمة الثروة الوطنية الكبيرة ، والتي تحتضنها أرض دولة الإمارات العربية المتحدة .
إن ثروة دولة الإمارات العربية المتحدة وموقعها جعلها أيضاً هدفاً لأطماع الدول الأخرى ، الأمر الذي استوجب جهداً دبلوماسياً مستمراً للتعامل مع هذا الوضع ، بالإضافة إلى ذلك نجد القرار الذي اتخذه دولة الإمارات بالشروع في التنمية الاقتصادية السريعة وتعزيزها وفي ظل محدودية سكانها قياساً بالثروة الطائلة التي ترخر بها أرض الدولة إلى ، ففتح أبوابها لـأعداد كبيرة من العمال الأجانب . (مركز الإمارات للدراسات ، ٢٠٠٨ : ٢-١) .

رابعاً : مدركات السياسة الخارجية وأولويات التوجه العام : إن المدركات السابقة من مدركات الموقع الجغرافي والعنصر السكاني والموارد الطبيعية ، أدت إلى خلق مدركات أخرى عامة لصانع القرار ، تتلخص في ما ستكون عليه السياسة الخارجية لدولة الإمارات بمعنى المسار الذي على صانع القرار أن يوجه سياساته الخارجية نحوها ، وما هي الأولويات التي على صانع القرار مراعاتها ، وفي هذا السبيل سنبين ذلك في الفقرتين التاليتين بما :

- ١ - **مسار الأهداف :** هناك العديد من الأهداف التي تتمسك بها السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة ، وهي الأهداف التي ظلت تمثل المركبات العامة للدبلوماسية ، خلال ثلاثة عقود منذ إنشاء الدولة ، وهي تتمثل في ما يلي (عبيد ، ٢٠٠٤ : ١٠٢-١٠٣) :
 - حل الخلافات بين دولة الإمارات و الدول المجاورة بالطرق السلمية .
 - توسيع قاعدة الإتحاد ، وذلك بترك الباب مفتوحاً أمام دول المنطقة التي تريد الانضمام إليه.
 - دعم القضايا العربية و التسريع مع الدول العربية الشقيقة في السياسة الخارجية و الاقتصادية ، و في كل المجالات .
 - الانفتاح على العالم ، ومشاركة جميع الدول في كافة المجالات و الالتزام بميثاق الأمم المتحدة .

- تقديم المساعدات الاقتصادية لدول العالم الثالث إذ يقول صانع القرار ١ لأول : ان دولة الإمارات العربية المتحدة شأن الدول العربية الأخرى ، لايمكن ان تنسى المواقف المشرفة التي وفقتها دول العالم الثالث إزاء النضال العربي (السكك ، والضعيفي ، ١٩٨١ : ٤٥٩) .
- العمل على الحفاظ على استقلال الدولة وحمايتها من كل اعتداء خارجي ، والاهتمام بضرورة الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين .
- الالتزام بميثاق ١ لأمم المتحدة وجامعة الدول العربية ومراعاة كل المواثيق الدولية على اختلافها .

٢ أولويات التعامل الخارجي : تولي دولة الإمارات العربية المتحدة بالدرجة الأولى أولوية قصوى للعلاقات الجيدة مع دول الجوار ، وبخاصة (إيران ، والمملكة العربية السعودية) ، وذلك حفاظاً على أمنها الداخلي والخارجي ، وإن كانت العلاقات مع إيران هي أكبر مصدر قلق لدولة الإمارات العربية المتحدة ، وذلك بسبب ما تتمتع به الأولى من حجم و قوة يفوقان ما تتمتع به كل الدول العربية في الخليج ، ورغم أن الإمارات كانت شديدة ا لاستثناء أيضاً من إيران ، وحتى يومنا هذا لاستيلانها على الجزر الإماراتية الثالث ، أما أولويات الإمارات التي تأتي في المرتبتين الثانية والثالثة ، فهي علاقاتها بالعالمين العربي والإسلامي ، لأن أغلب سكان الإمارات من العرب والمسلمين ، وتأتي في المرتبة الأخرى بقية الاهتمامات مثل الإهتمام أيضاً بالأسرة ال دولية الأشمل ، و ذلك لاحتمال تعرضها للأخطار الناجمة عن التأثيرات الضارة من الدول الأخرى ، وفي المقابل يمكنها ا لاستفادة من التعاون معها في كافة المجالات ، وبخاصة الولايات المتحدة روسيا والصين واليابان ، علاوة على ذلك ، ساهمت دولة الإمارات العربية المتحدة في اعطاء أولوية في قضايا غير عربية لدعاوى إنسانية ، ومنها التدخل في الصومال ويوغسلافيا سابقاً ، علاوة على المساهمة في مشروعات التنمية في دول العالم الثالث ، من خلال صندوق "أبوظبي" للتنمية. (مركز الإمارات للدراسات ، ٢٠٠٨ : ٣-٢) .

إن مساريق هو معظم مدركات صانع القرار التي تخضت عن الموقع الجغرافي لدولة الإمارات العربية المتحدة ، إن هذه المدركات القيدت على عائق السياسة الخارجية لدولة ا لإمارات ، وذلك من أجل القيام بكل ما يلزم به لتحقيق اهداف الدولة العليا ، التي يمكننا اعتبار هذه المدركات أهداف تستوجب من القائمين على السياسة الخارجية إعداد العدة ، لتهيئة الوسائل والأدوات التي تحقق تلك الأهداف ، لذا رأينا أن كلاً من المدركات السابقة يتربّ عليه مسار للسياسة الخارجية ، وكل مسار يختلف عن الآخر تبعاً لنوعية المدرك . وهذا ما يمكن بحثه في الفصل اللاحق .

الفصل الرابع :

البعد الجغرافي الإماراتي في تحركات السياسة الخارجية

إن أهمية الموقع الجغرافي تكمن في تأثيره البالغ إيجابياً في تحركات السياسة الخارجية، وهذا التأثير يتأنى من خلال ما يتمتع به الموقع من ظواهر جغرافية معروفة طبيعية وبشرية، إن الموقع الجغرافي لا يمكن أن تبقى أهميته منحصرة بتلك الظواهر ، بل إن أهميته ستبلغ أعلى درجاتها إذا ما غدا ذلك الموقع من أكثر العناصر تأثيراً في بنية المجتمع، وفي مجال السياسة الخارجية فإن تلك الدرجات تكون أكثر إيجابية عندما يغدو عنصر الجغرافيا عاملًا مساعداً في صناعة القرار، لأن يكون العامل الجغرافي لا يشكل عاملًا مركبًا لصانع القرار، ولا يعطي صانع القرار عدة بدائل لاتخاذ أفضلها عند اتخاذ قراره السياسي، أضف أن الموقع الجغرافي تتأثر أهميته إذا ما أعطى الدولة وزناً سياسياً بين نظائرها من الدول.

إن الموقع الجغرافي لهولة الإمارات العربية ، بقي حاضراً في ذهنية صانع القرار السياسي في دولة الإمارات العربية المتحدة، كونه بعث في تلك الذهنية اليقظة نتيجة أبعاده الحساسة في منطقة تعد من أكثر مناطق العالم حضوراً على خارطة العالم، وبالتالي فصانع القرار الإماراتي يسعى وفي كل آن أن يكون موقع بلاده مؤثراً ويوفر المزيد من الإيجابيات، لا ليكون عاملًا لإنتاج مزيد من السلبيات، ولا يكون لصانع القرار ذلك إلا إذا استطاع توظيف جيوستراتيجية الموقع الجغرافي توظيفاً سياسياً ناجحاً .

إن الموقع الجغرافي التي تتمتع به دولة الإمارات العربية المتحدة من المواقع المهمة في قلب منطقة الخليج العربي ويوفر افتتاحاً من ناحية السواحل البحرية حيث ترتدادها أساطيل العالم ، وافتتاحاً من ناحية الحدود البرية حيث تعد من الدول ذات الموقع المنفتح بإطلالها على دول عربية ثلاثة، وفي هذا الفصل سنتناول حراك الموقع الجغرافي وما احتل من مكانة في مدركات صانع القرار الخارجي الإماراتي، وما كان من صدى وإسقاطات عقائدية تفاعلت معًا في القرارات السياسية المتخذة وذلك من خلال مباحث رئيسية ثلاثة هي:

المبحث الأول : جغرافية الموقع في السياسة الخارجية.

المبحث الثاني: ديمغرافية الموقع في السياسة الخارجية.

المبحث الثالث : موارد الموقع في السياسة الخارجية .

المبحث الأول :

جغرافية الموقع في السياسة الخارجية

ما لا شك فيه أن طبيعة الموقع الجغرافي لأي دولة يؤثر في رسم سياسة الدولة الخارجية ، ويعمل على تشكيل طبيعة العلاقات بين دولة الموقع والدول المجاورة لها بشكل كبير وبخاصة ودول العالم بعامة، فطبيعة الموقع تشمل طبيعة أرض ذلك الموقع وتضاريسها ومناخها وحدودها السياسية هذه جميعاً تؤثر في سلوك وتوجهات صانع القرار السياسي وربما تصنع العقائد التي ترسم وتشكل في ذهنите يكون من الصعب عندها الانفكاك والتخلّي عنها فتدفعه إلى اتخاذ هذا القرار والتخلّي عن ذاك.

إن دولة الإمارات العربية المتحدة ، وبناءً على هذا فإنها تتأثر كغيرها من الدول بشكل كبير بموقعها الجغرافي من جهة وبنمائها إلى منطقة الخليج من جهة أخرى ذات الأهمية الاقتصادية والاستراتيجية قديماً وحديثاً و لتأكيد هذه الأهمية يمكننا أن نستقرئها من كون الخليج العربي الشريان الرئيسي للملاحة الدولية ، الذي تطل به دولة الإمارات من خلاله على مياه سبع دول عربية وإسلامية، ناهيك عن أعداد الجزر التابعة للموقع الجغرافي ، والمنتشرة في مياه الخليج ذات الأهمية ، والتي تستمد أهميتها من اعتبارات سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية . وبذلك يمكننا القول أن هناك ارتباطاً عضوياً بين الموقع الجغرافي والسياسة الخارجية الإماراتية .

وفي هذا المبحث سنتناول طبيعة الموقع الجغرافي العربي وتأثيره في السياسة الخارجية لدولة الإمارات من خلال المطلبين التاليين وهما:

المطلب الأول : الجوار الجغرافي في السياسة الخارجية .

المطلب الثاني : الوحدة الجغرافية في السياسة الخارجية .

المطلب الأول :

الجوار الجغرافي في السياسة الخارجية

إن دولة الإمارات العربية المتحدة رغم موقعها في قلب الخليج العربي ، إلا أن هذا الموقع تقابله سواحل بحرية من الشمال الغربي على مياه الخليج وثلاث دول عربية من الجهات الأخرى، فسواحلها المطلة على الخليج العربي تبلغ من الطول ٦٤٤ كم من قاعدة شبه جزيرة قطر غرباً وحتى رأس الخيمة ، بينما ساحل الإمارة السابعة وهي الفجيرة تطل على ساحل عمان بطول ٩٠ كم (عبيد ، ٢٠٠٤ : ٦٣)، وأما الحدود البرية فإنها تقدر بحوالي (١٠١٠) كم تتوزعها المملكة العربية السعودية بطول (٤٧٠) كم أي حوالي ٤٧٪ من مجموع طول الحدود البرية، في حين بلغت (٤٥٠) كم مع سلطنة عمان وبنسبة ٥٣٪ من أطول الحدود البرية (سويد وآخرون، ٢٠٠٨: ١٨١)، هذا ما يتعلق بالموقع الجغرافي ناهيك أن هناك أكثر من (٢٠٠) جزيرة تابعة لهذا الموقع تفاوت من حيث المساحة والأهمية وتلعب دوراً في اهتمامات صانع القرار الخارجي لدولة الإمارات العربية، إن هذا الجوار له ما يبرره في رسم السياسة الخارجية تخطيطاً وتنفيذًا، وهذا ما ستتناوله في هذا المطلب من خلال الفقرات التالية:

أولاً : الجوار العربي في السياسة الخارجية.

ثانياً : الجوار الإيراني في السياسة الخارجية.

ثالثاً : المياه الخليجية في السياسة الخارجية.

أولاً : الجوار العربي في السياسة الخارجية : إن دولة الإمارات حدوّاً مشتركة مع بعض الأطراف العربية في الخليج العربي ، مما سمح بوجود روابط وتأثيرات مشتركة مع هذه الأطراف قادت إلى ضرورة تحقيق أقصى درجات التعاون والتسيير بين دول المنطقة ، بما فيها الطموح الوحدوي للمشروع الخليجي، كما أن دولة الإمارات وانطلاقاً من كونها مدركة للضرورات التي تملّي عليها الاستفادة من الظروف التي تهيئ لها لزيادة أمنها واستقرارها في منطقة ذات أهمية استراتيجية عالمية ، فقد حرصت على العمل على خلق حالة من الاستقرار فيها وبين دول الجوار الجغرافي وهذا ما نلحظه من خلال قيام صانع القرار السياسي بتهدئة الحدود التي محل خلاف ، ومن ثم إنتهاء هذا الخلاف ، وفي هذا نتناول العلاقات الخارجية بين دولة الإمارات ودول الجوار وفق ما تمهّله معطيات الموقع الجغرافية من خلال الفترتين التاليتين:

١ - الحدود الإماراتية العُمانية: لقد شهدت الحدود الإماراتية - العُمانية توترةً انعكس ذلك على العلاقة بين البلدين، وانطلاقاً من السياسة الخارجية التي تتبعها دولة الإمارات والقائمة على دبلوماسية الحوار لحل الخلاف سعى صانع القرار إلى إنهاء مشكلة الحدود مع سلطنة عمان، ووضع حد لحالات التوتر التي كانت تنتاب العلاقات الإماراتية - العُمانية من خلال السعي لاستغلال علاقات

الصداقة التي كانت قائمة بين الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان والسلطان قابوس بن سعيد قبل قيام الاتحاد، وكان له ذلك حيث تم إبرام اتفاقية بين البلدين عام ١٩٨١، الهدف منها ترسيم الحدود الفاصلة بين عمان ورأس الخيمة، واستمرت المشاورات السياسية الخاصة بالحدود بين البلدين حول ترسيم بقية الحدود الأخرى بين البلدين حتى تم الاتفاق بهذا الشأن (سعيد، ٢٠٠٨: ٢٥١)، لقد كان لهذا الاتفاق نتائج إيجابية على صعيد تطور العلاقات بين البلدين في واحدة منها، فتحت أبواباً للنشاط الدبلوماسي بين البلدين وتفاعلاً أكثر في مجال علاقات الجوار الجغرافي، تبلور هذا النشاط بتشكيل لجنة عليا مشتركة مكونة من كبار موظفي البلدين وعقدت أول اجتماع لها في تشرين الثاني عام ١٩٩١ في مدينة أبو ظبي ، أثمر هذا الاجتماع عن ترجمة حقيقة لهذا النشاط الدبلوماسي ، الذي فتحت أبوابه اتفاقية حدود عام ١٩٨١ تمثل بتبادل السفراء لأول مرة بين السلطنة والإمارات منذ حصولهما على الاستقلال ، هذا وقد تم تسهيل حركة المواطنين من كلا البلدين عبر منافذ الدخول والخروج الحدودية (عبيد، ٢٠٠٤: ١٥٠) ، ولم تقف دولة الإمارات العربية عند هذا الحد، بل ذهبت إلى أبعد من ذلك، فبادرت إلى معالجة القضايا الحدودية الأخرى بين البلدين، ترجمت تلك المبادرة عن اتفاقية لترسيم الحدود الممتدة من أم الزمول إلى العقيادات التي غطت ثلثي الحدود بين الدولتين ، وأصبحت الاتفاقية سارية المفعول وملزمة للطرفين في ٢٧ نيسان ٢٠٠٠، ولأهمية هذه الاتفاقية فقد التقى الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة، مع السلطان قابوس بن سعيد سلطنة عمان في ولاية صحار بسلطنة عمان ، وتم التوقيع على الاتفاقية، وسعت دولة الإمارات العربية المتحدة مجدداً لإنهاء كل الأمور المتعلقة بالحدود بين البلدين، وكان لها ما سعت حيث تم نهائياً التوقيع على اتفاقية الحدود الدولية والنهاية بين البلدين والتي شملت الحدود الدولية من شرقى (العقيدات) إلى الدارة (إدارة الأعلام الخارجي، ٢٠٠٣: ٩٣ - ٩٤).

إن الجهود التي بذلها القائمون على التخطيط والتنفيذ للسياسة الخارجية لدولة الإمارات تجاه سلطنة عُمان ما هي إلا جهود قائمة على حسن النوايا، مستغلة لتنفيذ أهداف الدولة الخارجية كل ما يمكن استغلاله، حيث نلاحظ كيف لعبت علاقات الصداقة القائمة بين زعيمي البلدين دوراً أكبر في تقويه الموقف ، حتى أزيلت المشاكل العالقة ، وأصبحت فيما بعد حدود البلدين آمنة.

-٢- الحدود الإماراتية - السعودية: لعبت الحدود الإماراتية - السعودية دوراً كبيراً في العلاقات بين البلدين، فالخلافات الحدودية بينهما حول (واحة البريمي)، و أماكن أخرى هنا وهناك على طول الحدود منها: خور العديد المحاذي لدولة قطر ، وحقق نفط زرارة ، لقد انعكست الخلافات سلباً تمثلت بعدم اعتراف المملكة العربية السعودية بدولة الإمارات عندما أعلنت الاستقلال عام ١٩٧١م، إلا أن صانع القرار السياسي الأول في دولة الإمارات العربية المتحدة والقائم في شخص رأس الدولة الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، عمل على كسر الحاجز النفسي بين البلدين ، فعمل بدبلوماسية الزيارات فقام بزيارة السعودية حيث تم خلال الزيارة التوقيع على اتفاقية الحدود بين البلدين في ٢١ آب

١٩٧٤م، عدّها ما كان للملكة العربية السعودية إلا الاعتراف بدولة الإمارات، وخلال الفترة التي سبقت الاعتراف الدبلوماسي هذا وعلى الرغم من الخلاف بين الدولتين حول المسائل الحدودية المشار إليها، كانت السعودية ملتزمة التزاماً كاملاً بمساندة دولة الإمارات في كل المسائل التي تصادفها، وهذا الدور الذي لعبته المملكة سهل الطريق لزيارة الشيخ زايد، وأقامت فيما بعد علاقات ودية بعد تسوية المشاكل الحدودية بين البلدين (سعيد، ٢٠٠٨: ٢٥٢).

إن الاتفاق الحدودي والاعتراف السعودي فتح أبواب آفاق التعاون الإماراتي - السعودي ، فقد تم توقيع مجموعة من الاتفاقيات التجارية والمالية والاقتصادية والاستثمارية والتي تسمح بالانتقال عبر الحدود بسهولة ويسر بعيداً عن الروتين والتعقيدات ، التي تعبر عنها الكثير من النقاط الحدودية بين الدول وخاصة الدول النامية، أضف إلى أن اتفاقية الحدود تلك انعكست بدورها على العمالة وانقالها بين البلدين بحرية تامة، وهذا ما يؤكد ما جاء بالاتفاقية الاقتصادية الموحدة التي وقع عليها قادة مجلس التعاون ومن بينهم ممثل دولة الإمارات العربية المتحدة في مدينة الرياض العاصمة السعودية في ١١ تشرين الثاني عام ١٩٨١ ، تبع هذه اتفاقية نوع آخر من العلاقات وهي ذات علاقة بالحدود، لتكون أكثر أمناً، وتشعر في نفوس صاحب القرار السياسي في كلا البلدين الطمأنينة ، تلك هي الاتفاقية الأمنية التي وقعت عام ١٩٨٢ (إدارة الأعلام الخارجي، ٢٠٠١ /٢٠٠٠: ٩٠).

إن السياسة الخارجية الإماراتية في سعيها لإزالة كل العوائق الحدودية بينها وبين المملكة العربية السعودية له ما يبرره ، كون دولة الإمارات رأت بضرورة اتباع سياسة حسن جوار، وتفضيل ذلك على سياسة التصعيد بسبب الرسم المشوه للحدود الذي كان بفعل الاستعمار ، وحتى تفوت الفرصة على أعداء الأمة الذين يرقبون الأمر ولا يطيب لهم إلا قيام الصراع بين الدول العربية حتى يكون لها عودة بعد الخروج من المنطقة ، وما كان ذلك ليتم لو لا السعي الدائم لدولة الإمارات في إضفاء حالة من علاقات الود مع دول الجوار، أضف أن للسعودية أهمية كبيرة تتمثل بالدور الكبير الذي تلعبه في السياسة الدولية والإقليمية معاً، والتزام السعودية بمساعدة دولة الإمارات حتى قبل اعترافها بدولة الإمارات ما شكل ذلك من دوافع جعلت دولة الإمارات تتقارب من السعودية والقبول بحلول وسط للمشاكل الحدودية، بالإضافة أن السعودية تشكل أكبر دولة جوار لدولة الإمارات والسعودية بوابة دولة الإمارات المطلة على بلاد الشام وسواحل البحر الأبيض المتوسط من خلال سوريا ولبنان ، حيث أن صانع القرار الخارجي الإماراتي وجد بالخطوة إلى جانب السعودية ما يسهل انتقال البضائع الواردة إلى شواطئ المتوسط السورية كانت أو اللبنانية إلى داخل الإمارات ، كما أن البضائع بغض النظر عنها والتي تود دولة الإمارات تصديرها إلى الأردن أو سوريا أو لبنان أو فلسطين أو إلى أوروبا وبقية العالم تجد الابواب أمامها مفتوحة ، كون السعودية تشكل والحالة هذه بوابة التصدير للإمارات إلى المناطق المشار إليها آنفاً ، وأهم ما يميز الدبلوماسية الإماراتية دورها في عدم التدخل في شؤون الآخرين واحترامها لدول الجوار خصوصاً والمنطقة

عموماً، وقد كانت توجهاتها تتوافق دائماً مع شقيقاتها دول الخليج العربية من ناحية وباقى الدول العربية من ناحية أخرى.

ثانياً: الجوار الإيراني والسياسة الخارجية : يحد دولة الإمارات العربية المتحدة من الشرق مياه الخليج العربي وعلى الساحل الشرقي لمياه هذا الخليج تقع دولة إيران التي تختلف قومياً وアイدولوجياً عن بقية الوسط لدولة الإمارات العربية المتحدة ، حيث تطل ساحل طويل يغطي كل قبالة دولة الإمارات العربية المتحدة ، لتساءل عندها كيف يؤثر هذا الجوار المطل على السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة ؟ ، والملاحظ أن دولة إيران تشكل سواحلها البحريه المطلة على دولة الإمارات مصدر قلق لصانع القرار في دولة الإمارات العربية ، وهذا المصدر يتأنى من أمررين، الأول أن السواحل البحريه على تخومها دولة طامعة في أراضي وخيرات دولة الإمارات العربية المتحدة، فهناك أطماع تاريخية ممتدة في حياة الزمن، والثاني أن هذه الدولة تتبع إلى قومية تختلف عما هي عليه دولة الإمارات من بعد قومي ، فإيران بهذا تشكل مصدر تحسيئ لدولة الإمارات ، ذاك الذي جعل من جوار السواحل البحريه ذات حساسية في ذهنية صانع القرار الإماراتي ، فأطماعها تمتد على طول الساحل العربي من الخليج العربي، رغم هذا فإن السياسة الخارجية الإماراتية اتجاه إيران تتصف بالمرونة والهدوء، وهذا ما عبر عنه الشيخ زايد بن سلطان بالقول : (نحن نبذل المساعي الهادئة، ونبذل هذه المساعي لتبقى علاقتنا بإيران علاقة طيبة، فهناك يجب أن يسود احترام الجيرة بيننا وبين إيران، وأيضاً يجب أن يسود الود والعلاقات الحسنة بين جارة مسلمة هي إيران، وأخرى مسلمة وهي الإمارات العربية المتحدة) (صحيفة العمل، ١٩٧٢: ١).

إن الأطماع الإيرانية خرجت من النظرية إلى التطبيق فقامت إيران باح تلال ثلات جزر إماراتية وهي: جزر أبو موسى والطنبين الكبرى والصغرى، وتتمتع هذه الجزر بأهمية خاصة بسبب موقعها المشرف على حركة المرور البحريه الدولية في الخليج العربي، وقد خسرتها دولة الإمارات بعد احتلالها من قبل إيران في عام ١٩٧١م، بعد أن كانت ملكيات تلك الجزر تاريخياً للقواسم، وبالذات لكل من الشارقة ورأس الخيمة (عبد المؤمن ، ٢٠٠٧ : ١٥)، كما أن أهمية هذه الجزر تتأنى من تركز حقول النفط البحريه حولها، الأمر الذي جعل دولة الإمارات العربية المتحدة تضع في مقدمة أهداف سياستها الخارجية تحرير الجزر الثلاث ، وإعادتها إلى دولة الإمارات العربية، وقد سلك صانع القرار الأول في دولة الإمارات العربية دبلوماسيه الهدوء والتروي ، وعدم إثارة الجانب الإيراني ، على اعتبار هذه الدبلوماسيه هي السبيل الفعال والمثالى للتغلب على جميع التوترات بين كافة الدول ، وهذا ما عبر عنه بالقول : (نحن نرى في الدبلوماسيه الهادئة حلّاً لمشاكل كثيرة وخاصة بين الأشقاء) (سعيد، ٢٠٠٨: ١٧٢)، إن هذه الدبلوماسيه لها ما يبررها لدى صانع القرار تتمثل بما يلي : أبعاد المنطقه عن أي تراكمات سلبية ، قد تؤدي إلى سياسة أخرى إذا ما

اتخذت سريري إلى تدويل الأزمة ، وعندما تتدخل أي كثرة في هذه القضية ، لذا ارتأت السياسة الخارجية الإماراتية تجنب المنطقة أبعاد القرارات السياسية السلبية ، أضف إلى أن صانع القرار الإماراتي يؤمن أن علاقات الجوار يجب أن تقوم على الود ، لأن الموقع الجغرافي ملازم ولا يرحل عن أي من البلدين ، لذا كان عنوان السياسة الخارجية الإماراتي المفاوضات الجادة وال مباشرة ، أو إحالة النزاع إلى محكمة العدل الدولية، وقد حظي هذا النهج السلمي بقبول ودعم من دول مجلس التعاون الخليجي ، وجامعة الدول العربية ، والمجتمع الدولي ، والدول الصديقة والشقيقة (ادارة الاعلام ، ٢٠٠٩ : ٨٣) ، وانطلاقاً من هذا النهج فقد ذهب رئيس القرار السياسي في الدولة حيث أظهر حسن النوايا للتوصل إلى حل سلمي ، مبني على إنهاء الاحتلال الجزر الثلاث، وإقامة علاقة حسن جوار بين البلدين قائمة على هذا الأساس ، فقد قال رئيس القرار السياسي في كلمته عند افتتاح المجلس الوطني الاتحادي في ١٢ تشرين الثاني عام ٢٠٠٧: ما يلي: (إننا التزاماً بما نؤمن به من ثوابت في حل النزاعات بين الدول ، نقرر الدعوة للجارة إيران إظهار حسن النوايا ، والدخول في مفاوضات مباشرة لتسوية قضية جزرنا الثلاث المحتلة ، أو الموافقة على إحالة القضية بجملتها إلى التحكيم الدولي ، مع استعدادنا الكامل للقبول بالتحكيم مهما كانت نتائجه) . (ادارة الاعلام ، ٢٠٠٨ : ١٠٤)، إن ما ذهب إليه صانع القرار السياسي الأول في دولة الإمارات ، يتأتي من حكمة بالغة ، لكون الأيدي الأخرى إذا امتدت لمنطقة الخليج العربي ، فإنها ستفسد العلاقة بين الجانبين ، وربما لقرن قادم ، إن هذا كان وراء اتباع دولة الإمارات سياسة التروي والمرور والهدوء تجاه إيران ، وسياسة عدم اعطاء الآخرين وتقويت الفرصة على من يرقبون ويتحفرون للتدخل في شؤون المنطقة .

إن دولة الإمارات العربية المتحدة لم يكل مسعاؤها من أجل استعادة جزرها الثلاث والتوصل إلى اتفاق مع إيران لتسود علاقات الود بين الطرفين ، وفي هذا التوجه نجد دولة الإمارات العربية المتحدة في ختام مؤتمر القمة العربية لدورته العادية التاسعة عشرة في ٢٩ نيسان عام ٢٠٠٧ الذي عقد بالرياض ، أصرت على تضمين ضرورة البيان الخاتمي للمؤتمر، التأكيد المطلق على سيادة دولة الإمارات العربية على جزرها الثلاث ، وتأييد كافة الإجراءات والوسائل السلمية التي تتخذها الدولة لاستعادة سيادتها، كما تضمن البيان استكمار المؤتمر استمرار الحكومة الإيرانية في تكرис احتلالها للجزر الثلاث، وانتهاك سيادة دولة الإمارات ، بما يؤدي إلى زعزعة الاستقرار والأمن في المنطقة ، ويؤدي إلى تهديد السلم والأمن الدوليين ، لكون المنطقة مسرحًا دوليًّا لما تعيشه من موارد طبيعية تعد مطلب أساسى من مطالب دول العالم على السواء (ادارة الاعلام ، ٢٠٠٨ : ١٠٥) ، إذا كان هذا على المستوى القومى عربًّا، فإن سعي السياسة الخارجية لدولة الإمارات امتدت إلى الأمم المتحدة ، ففي الدورة الثانية والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك المنعقدة في ٢٨ أيلول عام ٢٠٠٧ ، عبر وزير الخارجية عبد الله بن زايد آل نهيان في خطابه ، عن أسفه في عدم إحرار

أي تقدم لتسوية قضية احتلال الجزر من قبل الجارة إيران ، وقال : إن دولة الإمارات العربية المتحدة، ومن واقع حرصها على علاقات حسن الجوار وعلى احترام سيادة الدول، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية ، تؤكد أنه لم يتم إثبات أي تقدم تجاه تسوية قضية احتلال جمهورية إيران الإسلامية للجزر الإماراتية الثلاث طب البرى وطنب الصغرى وأبو موسى منذ عام ١٩٧١ ، وعلى الرغم من المساعي الحميدة والمبادرات السلمية الإيجابية التي لم تتمكن بلادي تدفع باتجاهها، والتي لاقت مساندة مجلس التعاون لدول الخليج العربية وجامعة الدول العربية ، والدول المحبة للسلام، وأضاف وزير الخارجية القول: أننا نحث جمهورية إيران الإسلامية من جديد على إبداء حسن نواياها تجاه حل هذه القضية بالطرق السلمية ، سواء بدخولها في مفاوضات ثنائية غير مشروطة ، تؤدي في نهاية المطاف إلى إيجاد تسوية عادلة ودائمة بانسحابها الكامل من هذه الجزر ، وبحرها الإقليمي ، وحضورها القاري ، ومناطقها الاقتصادية الخاصة باعتبارها تشكل جزءاً لا يتجزأ من السيادة الوطنية لدولة الإمارات العربية المتحدة ، أو القبول بإحالة هذه القضية إلى محكمة العدل الدولية للفصل القانوني بها (إدارة الأعلام، ٢٠٠٨ : ٢٠٦).

إن دولة الإمارات العربية المتحدة لم تغلق أبوابها السياسية أمام إيران ، وهذا ما تؤكد زياره وزير الخارجية الإماراتي لإيران في ٩ آيار عام ٢٠٠٧م، وقد استقبله الرئيس الإيراني محمود أحمدى نجاد ، الأمر الذي مهد لزيارته لدولة الإمارات وقد استقبله الشيخ خليفة (مركز الدراسات ، ٢٠٠٧) ، وقد تم خلال الزيارة التباحث في العلاقات بين البلدين، وكان لقضية الجزر حضور على مستوى القمة في التباحث بين الطرفين، إلا أن إيران كعادتها لم تتخذ خطوات جدية على طريق حل أزمة الجزر ، حيث أن ما صدر عن وزارة الخارجية الإماراتية في هذا الخصوص ، لا يزيد عن كون المباحثات في كل الزيارات أنها تشكل فرصاً للوقوف على وجهة نظر الجمهورية الإسلامية الإيرانية حول مختلف القضايا ومنها قضية احتلال الجزر الثلاث.

إن دولة الإمارات العربية المتحدة في مسعها لاستعادة سيادتها على الجزر الثلاث استندت سياستها الخارجية عدة حقائق أهمها (الсхيني ، ١٩٩٨ : ٩٤)

أ - عروبة سكان هذه الجزر، إذ ينتمون إلى قبائل وعشائر عربية معروفة في دولة الإمارات العربية المتحدة.

ب - ولاء سكان هذه الجزر لدولة الإمارات، فقد كانت الحيازة على الجزر فعلية ومتواصلة، وبما أن إيران لم تمارس أي مظاهر من مظاهر السيادة على أية جزيرة من هذه الجزر، فالادعاءات الورقية لا تكفي لإزاحة السيادة القائمة على الحيازة الفعلية للإقليم.

ت - رفع علم دولة الإمارات على هذه الجزر، ووجود ممثلين للدولة في الجزر بصفة دائمة، ووجود مرافق عامة تابعة لدولة الإمارات عليها (الсхيني ١٩٩٨ : ٩٤) وما يجدر ذكره على الرغم من هذه السياسة القائمة على الهدوء والمرونة ، فإن بدلاً من أن تبدي إيران شيئاً من المرونة

تجاه دولة الإمارات ، فقد ذهبت عام ١٩٩٢ إلى احتلال كامل جزيرة أبو موسى ، بعد أن كانت تشارك الشارقة في إدارتها منذ عام ١٩٧١ ، وفي مطلع عام ٢٠٠٠ ، قامت إيران بإبعاد المدنيين من جزيرة أبو موسى وأقامت قواعد عسكرية في جزيرة طنب الكبرى والصغرى معاً (عبيد، ٤: ٢٠٠٤) ، رغم هذا الاعتداء الصارخ على جزيرة أبو موسى الإماراتية ، وانتهاك مذكرة التفاهم الموقعة بشأن جزيرة أبو موسى باستيلانها الكامل عليها ، فإن عقلانية صانع القرار الإماراتي أولاً الشيخ زايد بن سلطان لم تخرج عن طورها في معالجة الأمر ، حيث جاء في خطاب الشيخ زايد في ديسمبر ١٩٩٣ بمناسبة الذكرى الثانية والعشرين للعيد الوطني ما يدل على ضرورة اجراء حوار مباشر مع إيران لانهاء احتلالها للجزر الثلاث التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة ، إذ قال : (اننا ننادي بضرورة اللجوء إلى الحوار والالتزام بالطرق السلمية من أجل إنهاء هذا الاحتلال وعودة الجزر الثلاث لسيادة دولة الإمارات العربية المتحدة ، تمشيا مع القوانين والاعراف الدولية ، ومبادئ حسن الجوار والاحترام المتبادل بين الدول) (صحيفة الإمارات العربية المتحدة ، ٣: ١٩٩٣ / ١٢) ، إن طول مدة النزاع على الجزر الثلاث مع دولة إيران لم يضعف عزم دولة الإمارات العربية المتحدة بشأن التوصل إلى حل عن طريق القنوات السلمية ، فالسياسة الخارجية الإماراتية حددت السبل للتوصول إلى حل لإنهاء الاحتلال وهذه السبل سلمية يمكن تلخيصها بما يلي :

- المفاوضات الجادة وال مباشرة ، أو التحكيم الدولي وإحالة النزاع إلى محكمة العدل الدولية ، إلا أن استمرار احتلال إيران للجزر ظل يتعارض باستمرار مع التوجهات السلمية الواضحة لدول مجلس التعاون الخليجي والنداءات والمبادرات المتكررة التي يتم التوجّه بها إلى إيران ، إن هذا السعي وبهذه الصورة يفسر من قبل السياسة الخارجية لـ الإماراتية ، على أنه سعي من أجل استتاب الأمان والاستقرار في منطقة تعج بالثروات وبناء علاقات أخوية طبيعية يس ودها الصفاء وحسن الجوار والتفاهم المشترك (صحيفة الإمارات العربية ، ٣٠: ٢٠٠٠ / ١٢) .

إن السياسة الخارجية الإماراتية و في مسعها تجاه إيران لإعادة سيادتها على الجزر الثلاث كانت ولا زالت حريصة كل الحرص على عدم قطع العلاقات السياسية مع إيران ، وأكدت على أهمية استمرارها المساعي الإماراتية السلمية بما في ذلك تبادل السفراء بين الدولتين والالتزام بمبدأ الحل السلمي للقضية، لذلك لم تلجأ دولة الإمارات إلى مناسبة إيران العداء ، أو افتعال المعارك في أي مرحلة من مراحل هذا الخلاف الحدودي.

ثالثا- المياه الخليجية في السياسة الخارجية : وأما مياه الخليج وما تؤديه من دور مؤثر في السياسة الخارجية، فهذا يعود لما تبعه المياه من أنشطة بشرية مختلفة، فقيمة المياه الإقليمية تزداد أو تتقصّ تبعاً للنشاط التجاري ، ولما كانت دولة الإمارات العربية تحتل موقعاً مهمّاً في الدائرة الحيوية في منطقة الخليج وما تحتويه أرض الإمارات من ثروات نفطية هائلة ، لذا ينبغي أن يكون للساحل

الإماراتي دور فاعل وأساسي في السياسة الخارجية ، كون معظم منتجات الإمارات النفطية تصدر عن طريق الخليج العربي ومضيق هرمز ، ولهذا تحرص دولة الإمارات على بناء موانئ والحرص على تزويدها بكافة وسائل الاتصالات والصيانة بما يتوافق وأهمية كل ميناء من هذه الموانئ ، إن مياه الخليج شكلت أهمية كبيرة في حياة السكان حيث اعتمد هؤلاء على التجارة والغوص وصيد اللؤلؤ والأسماك منذ القدم ، بل إن الساحل والبحر قد أثرا تأثيراً كبيراً على السكان، وحدد ملامح مجتمع منفتح على الآخر ، فالمجتمع الإماراتي لا يحمل أية تعقيدات إزاء الآخر ، (الامم الأخرى من غير العرب) ، بحكم قوة الاتصالات بينه وبين العالم كله منذ القدم، أضف إلى أن النشاط التجاري الإماراتي ، قد امتد فوصل إلى سواحل المحيط الهندي عبر مياه الخليج ومضيق هرمز ، كما وقد امتد إلى سواحل أفريقيا الشرقية ، وسواحل آسيا ونتج عنه احتكاك حضاري وثقافي مع هذه المناطق ، ونشر الثقافة العربية والعقيدة الإسلامية (سويد وآخرون، ٢٠٠٨ ، ١٩٧). أضف إلى أن مياه الخليج كانت مدخلاً لقوى خارجية طامعة ، همها السيطرة على المنطقة بدافع مصالحها ، وهذا ما ساقه التاريخ منذ أيام البرتغاليين والبريطانيين ، وصولاً إلى ما سميت بقوى التحالف بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية التي حطت رحال قواتها في منطقة الخليج ، إزاء هذه المعطيات فإن السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية انطلقت من خلال تأثيرها بالموقع الجغرافي المطل على المياه في الخليج العربي على عدة مرتکزات أهمها : (وزارة الأعلام، د ت: ٦٠) :

- ١ - ضرورة ضمان حرية الملاحة في الخليج العربي ، ولهذا فقد سهلت دولة الامارات العربية المتحدة كل ما من شأنه أن يضمن ذلك ، لأن دولة الإمارات شأنها شأن الدول الأخرى التي تطل على الخليج العربي ولديها ثروات طائلة تود تصديرها والاستفادة من مردودها المادي .
- ٢ - المشاركة الفعالة في الإدارة والرقابة لمضيق هرمز ، كون هذا المضيق له أهمية كبيرة في عملية الملاحة فهو بوابة الدخول أو الخروج للأساطيل التجارية إلى مياه الخليج ، وهذه المساهمة في المشاركة ذات أهمية لدولة الامارات العربية في واحدة منها تعد من نوع السيادة وهذا يبعث الروح في هيبة الدولة والتي تعد هذه الهيبة من اهداف السياسة الخارجية .
- ٣ - اتباع سياسة الدبلوماسية المرنة إزاء كل ما يقع من أزمات في منطقة المياه الخلي جية ، لأن تعكير صفو المياه الخليجية بإثارة النزاعات والصراعات ، يؤدي بلاشك إلى إعاقة الملاحة وتدخلات خارجية بحجة حل النزاع ، وهذا مالا ترغب به دولة الإمارات العربية المتحدة .
- ٤ - الوفاء بكل المتطلبات التي تحتاجها الموانئ الإماراتية البحرية ، لكي توacb كفاءة الـ داء في الموانئ الأخرى للدول التي تطل على مياه الخليج العربي ، كون الموانئ المجهزة بأحدث ما تحتاج إليه ، تؤدي إلى نتائج ايجابية تجاه عمليات التحميل وتنجلى هذه بـ : السرعة والاتقان والسلامة وهذا يبعث على الراحة لكل رواد الموانئ في دولة الامارات .

٥ - محاولة تجنيب المنطقة الدخول في محاور الصراع الدولي ، كون الدخول في محاور يفقد دولة الإمارات العربية المتحدة الكثير من أسواق الدول التي ترغب باستيراد الثروات الإماراتية ، لوجود البديل في منطقة الخليج من جهة ، ويبعد الاقبال على البديل انضمام دولة الإمارات إلى هذا أو ذاك من المحاور عندئذ .

إن دولة الإمارات العربية والحالة هذه معنية كل العناية وملزمة كل الالتزام بحماية المياه الإقليمية لدولة الإمارات في الخليج العربي ، وعده هذه الحماية مسؤولية تقع على عاتق أبناء الخليج العربي بعامة ، وهي بهذا ترفض أي وجود عسكري للدول الكبرى في الخليج، وإبعاد المنطقة عن الصراعات الدولية، وهذا بدوره أدى إلى توجه صانع القرار الإماراتي منذ أن استقلت دولة الإمارات ، إلى ضرورة خلق قوة رادعة في المنطقة ضمن القيادة الجماعية ، وكان مجلس التعاون الخليجي، وخلق قوة وطنية رادعة عن طريق بناء القوات المسلحة لتكون درع الدولة القائم على حراستها ، وتلقى على عاتقها استباب الأمن والاستقرار في ربوع دولة الإمارات ، با لإضافة إلى الدفاع عن حياض الدولة واستقلالها ورد العadiات عنها .

المطلب الثاني :

الوحدة الجغرافية والسياسة الخارجية

أشرنا آنفًا أن السياسة الخارجية الإماراتية انطلقت من عدة ثوابت في واحد منها الالتزام بحماية الخليج العربي، والعمل على استقراره ، وقد شكلت هذه واحدة من اهم مدركات صانع القرار الأول في دولة الإمارات العربية المتحدة ، حيث خلق الموقع الجغرافي عدة عقائد سياسية في واحدة منها تقوم على أساس ضرورة خلق قوة ردع جماعية محلية تتشكل من كل اإمارات العربية المطلة على الخليج العربي في دولة اتحادية ذات سيادة واستقلال تامين ، لتكون هذه الدولة انطلاقاً إلى اتحاد اكبر يضم الدول العربية المطلة هي الأخرى على الخليج ، إن الفكرة الوحدوية شكّلت حجر الزاوية في عقلية صانع القرار الاول في إمارة أبوظبي والتي شكلت نواة دولة الإمارات بداية ، كما شكلت دولة الامارات العربية بدورها المحرك الرئيسي لقيام مجلس التعاون الخليجي ، لذا تسلح صانع القرار الأول بالإرادة والقوة والتصميم ، لذا صمم سياسة بلاده الخارجية لتكون خادمة لهذه الفكرة الوحدوية ، عندها سعت السياسة الخارجية سعيًا حثيثًا وراء هذه الفكرة حتى خرجت من نطاق النظرية إلى التطبيق وكان الاتحاد، وأخذ صانع القرار السياسي الإماراتي على عاته إنشاء جيش قوي تلقى على عاته كل المسؤوليات التي تلقى على أي جيش آخر في العالم، وفي هذا الصدد فإننا سنتناول ما يتطلبه الموقع الجغرافي من كل مستلزمات الأمن حفظاً لاستقلال الدولة الإماراتية والحفاظ على هيبتها التي تعد من أولويات السياسة الخارجية الإماراتية وغيرها من سياسة الدول وهذا لا يتم إلا باللجوء إلى العمل الوحدوي لتشكيل من الفرقة وحدة ووحدة قوة ، وهذا ما سنتناوله وفق الفقرات الثلاث التالية :

أولاً : وحدة الامارات والسياسة الخارجية .

ثانياً : وحدة دول الخليج والسياسة الخارجية .

ثالثاً : صيانة الجغرافيا والسياسة الخارجية .

أولاً : وحدة الامارات والسياسة الخارجية : إن ما نقصد هنا رؤية صانع القرار اإماراتي بجمع الإمارات السبع في بوتقة الوحدة ، حتى لا يطمع بها طامع ، لهذا فإن صانع القرار في دولة الإمارات العربية كانت له رؤية اتحادية قبل قيام دولة الإمارات العربية المتحدة ، كدولة مستقلة وبعد قيادة الاتحاد الإماراتي ، وذلك من منطلق رؤيته الثاقبة في ضرورة تشكيل القوة انطلاقاً من المقوله القائلة في اتحادكم قوة لكم ، وبالتالي فإن هذا الاتحاد يشكل في مفهوم صانع القرار الأمن الجماعي " لسكان دولة الإمارات انطلاقاً من الرؤية الوطنية ، ولدول الخليج العربي انطلاقاً من رؤيته القومية وبالتالي لابد من التعرف على صنيع وجهود متخذ القرار قبل قيام دولة الإمارات العربية وحتى نيلها

الاستقلال ، لأن الوحدة الترابية لكل الامارات السبع التي شكلت فيما بعد دولة الامارات العربية المتحدة ، كانت وراءها عقيدة سياسية دفعت صانع القرار إلى القيام بكل ماعليه قيامه حتى لا يجد طامع في أرض أي من الامارات طريقاً للنيل منها ، إن تجميع الإمارات العربية السبع في دولة واحدة كانت تحتاج إلى جهود مضنية نظراً للتحالفات والاتفاقيات التي قطعتها الإمارات منفردة مع بعض الجهات القوية في المنطقة كإيران مثلاً ، بسبب نظام المشيخات التي كانت تنتهجها معظم هذه الإمارات ، وتنازل بعض الشيوخ للبعض حتى يصبح أحد أفراد القبيلة والأرض يعلو كرسي المسؤولية كان من الامور التي تقاد أن تكون مستعصية ، أضف إلى أن الدول الأخرى في المنطقة كانت تقف حجر عثرة أمام انضمام هذه الإمارات إلى بعضها بعضاً لتشكل دولة مستقلة ، وذلك بسبب الاطماع التي كانت تراودها في بعض أو كل إمارات (تيم ، ١٩٩١ : ٣٥ - ٤٠) ، إن صانع القرار يدرك إدراكاً تاماً بأن التجربة الوحدوية الناجحة بتكوين دولة حضارية ذات سيادة يشار إليها بالبنان كان هاجساً يراود إبناء الإمارات السبع ، وعندما تقلد الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان مقاليد الحكم في إمارة أبوظبي و لم يتحقق ذلك لجهة الشعبه وإيمانه بأن المستقبل لا مكانة له للدول الصغيرة، سعى جاهداً لدمج شمل الإمارات تحت راية واحدة و تحت دستور واحد وتحت كلمة واحدة بمنطلق الاتحاد و تلبية لقول الحق تبارك و تعالى (واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا) صدق الله العظيم (سورة آل عمران ، الآية ١٠٣) ، و نظراً لإيمان إبناء الإمارات بالوحدة وسعدهم المؤوب إليها وبحثهم عن قائد يجسد معانيها، وجدوا ضالتهم في قائد الاتحاد ومؤسس نهضة البلاد الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان ورافقه في هذا الحلم الشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم حاكم دبي آنذاك، ومنذ الساعة الأولى لقرار الإنسحاب البريطاني عام ١٩٦٨ و جلائه عن الإمارات عام ١٩٧١ واجهت الإمارات تحدياً قوياً وهو مسؤولياتها الجديدة الناجمة عن ا لاستقلال بعد هذا الانسحاب، وخلق هذا القرار تهديداً بوجود فراغ عسكري وسياسي في المنطقة برمتها، فبدأ القائدان في ١٨ فبراير ١٩٦٨ العمل على ترجمة هذا الحلم للواقع الحي الملمس ، حيث اجتمعا في السماح على الحدود بين الإمارتين لمناقشة الموقف الطارئ الجديد و أعلن المحكمان قيام اتحاد بين إمارة أبوظبي و إمارة دبي.

وكان لتصميم القائدين على تحقيق الاتحاد سبب رئيسي لتمهيد الطريق له وتذليل العقبات التي تعترض قيامه، ودعا الشیخان في البيان الذي أعقّب قيام اتحاد شیوخ الساحل وحكام قطر والبحرين لإجراء محادثات حول مستقبل المنطقة، و كانت الاستجابة سريعة، و بعد اجتماع الحكمان التسعة في دبي بتاريخ ٢٥ فبراير ١٩٦٨ م، أُعلن بعد يومين قيام دولة الإمارات العربية المتحدة، و تبع ذلك العديد من الاجتماعات و لكن بعد حوالي عامين ونصف لم يتحقق هذا الاتحاد من تسع إمارات، فأعلنت البحرين في ١٤ أغسطس ١٩٧١ استقلالها كما أعلنت قطر في الأول من سبتمبر من نفس العام استقلالها أيضاً و حامت الشكوك بأن الاتحاد قد تتداعى أركانه فتسقط لبناته الواحدة تلو الأخرى،

و لكن وعي القادة و رغبتهم الجادة لقيام هذه الدولة و تحقيقاً لآمال الشعب العربي من أبناء الإمارات السبع توالت اجتماعات حكام الإمارات المتصالحة ، حتى تحقق بمبادرة من حكام الإمارات السبع، هذا الصرح الوحدوي الفريد من نوعه، وأعلن في الثاني من ديسمبر عام ١٩٧١ فيام دولة الإمارات العربية المتحدة ، وانتخب الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيساً للدولة والشيخ راشد بن سعید آل مكتوم نائباً للرئيس، و استطاعت هذه الدولة العربية الوليدة أن تتحقق ما لم تتحققه غيرها من الدول على كافة الأصعدة، و تخطت الكثير من العقبات والمشاكل التي واجهتها فأحدثت تغيرات جذرية في نظام الحكم و الإدارة بالمنطقة يختلف كثيراً عن ما كان عليه قبل الإتحاد

١ (http://forums/ayamdubai.com) ولعل هذه النجاحات في التجربة الوحدوية ، كانت درع منيعاً يحميها من اطماع الطامعين ، وأدت إلى الاستقرار والرخاء والتطور الذي يتطلع إليه كل الشعوب العربية من محيطها إلى خليجها ، وهذا الصريح أدى بدوره إلى مايلي :

١ - الانقال بالامارات السبع من مرحلة التشتت والضياع إلى مرحلة المؤسسات ، وكانت من نتائج هذا الانقال فضلاً عن الجمع بينها وحفظها من التشتت والضياع ، هو تراجع اطماع الآخرين بالتراب الوطني العائد لكل امارة من امارات منفردة ، وبالتراب الوطني لدولة الوحدة دولة الإمارات العربية المتحدة .

٢ - توحيد الانتماء لدولة المؤسسات ، حتى لا يكون الانتماء للشرق أو الغرب ، بل يكون الانتماء قومياً عربياً، وبالاضافة إلى نتائج توحيد الانتماء ذاك ، إن الاتحاد ابرز الشخصية الوطنية لدولة الإمارات على كافة المستويات الثالثة : الوطنية والإقليمية والدولية ، ما كان لهذه الشخصية من البروز ل ولم تكن الوحدة الترابية للإمارات السبع على المنوال الذي أصبحت تعطيه دولة إمارات العربية المتحدة .

٣ - وضع حد لطبع الدول المجاورة في موقعها الاستراتيجي والثروات الموجودة على أرضها ، أصبح الموقع الجغرافي لدولة الإمارات واضح المعالم بحدود معترف بها بين كل دول الجوار ، تحكمها القوانين الدولية ، وبالتالي وضع حدأً لكل التجاوزات التي قد تقوم بها الدول المجاورة .

٤ - ايجاد مرجعية عليا لهذه إمارات السبع تأخذ قراراتها بصورة جماعية ، إن هذه المرجعيـة العليا تتمثل بالسلطة العليا لدولة الإمارات ، التي تحكمها الأعراف والتقاليد وفوقها الدستور الذي ينظم السياسة الداخلية ، وما يتعلق بها من اوضاع ، والسياسة الخارجية كذلك وفق تحديد الدستور لاختصاصات لكل مشارك في السياستين الداخلية والخارجية .

٥ - إعطاء صوت لهذه إمارة ، أقوى مما لو بقيت إمارة في حد ذاتها تشكل شبه دولة ، إن الصوت الجماعي له تأثير اكثـر من الصوت الواحد ، وبالتالي فإن إمارة التي قد تشكل شبه دولة قلماً من يسمع لها فتضييع حقوقها وتتجـرأ عليها إمارات المجاورة لها ، وربما الدول الطامعة بها فعندـها تضييع حقوقها وربما تفقد وجودها كـإمارة مستقلة .

٦ - بناء دولة معاصرة تجد لنفسها مكاناً بين أعضاء الدول العربية والدولية ، إن دولة الإمارات العربية المتحدة اليوم ، لها مكانة كبيرة بين دول الأسرة الدولية ، وهذه المكانة ما كان لها أن تكون لو بقيت الإمارات السبع منفردة .

إن صانع القرار لدولة الإمارات العربية المتحدة ، كانت جهوده دؤوبة وهو ماض في طريق وحدة الإمارات السبع ، ومن خلال ما سبق يمكن أن نستتبع الوسائل التي اتبعها الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان حتى تم تحقيق دولة الوحدة :

- دبلوماسية اللقاءات بينه وبين كل حكام الإمارات بدأها مع حاكم دبي ، الذي استجاب بدوره لرؤيه الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان ، كونه آمن بالنتائج الخيرة التي تجلبها الوحدة منها حفظ الكينونه للإماراتين أبوظبي ودبي الترابية من الضياع .

- دبلوماسية المكاسب حيث كان الشيخ زايد بن سلطان يكاتب حكام الإمارات وذلك من أجل تحديد لقاءات أو من أجل بناء جسور ثقة وفتح الطريق أمام ما كان يريد أن يتحققه وهي كثيرة .

- دبلوماسية الرسل لقد كان الشيخ زايد بن سلطان ، أحياناً يرسل رسلاً إلى حكام إمارات لتوضيح أهداف الاتحاد والطريقة التي سيتم بها دمج الإمارات أو لإزالة إشكال أو زيادة الفهم .

- دبلوماسية المفاوضات ، وهذه كانت تأخذ مكانها في كل لقاء ، يخصص لبحث إشكالية قبول مبدأ الانضمام لدولة الإمارات العربية المتحدة .

إن نجاح الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان بإقامة صرح الوحدة من الإمارات السبع، حفظها من الاحتلال تحت هذه الدولة أو تلك ، فهذه دولة إيران قد احتلت الجزر الثلاث ، فإن إمارات لو عرفت عن الوحدة لكان مصيرها كمصير الجزر الثلاث وخاصة الأطماع الإيرانية القديمة بمنطقة الخليج لا زالت تراود القيادة الإيرانية الجديدة كما كانت تراود تلك القديمة .

ثانياً : وحدة دول الخليج والسياسة الخارجية : بعد نجاح صانع القرار في دولة الإمارات العربية المتحدة في جمعه للإمارات السبع في دولة واحدة تحت راية الوحدة ، اكتسبه هذا النجاح خبرة في المفاوضات ومروره في الاتصالات ، فأخذت انتظاره تتجه إلى تأسيس وحدة أكبر من دولة الإمارات العربية ، ونظراً لما يتمتع به صانع القرار من شخصية كرازية قادرة على الاقناع ، إرتأى بضرورة التوجه إلى الدول العربية المطلة على مياه الخليج العربي لجمعها في بوتقة الوحدة ، على غرار جمعه للإمارات السبع التي تشكلت منها دولة الإمارات العربية المتحدة ، فأخذت الفكرة الوحدوية حيزاً كبيراً في عقلية الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان ، فأعد العدة لهذا الأمر ، واضعاً نصب عينيه ليكون اتحاد الدول المطلة على مياه الخليج العربي نقطة البداية لجمع العرب في وحدة واحدة ، وبهذا لا تشكل فكرة إقامة الاتحاد على هذه الصورة نقطة النهاية في فكره الوحدوي ، وانطلاقاً من هذا الفكر السياسي الذي يتبنّاه الشيخ زايد بن سلطان ، فقد كانت إمارة أبوظبي محط

رحال وارتحال كل رجال النخبة السياسية في الدول المطلة على مياه الخليج العربي ، كما واصبحت الامارة بؤرة للنشاط السياسي ذي العلاقة بالفكرة الوحدوية التي تجلت في عقلية الشيخ زايد بن سلطان ، فأخذ الشيخ زايد يقوم بإتصالات جس نبض زعماء الدول المطلة على الخليج العربي ، حيث جاءت هذه ممهدة لاتصالات علنية هادفة ، وعندها وجد بالاتصالات التي من خلالها ساق أفكاره الوحدوية إلى أولئك الزعماء ارتياحاً عند بعض منهم ، عندها دعي الشيخ جابر الأحمد الصباح أمير دولة الكويت إلى زيارة أبوظبي ، حيث كان محور المحادثات إقامة مجلس يضم الدول العربية المطلة على مياه الخليج العربي ، فقوبلت الفكرة من قبل الامير الزائر بالقبول ، عندها وسع الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان محادثاته وكشف اتصالاته ، واستخدم خبراته في ادارة الحوار حتى تمكّن من جمع تلك الدول في مجلس أطلق عليه مجلس التعاون لدول الخليج العربي ، الذي تم تأسيسه في ٢٥ مايو ١٩٨١ ، ويتخذ المجلس من الرياض مقراً له ، في ٢١ رجب ١٤٠١ هـ الموافق ٢٥ مايو ١٩٨١ توصل قادة كل من المملكة العربية السعودية، ومملكة البحرين ، والإمارات العربية المتحدة، وسلطنة عمان ، ودولة قطر ، ودولة الكويت في اجتماع عقد في أبو ظبي إلى صيغة تعاونية تضم الدول الست تهدف إلى تحقيق التنسيق والتكميل والترابط بين دولهم في جميع الميادين وصولاً إلى وحدتها، وفق ما نص عليه النظام الأساسي للمجلس في مادته الرابعة، التي أكدت أيضاً على تعميق وتوثيق الروابط والصلات وأوجه التعاون بين مواطني دول المجلس ، (الأمانة العامة ، ١٩٨١ : ١)

وجاءت المنطقات واضحة في ديباجة النظام الأساسي التي شددت على ما يربط بين الدول الست من علاقات خاصة، وسمات مشتركة، وأنظمة متشابهة أساسها العقيدة الإسلامية، وإيمان بالمصير المشترك ووحدة الهدف، وأن التعاون فيما بينها إنما يخدم الأهداف السامية للأمة العربية النظام الأساسي ، حيث حدد النظام الأساسي لمجلس التعاون أهداف المجلس في تحقيق التنسيق والتكميل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولاً إلى وحدتها، وتوثيق الروابط بين شعوبها، ووضع أنظمة متماثلة في مختلف الميادين الاقتصادية والمالية، والتجارية والجمارك والموصلات، وفي الشؤون التعليمية والثقافية، والاجتماعية والصحية، والإعلامية والسياحية، والتشريعية، والإدارية، ودفع عجلة النقدم العلمي والتقني في مجالات الصناعة والتعدين والزراعة والتراث المائمة والحيوانية، وإنشاء مراكز بحوث علمية وإقامة مشاريع مشتركة، وتشجيع تعاون القطاع الخاص، وفي هذا الصدد تبين دول مجلس التعاون وفق معطيات كل منها من خلال الجدول التالي (الموسوعة الحرة ، ٢٠٠٨ : ١) :

جدول رقم (١٦)

دول مجلس التعاون وفق معطيات كل منها

الاسم	العاصمة	السكان	المساحة	الناتج الإجمالي (مليون دولار)	نصيب الفرد	العملة
السعودية	الرياض	٢٤.٧٣٥.٠٠٠	٢٠٢٤٠.٠٠٠	٥٧٢.٢٠٠	٢١.٢٠٠	ريال سعودي
الإمارات	أبو ظبي	٥.٤٠٢.٣٧٥	٨٣.٦٠٠	١٦٣.٢٩٦	٥٥.٢٠٠	درهم إماراتي
الكويت	مدينة الكويت	٣.٣٩٩.٦٣٧	١٧.٨١٨	٩٥.٩٢٤	٣٩.٣٠٠	دينار كويتي
البحرين	المنامة	١٠٠٤٦.٨١٤	٧١٦	١٥.٣٥٤	٢٣.٦٠٤	دينار بحريني
قطر	الدوحة	١.٤٥٠.٠٠٠	١١.٤٣٧	٥٢.٧٢٢	٨٠.٨٧٠	ريال قطري
عمان	مسقط	٤.٣٤٥.٠٠٠	٣٠.٩.٥٠٠	٣٥.٩٩٠	١٩.٨٧٩	ريال عماني

وبهذا فإن مجلس التعاون لدول الخليج العربية ما هو إلا منظمة إقليمية مكونه من عضوية ٦ دول تطل على الخليج العربي هي السعودية والإمارات والكويت وقطر وسلطنة عمان ومملكة البحرين ، كما يعد كل من العراق باعتباره دولة عربية مطلة على الخليج العربي واليمن (الذي يمثل الامتداد الاستراتيجي لدول مجلس التعاون الخليجي) وهما دولتان مرشحتان للحصول على عضوية المجلس كاملة حيث يمتلك كل من العراق واليمن عضوية بعض لجان المجلس كالرياضية والصحية والثقافية .

- وهذا الدور أدى إلى عدة نتائج ايجابية تعود على الدول المنظمة لهذا ويمكننا استنتاجها بمايلي :
- ١ أدى إلى توثيق الرابطة القومية والاسلامية القائمة على العربية حيث ان المسمى ينبع عن ذلك "مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، وراعى كافة المظاهر الإسلامية ."
 - ٢ أدى إلى علاقات بينية أكثر بين الدول الأعضاء ، وهذا ما كرسه وثيقة الاتحاد ونادت به حيث إن الكثير من القيود قد تخطتها هذه الوثيقة .
 - ٣ أصبح الاتحاد بمثابة نواة لاتحاد عربي يمر عبر بوابة الوحدة الخليجية .

- ٤ توحيد سياسات الدول المنتسبة للاتحاد بسياسة واحدة إلى حد كبير ، وضبط سياسات أخرى قد تتعدى السياسة إلى الاقتصاد وخاصة في مجال النفط .
- ٥ أن الاتحاد قد تخطى الكثير من المشاكل وضع حلًّا لها وخاصة الحدودية منها بين بعض الدول وأصبح التفاهم داخليًّا أكثر نفعاً من اللجوء إلى جهات خارج دول المجلس .
- ٦ لا يمان بحتمية الوحدة بين دول الخليج العربية كوسيلة لتحقيق أمن والاستقرار وتلبية آمال وطموحات شعوبها .

إن أهم ما يميز دور صانع القرار الإماراتي في هذا التوجه هو : المهارة في التفاوض ، والصبر لتخطي محاولات الشكوك إلى الواقع ، والمثابرة في دفع عملية المفاوضات للأمام ليكون الاتحاد ، كل ذلك اكتسبه من محاولته الأولى التي كان النجاح حليفها وهو يسعى لجمع إمارات السبع في دولة الوحدة ، دولة الإمارات العربية المتحدة ، وأما الوسائل التي استخدمها صانع القرار الإماراتي هي تلك التي استخدمها في سعيه لجمع الإمارات السبع في دولة الوحدة .

وأما الأهداف السامية والتوجه العقلي الذي كان يسيطر على ذهنية صانع القرار الاماراتي ما يلي :

- ١ صناعة دولة الوحدة من الدول المطلة على مياه الخليج ، لتصبح عصبة واحدة تدافع عن ثرى الأرض العربية ، وتحفظ المكتسبات الجغرافية التي منحتها الطبيعة لهذه الدول بعامة ودولة الإمارات بخاصة .
- ٢ تشكيل قوة ردع عربية حتى لا يطمع طامع بالارض العربية ولا بخيراتها .
- ٣ إمتلاك زمام المبادرة للقيام بالأعمال الوحدوية ، وخصوصا إن العالم أخذ بتشكيل مثل هذه المبادرة ويلجأ للتحالفات ومثل هذه المبادرة هي التي تحفظ الأرض العربية والانسان العربي وما حبه الطبيعة من خيرات جغرافية للارض العربية .

ثالثاً : صيانة الجغرافيا والسياسة الخارجية : ما نذهب إليه هنا حماية الكيان الجغرافي لدولة الإمارات العربية المتحدة وصيانة استقلالها والذود عن حياض الوطن والذي يع د من اهم اهداف السياسة الخارجية في دولة الإمارات وغيرها من الدول ، وفي هذا التوجه سنتناول أحد أدوات السياسة الخارجية ألا وهي القوات المسلحة لدولة الإمارات إذ هي المعنية بصيانة الاستقلال والحفاظ على الكيان السياسي للإماراتي خاصه والخليجي حيث تلعب القوات المسلحة التي ينابط على عائقها مسؤولية الأمن الإقليمي للدولة دوراً مميزاً في السياسة الخارجية كونها أحد أدوات تنفيذه ، وبناءً على تلك القدرة تصاغ البعض من أهدافها، ويقصد بها إمكانية الدولة في خوض الحرب أو رد عدو عن القيام بالهجوم عليها، ومن عواملها الرئيسية ، عدد الأفراد الممكن تعبئتهم لحمل السلاح ، وكميات وأنواع الأسلحة المتوفرة، والموارد المالية المتاحة لإن فاق العسكري ، والأوضاع الجغرافية، هذا فضلاً عن العناصر المادية والمتمثلة في القيادة والتدريب والمعنيات

(الهزائمه ١٩٩٤ : ٢٦٧) فالدور الذي تلعبه القوات المسلحة يكون في أيام السلم وأيام الحرب ففي زمن السلم يتجسد تأثيرها في سلوك صانع القرار كونها عاملاً للترهيب أو التهديد يستخدمه صانع القرار ، بقصد التأثير في السلوك السياسي للدول التي لديها نية الاعتداء على دولة صانع القرار هذا، مما يجعلها تعيد النظر في ما تتوبي القيام به ، أضف أنه بالإمكان استغلال القوات المسلحة في عدة وجوه تمويهية ينوي صانع القرار القيام بها داخل دولته ، وفي وقت الحرب يستطيع صانع القرار استخدام القوات المسلحة كأداة هجوم ، لتحقيق أهداف دولته التي لا يستطيع تحقيقها بالوسائل السلمية كالدبلوماسية مثلاً، لذا ببناء القوات المسلحة باتت ضرورة من ضرورات الأمن لأي دولة من الدول في العالم، ودولة الإمارات العربية المتحدة لا تخرج عن هذا الأمر، فقد عكفت على بناء هذه القوات ويمكننا توضيح القوات من خلال مايلي :

- ١ - تأسيس القوات المسلحة : منذ اليوم الذي أعلن فيه استقلال دولة الإمارات العربية دار في خلق صانع القرار السياسي ضرورة بناء قوة قطرية إماراتية لحماية جفرا في البلاد من الاعتداء ، وحفظ الاستقلال للدولة، الذي بدأ في تأسيس نواة للقوات المسلحة، فتشكلت القوات العامة لدفاع دولة الإمارات بموجب الدستور (المؤقت) للبلاد في كانون الأول عام ١٩٧١ ، وذلك بالتحول التدريجي من قوات خاصة بكل إمارة من الإمارات السبع ، إلى بنية عسكرية وطنية موحدة، وقد تم ذلك في ٦ آيار عام ١٩٧٦ حيث تم تشكيل قيادة موحدة لقوات الدفاع الاتحادية تحت قيادة مجلس الدفاع الأعلى وأطلق عليها اسم " القوات المسلحة لدولة الإمارات العربية المتحدة " (عبيد، ٢٠٠٤ : ٨٣)، بعد أن كانت قبل الاتحاد تعرف باسم قوة كشافة ساحل عمان) تحت القيادة البريطانية وقد أنيط بالقوات المسلحة عدة مسؤوليات هي (الهزائمه ، ١٩٩٤ : ٢٧٠ - ٢٧١) :
 - أ - حماية وحدة الأرض ، وصيانة استقلال الدولة وحماية مصالحها السياسية والاستراتيجية وثرواتها الطبيعية والحفاظ على حدودها.
 - ب - الحفاظ على درجة عالية من الاستعداد ، لمواجهة الأخطار التي تحيط بدولة الإمارات وخاصة من قبل إيران ذات الأطماع التاريخية بالأراضي الإماراتية.
 - ج - معاونة السلطة المدنية وقوات الأمن الداخلي في الحالات الاستثنائية كالكوارث والدفاع المدني وحماية الشرعية.
 - د - مواكبة التطوير والتحديث لمختلف قطاعات القوات المسلحة عدداً وعدة وتدريبها وتسليحاً.
 - ه - دعم القضايا القومية العربية.
 - و - المشاركة في توظيف امكانياتها لخدمة الأمن والسلم الدوليين .

إن هذه الأهداف تحدد مع قيام النشأة الأولى للقوات المسلحة في أي دولة من الدول ، وتترسم من خلال موقع السياسة الخارجية كون القوات المسلحة أداة من أدواتها ، لذا تقوم الدولة ببناء القوات المسلحة .

لذا وقع على عاتق صانع القرار الإماراتي مسؤولية التطوير والتحديث والتسلیح ومبررات ذلك، إلا أن صانع القرار يواجه الكثير من العوائق وهو ساع في تنفيذ تلك المسؤولية التي عليه القيام بها .

-٢ **الإنفاق العسكري الإماراتي :** بدأ الإنفاق العسكري الإماراتي في السنوات الأولى لقيام القوات المسلحة الإماراتية متواضعة ، وهذا له ما يبرره كون الدولة الناشئة لم يكن لديها من الإمكانيات الكثير للإنفاق من أجل تطوير وتحديث قواتها المسلحة، إلا أن الإنفاق العسكري زاد في مجمله بنحو (٦١٣٢.٦٪) خلال الفترة (١٩٧٣ - ١٩٨٠) ، وقد زاد عدد الأفراد العسكريين من (٩٨٥٠) فرد إلى (٢٥١٥٠) فرداً في ذات الفترة ، وكانت القوات مجهزة بـ (١٦٨) آلية مسلحة، وتشكل من لواء الحرس الأميركي، وثلاثة أفواج سيارات مدرعة، وسبع كتائب مشاة وثلاث كتائب مد فعية وثلاث كتائب قوة جوية، وكانت القوات الجوية مكونة من (٤٦) طائرة قاذفة و٢٧ طائرة (عيدي، ١٩٩٦: ٢٨٧ - ٢٩١).

وإذا ما قارنا تلك الفترة بما وصلت إليه القوات المسلحة لدولة الإمارات اليوم، نرى التقدم والتطوير والتحديث الذي أصاب هذه القوات حيث بلغ المجموع العام لعام ٢٠٠٠، حوالي (٦٥٠٠٠) فرد ، وعدد الدبابات (٢٣٧)، وإجمالي عدد الطائرات المقاتلة (٩٩) طائرة، وبلغت النفقات الدفاعية (٣٠.٤) مليار دولار، ويقدر مجمل النفقات الدفاعية خلال الأعوام (١٩٩٥ - ٢٠٠٠)، بحوالي (١٨٠.١) مليار دولار (مركز الخليج للدراسات الاستراتيجي، ٢٠٠١ - ٢٠٠١: ١٥)، حيث تدرج حجم الإنفاق صعوداً وبلغ (٢٠٣) عام ١٩٩٩ ما يعادل (٢٠١) مليار دولار، وكانت نسبة ذلك من الناتج المحلي (٤٠.٨٪) وفي عام ٢٠٠٠ ارتفع إلى ما يعادل (١٠٦) مليار دولار وبلغ نسبة ذلك من الناتج المحلي (٣٠.١٪). (الموسوعة الحرة، ٢٠٠٩: ٣)، هذا وقد استمرت دولة الإمارات في تسلیح قواتها حيث جاء في التقرير السنوي الصادر عن معهد استوكهولم للسلام الدولي، أن الإمارات العربية احتلت المرتبة الثالثة بعد الصين والهند وذلك في عام (٢٠٠٧ - ٢٠٠٠) حيث بلغ حجم وارداتها التسلیحية ٦٪ من إجمالي واردات السلاح في العالم، وبلغ إجمالي النفقات الحكومية العسكرية عام ٢٠٠٧ ما يساوي (٣٩.٧٪) من إجمالي النفقات الحكومية ، وتنطوي بهذه إجمالي الواردات التسلیحية في العالم (١٪) حيث بلغت (٣٠.٨٪) يعني أن متوسط الواردات التسلیحية في العالم (٢٠.٨٪) (الحارثي، ٢٠٠٨: ٢).

إن الإنفاق العسكري الملحوظ يعني في أبسط معانيه، يدل أن هناك تطويراً وتحديثاً في صفوف القوات المسلحة، كما يعني أن الأخطار التي تحيط بالدولة أصبحت أكثر تأثير على الدولة، كون الدولة كلما زادت استخراج ثرواتها أصبحت محطة أنظار وهذا ما جعل صانع القرار ينظر إلى ضرورة تطوير القوات المسلحة عدداً وعدة.

٣- مبررات التسلیح : هناك العديد من المبررات التي يستند إليها صانع القرار في المضي قدماً في تطوير وتحديث وتسلیح القوات الإماراتية المسلحة، وهذه في معظمها تتبع من واقع الموقع الجغرافي وما ينشأ عنه من جوار، وهذه المبررات هي (الحارثي، ٢٠٠٩ : ٣) :

أ- المبررات الأمنية: وهي مبررات تتبع من واقع الموقع الجغرافي، فدولة الإمارات تحيط بها دول عربية ثلاثة، في حين تجاور دولة قوية ذات أطماء تاريخية في دولة الإمارات بخاصة والدول العربية الخليجية بعامة، إن المخاوف التي تحقق بدولة الإمارات تتأتى من إيران ولعل ما يدفع ذلك أسباب أهمها (ادارة الاعلام ، ٢٠٠٩ : ٨٣) :

- استمرار إيران في احتلالها للجزر الإماراتية الثلاث : طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى، ورفض هذه الدولة القبول بمبدأ المفاوضات الثنائية أو الذهاب إلى محكمة العدل الدولية للبت في أمر احتلالها للجزر ومستقبل هذه الجزر.

التصور الإيراني لأمن الخليج والقائم على أن منطقة الخليج ما هي إلا امتداد لمصالحها الإقليمية، وبالتالي على إيران أن تمد يدها إلى حيث تطول.

ب- المبررات السياسية: أهم الدوافع السياسية التي أدت إلى مضاعفة الإنفاق العسكري الإماراتي تتأتى من محاولات بعض القوى الشيعية التي تعيش على أرض دولة الإمارات، ترى في إيران قوة تعتمد عليها، وما على هذه القوى التي تعيش على أرض الإمارات إلا تنفيذ أجنده إيرانية وفاءً لتحقيق مصالحها في الأرض الإماراتية، كونها ترى ما هي إلا امتداداً للجسم الإيراني في الإمارات، و ترى إيران ضرورة دعمها كونها تعيش في منطقة تعد هي الأخرى امتداد لمصالحها، حيث أن الشيعة في دولة الإمارات ١٦% وفي البحرين ٣٠% والكويت ٧٠% والسعودية ١٧% وقطر ١٠% (مركز

ابن خلدون ، ٢٠٠٧ : ١)، وهذا خلق (رؤية توجسية لدى صانع القرار السياسي الإماراتي ، و هو لاء الشيعة تصاعدت أصواتهم بالإصلاح حيث الدعوة إلى تطبيق المساواة في الوظائف الإدارية و السياسية وغيرها، فالقوات المسلحة تعمل في هذا التوجه معايدة ومساندة لقوات الأمن العام التي عليها حفظ النظام الداخلي، كون تعدد الفئات الآنية يبعث على عدم الاستقرار كون هذه الآنيات تتقل الكثير من التناقضات الموجودة على أرضها الأصلية إلى الدولة التي هاجرت إليها هذا من جهة، وكذلك تعمل القوات المسلحة على صيانة الاستقلال وحفظ كينونته ولتبقي الدولة مهابة الجانب من جهة أخرى.

ج- المبررات الاقتصادية: إن الوفرة الاقتصادية في الموقع الجغرافي لدولة الإمارات يدفع صانع القرار إلى إيجاد القوة وتوفيرها بالقدر الذي ترتفق به القدرة الاقتصادية ودرجة أهميتها، فكلما توفرت القدرة الاقتصادية في مكان ما، توجهت إليها أطماء الدول الكبرى، وبالتالي يرى صانع القرار أنه يجب دفع جزء من عائدات القدرة الاقتصادية، لقاء الحفاظ عليها.

د- المبررات العسكرية: في هذا التوجه نجد، أن هناك رغبة دولة الإمارات في تأكيد إثبات قوتها العسكرية في إطار من التفوق العسكري، و بذلك شراء أحدث الأسلحة من أجل اتخاذ للأمر عدته فيما إذا وقعت يوماً ما مواجهة عسكرية من قبل طرف ما يري سوء بدولة الإمارات العربية المتحدة ويضر بمصالحها والاعتداء على أراضيها.

٤- القيود التي تواجه صانع القرار: من خلال ما سبق نجد دولة الإمارات العربية، تعتمد في خططها العسكرية سياسة ذات بعد دفاعي، كون دولة الإمارات لا تمتلك مقومات السياسة الهجومية، نظراً لقلة عدد السكان بالنسبة لدولة إيران المجاورة الطامعة بالأرض الإماراتية، وكونها لا تمتلك القدرة على التصنيع الصالحي لتغذية الآلة العسكرية الإماراتية، أضف أن دولة الإمارات العربية المتحدة ليس لديها أي أبعاد عدوانية تجاه أية دولة سواء كانت مجاورة غيرها لذا فإن عمليه اتخاذ القرار الإماراتي تحفه عدة عقبات خارجية إقليمية تتبع من الجوار الجغرافي وعقبات دولية تتمثل بالدول الغربية ذات الشوكة العسكرية التي ترى بمنطقة الخليج منطقة مصالح لها، لذا فالقيود على صانع القرار الإماراتي تقيلة تحد من البدائل التي يمكن الاختيار من بينها القرار الصحيح وأهم هذه القيود (الهزيمة، ١٩٩٤: ٢٧١ - ٢٧٢)، هي :

أ- اعتماد دولة الإمارات على السوق العالمية وخاصة أسواق الدول الغربية في قضايا التسليح والتدريب العسكري، وخصوصاً على الولايات المتحدة الأمريكية.

ب- الصعوبات التي تواجه تنفيذ الصفقات التسليحية من قبل جماعات الضغط اليهودية في الولايات المتحدة الأمريكية ، وأية جماعات أخرى لا تود رؤية دولة إمارات قوية مسلحة بأحدى السلاح .

ج- عدم امتلاك المقومات المختلفة للتصنيع الحربي المحلي، مما يجعل عمليات التحديث والتطوير والتسليح للجيش الإماراتي خاضعة لإرادة وشروط الدول المصدرة للسلاح.

د- فقدان حالة التوازن العسكري مع الدول المحيطة بدولة الإمارات وخصوصاً إيران، حيث يمكننا وصف القدرة العسكرية الإماراتية بالضعف من ناحية الكم ، ونوعية التسليح قياساً بدولة إيران ، الأمر الذي جعل من قضية أمن دولة الإمارات خاصة ، ودول الخليج العربية بعامة بمعالجة أهم القضايا التي تؤرق صانع القرار السياسي في دولة الإمارات .

٥- الاعتماد على التسليح الخارجي : هناك العديد من السلبيات التي ترافق عمليات التسليح من الخارج في الدول النامية كلها ودولة الإمارات واحدة منها ، وهذا في اعتقادنا يؤدي إلى تأثيرات بالغة على القرار السياسي الخارجي لدولة الإمارات العربية المتحدة، وأهم هذه السلبيات (الهزيمة، ١٩٩٤: ٢٩٠ - ٢٩١) ، هي :

أ - هناك تحسبات لدى صانع القرار الإماراتي في اعتماده على التسليح الخارجي ، من امتلاع الدول المصدرة للسلاح عن توريد صفقاتها ، خلال الأزمات مما يؤدي إلى مخاطر عسكرية في مقدمتها فشل الدولة في تحقيق أهدافها ، أو عدم تجنب أضرار قد تلحق بها.

ب تحسب من اتجاه الدول المصدرة إلى تحديد نوع الأسلحة ، أو قطع الغيار والذخائر والإمدادات المرسلة نتيجة لحدوث تغيير في سياسة الدول المصدرة للسلاح ، وهذا لا ترغبه أي دولة مستوردة للسلاح ومن بينها دولة الإمارات العربية المتحدة .

ج تحسب من قيام الدول المصدرة في التحكم في السياسة العامة الداخلية والخارجية للدولة المستوردة ، تحقيقاً لمصالحها السياسية والعسكرية والاقتصادية.

د -اطلاع الدول المصدرة على القدرة القتالية والاستعدادات العسكرية للدول المستوردة ، وهذا يؤدي إلى تعريض أمن الدولة المستوردة إلى الخطر خصوصاً في حالة سوء العلاقات بين البلدين.

ه - فقدان الدول المستوردة حرية اختيار السلاح ، لطالما أنها تعتمد في العمليات التسليحية على الخارج.

و -الحيلولة دون استقلال السياسة الخارجية للدولة المستوردة ومنها دولة الإمارات العربية المتحدة ، كون الاعتماد العسكري على دولة مصدرة واحدة، يدفع بالضرورة إلى التحالف معها والالتزام بسياساتها التي تعبّر عن مصالحها.

٦-**القوات المسلحة والسياسة الخارجية :** إن السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة ، أولت القوات المسلحة عناية تامة وأعطتها أهمية قصوى ، وهذا له مبرراته كون القوات المسلحة في أية دولة رمز قوتها ، وللوظائف الكثيرة التي تقع على عاتقها ، وارتباط القوات المسلحة بالسياسة الخارجية ارتباطاً وثيقاً ، وهذا الارتباط يتجلّى في اعتبار القوات المسلحة إحدى أدوات السياسة الخارجية ، والسياسة الخارجية معنية في البحث عن الأسباب كلها التي تدفع بالقوة لقوى القوات المسلحة ، ولهذا الارتباط الوثيق أعطت السياسة الخارجية مجالاً ذا اختصاص عسكري للتمثيل في سفاراتها بالخارج ، فكان الملحقون العسكريون ، وهؤلاء تلقى على عاتقهم كل ما من شأنه يخص القوات المسلحة ، وأما أدوار الملحقيات العسكرية في الخارج والتي تعمل من خلال السفارات فهي:

()
١-**دور الملحقيات المنبثقة عن اتفاقيات دولية :** وتمثل الدور بما يلي

: (<http://www.mokatel.com>)

١- تبادل المعلومات العسكرية ، بما يسهم استمرار حفظ السلام ، ونبذ العنف
٢- حث الدول على تجنب شبكات تجسس داخل الدول الأخرى ، وترك المجال العسكري بـ لمكانياته واتصالاته التعرف على حقيقة الموقف العسكري في الدولة ، وإرسال الملحقين العسكريين تقارير إلى دولهم ، بما يحفظ العلاقات الودية ، ولا يعرض أي دولة لهجوم مفاجئ .

ج- تأكيد التحالفات بين الدول الصديقة ، من أجل توحيد المفاهيم في الأمور العسكرية ، وتبادل المعلومات والزيارات ، ونقل التكنولوجيا ، وتنسيق التدريب المشترك وتأكيد الثقة وما إلى ذلك من سبل التعاون ووجهه .

٢- دور الملحقيات الموثقة عن اهداف وطنية : وقد تمثل الدور بمايلي (الملحقيات العسكرية ، التعليمات الخاصة : ١٠-١) :

- أ- تمثيل القيادة العامة للقوات المسلحة في كل المناسبات الخارجية ذات الأبعاد العسكرية.
- ب- القيام بالاشتراك في كل المعارض العسكرية الخارجية، وإلاطلاع على الجديد في عالم السلاح والقيام بوصيات لصانع القرار في شراء ما يمكنه خدمة القوات المسلحة.
- ج- القيام بعمليات وإجراء مقابلات للأشخاص الذين يمكن استخدامهم في القوات المسلحة ، كعاملين أو مستشارين أو اختصاصيين وغيرهم من تتطلبهم القوات المسلحة من الدول الأخرى.
- د- عقد الاتفاقيات ذات الصفة العسكرية والدخول بمفاوضات لعقد مثل هذه الاتفاقيات.
- هـ- الإشراف على استلام الأسلحة التي تم شراؤها من بلان المنشأ، والعمل على التأكد من صحة السلاح وشروط التسلیم ومدى مطابقتها .
- هـ- حضور المناورات العسكرية في البلاد التي فيها بعثات عسكرية لإلاطلاع على ما هو جديد من خطط عسكرية وغيرها.

٧- المشاركة الإماراتية العسكرية الخارجية : لقد كان لدولة الإمارات العربية المتحدة دور بارز في قطاع الشؤون العسكرية الخارجية ، حيث اتسم دورها بالتعاون الجاد من خلال مجلس التعاون لدول الخليج ست ، وذلك من أجل بناء وتطوير القوى العسكرية الدفاعية بدول المجلس ، وتعزيز التنسيق والتعاون المشترك في جميع المجالات العسكرية ويمكننا بيان ذلك على النحو التالي (الامانة العامة ، ٢٠٠٥ : ١) :

أ- التوقيع على الاتفاقيات الدفاعية : تم التوقيع على اتفاقية الدفاع المشترك لمجلس التعاون لدول الخليج العربية من قبل أصحاب الجلالة والسمو قادة دول المجلس في الدورة الحادية والعشرين ، للمجلس الأعلى التي عقدت في مملكة البحرين بتاريخ ٥ شوال ١٤٢١هـ الموافق ٣١ ديسمبر ٢٠٠٠م ، وقد جاءت الاتفاقية تتوسعاً لسنوات من التعاون العسكري وبلورة لأطره ومنطقاته وأهدافه ، وتأكيدها لعزمه دول المجلس على الدفاع الجماعي ضد أي خطر يهدد أيًّا منها ، كما تضمنت الاتفاقية من بين أمور عدة ، إنشاء مجلس للدفاع المشترك ولجنة عسكرية عليا تتبع عنه، وتم وضع الأنظمة الخاصة بكل منها وآلية عمله .

ب- المشاركة في إنشاء قوة درع الجزيرة ودعمها : يعَد شكل قوة درع الجزيرة في مقدمة المجالات التي بدأ التعاون العسكري بها ، إذ قرر المجلس الأعلى في دورته الثالثة المنعقدة في مملكة البحرين تاريخ ٢٣ محرم ١٤٠٣ هـ الموافق ١٩٨٢ م ، الموافقة على إنشاء

هذه القوة ، وتم تكامل تواجد القوة في مقرها بمدينة حفر الباطن في المملكة العربية السعودية في ١٥ أكتوبر ١٩٨٥ م ، كما بدأت الدراسات الخاصة بتطوير قوة درع الجزيرة في عام ١٩٩٠ م وعلى ضوئها تم تطوير القوة إلى فرقة مشاة آلية بكمال إسادها .

ـ المشاركة في المشاريع العسكرية المشتركة : أقر المجلس الأعلى في دورته التي عقدت في مسقط بتاريخ ١٢ رجب ١٤١٥ هـ الموافق ٤ فبراير ١٩٩٥ م الدراسات المتعلقة بمشروع حزام التعاون والاتصالات المؤمنة والخطوات التنفيذية لهما ، ويهدف المشروع إلى ربط مراكز عمليات القوات الجوية والدفاع الجوي بدول المجلس آلية ، وبدأ تشغيل المرحلة الأولى في نهاية شهر ديسمبر ٢٠٠١ م ، كما وبهدف المشروع إلى ربط القوات المسلحة في دول المجلس بشبكة اتصالات مؤمنة ، وذلك من خلال إقامة كيبل ألياف بصريّة ، وقد بدأ تشغيل المشروع بتاريخ ٢٨ يونيو ٢٠٠٠ م .

ـ المشاركة في عملية توحيد الأسس والمفاهيم : حظي هذا الجانب باهتمام كبير ومبكر ، منذ بدء التعاون العسكري بهدف زيادة التكافف ، وتسهيل تبادل المساندة والاستفادة المتبادلة من الإمكانيات المتوفرة في دول المجلس ، وقد شمل ذلك جانبين رئисيين هما :

ـ المشاركة في التمارين المشتركة : وقد بدأت التمارين المشتركة بتمارين ثنائية وثلاثية بحرية وجوية ، ووصلت إلى تنفيذ تمارين جوية مشتركة وتمارين بحرية بين دول المجلس كلها بصورة سنوية ، كما يتم إجراء تمرين بري كبير بمشاركة قوة درع الجزيرة كل سنتين بالتناوب بين دول المجلس .

ـ المشاركة بالدراسات والمناهج العسكرية فقد تم توحيد أكثر من (١٠٠) كراس عسكري ، كما تم توحيد أكثر من (١٠٠) منهج من مناهج الدورات العسكرية المختلفة لمدارس ومراكز التدريب العسكري في دول المجلس .

وأخيراً أن السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة أولت القوات المسلحة اهتماماً بالغاً وذلك من أجل حماية الدولة وترابها الوطني بعامة ، وتراب دول مجلس التعاون والدول العربية الأخرى إذا طلب منها ذلك ، وصد الهجمات التي قد تخترق أمنها الداخلي واحتلال أجزاء من أراضيها، وإذا ما تناولنا السياسة الخارجية لأي دولة نجد في مقدمة أهدافها الحفاظ على كيانها السياسي وصيانته استقلالها، وهذه من المهام الأساسية التي على القوات المسلحة القيام بها ، من هنا نجد السياسات الخارجية في كل دول العالم تتطلع إلى القوات المسلحة وتجعلها أداة من أدواتها تحقق بها أهدافها، وهل هناك هدف أعلى من هدف الحفاظ على الكيان السياسي وصيانته استقلاله؟!

المبحث الثاني :

ديمغرافية الموضع والسياسة الخارجية

إن أهمية السكان في السياسة الخارجية ، تأتي من كون السياسة الخارجية من صنع أفراد رسميين من السكان ويمثلون الدولة، وهؤلاء يعرفون بصنع القرار، في حين يقع على جزء آخر منهم تنفيذ أهداف السياسة الخارجية ، ويعتبرون أدوات تنفيذية لـ القوات المسلحة التي تعد أداة فاعلة قد يلوح صانع القرار باستخدامها وقد تستخدم . ويمكننا القول إن السكان هم الفاعلون الرئيسيون في السياسة الخارجية إعداداً وتخطيطاً وتنفيذًا، وتقع على كاهلهم فشلها ونجاحها، فالسكان كماً ونوعاً هم عmad الأمة، ويدها العاملة في الحقل والمنجم والمصنع، ويدها الباطشة في ميدان القتال، من هنا كان اهتمام المشغليين بعلم السياسة وفنون القتال بالعامل السكاني كمًّا ونوعاً والمرحلة العمرية والتوزيع الجغرافي، وهي العوامل التي تدخل في حساب القوة القومية للدولة، وبالرغم من أن العدد الكبير للسكان لا يضمن التفوق والنفوذ الدولي، فإن الدول ذات العدد السكاني الصغير بالنسبة إلى مساحة الدولة تفقد في العادة ميزات كثيرة، وما يمنح الدولة ميزة القوة من ناحية السكان هو التماสak الاجتماعي والتعليم والتأهيل وتتوفر الكفايات وتوزيع المهارات، وخلاف ذلك إذا ما حل ال خلل في السكان فإنه يصبح عاملًّا من عوامل ضعف الدولة.

إن المعطيات المتقدمة عن سكان دولة الإمارات العربية المتحدة، والتي بدورها قدمت لصانع القرار الإمارati عدة أفكار ، صاغ منها مدركاته السياسية، مما استدعته لإعادة مراجعة تقوم على أساس تشخيص المشكلات التي تحول دون تنمية حقيقة تحقق إيجابيات لصالح الدولة هذا من جهة، كما أن العمالة الوافدة (غير المواطنين) أخذوا يشكلون ناقوس خطر يدق في عالم دولة الإمارات، وتوخياً لتحقيق أهداف هذا المبحث فإننا سنتناول ذلك من خلال المطلبين الرئيسين التاليين:

المطلب الأول: تربية القوى الوطنية والسياسة الخارجية .

المطلب الثاني : العمالة الوافدة والسياسة الخارجية .

المطلب الاول :

تنمية القوى الوطنية والسياسة الخارجية

إن مساهمة السكان في قوة الدولة له شأن مهم ، إذ إن الدولة القوية بلا شك يكون سكانها أقوياء ، وتناسب قوة الدولة طردياً مع قوة السكان وفي مختلف المجالات ، والقوة هنا تفسر بالقدرة على امتلاكها من كل الجوانب ، وخاصة الجانب العلمي لأن المواطن الذي يعمل على بصيرة خلاف من يعمل على هواه ، وفي هذا المجال فإن الدولة تقوم بتنمية القوى البشرية من خلال جانبين : الأول قدرة الدولة على المساهمة في بناء العنصر وإعداده إعداداً جيداً قبل دخوله سوق الانتاج ، وما الثاني فيعتمد على قدرة الدولة في التنمية التوعوية للعنصر السكاني حتى يتمكن من تفهم دوره في بناء قوة الدولة من خلال انخراطه في سوق العمل والانتاج ، وهذا المطلب سنتن اوله في فقرات ثلاثة هي :

- أولاً : التنمية العددية للقوى البشرية .
- ثانياً : التنمية التوعوية للقوى البشرية .
- ثالثاً : تنمية مهارات القوى البشرية .

أولاً: التنمية العددية للقوى البشرية : مما يجدر ذكره أن القوى البشرية في الدولة بشكل عام تكون محط دراسة السياسة الداخلية للدولة ، إلا أنها في هذا المقام علينا أن نبين أن هناك علاقة قائمة بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية في أي دولة من الدول ويتصلان معاً اتصالاً وثيقاً ، وأي طارئ على ساحة السياسة الداخلية تتأثر بها السياسة الخارجية ، فالعلاقة بين الاستقرار الداخلي والاستمرارية السياسية من ناحية ، والسياسة الخارجية من ناحية أخرى ذات علاقة وثيقة جداً ، وبصفة عامة يمكننا القول : إن العلاقة القائمة بينها هي علاقة طردية ، أي أن الاستقرار والاستمرارية السياسية يؤديان إلى سياسة خارجية واضحة المعالم محددة لأهداف ، وفي غيابهما يصعب صنع وتنفيذ سياسة خارجية فعالة ومؤثرة ، وإن كانت القوى البشرية داخل الدولة من اختصاص السياسة الداخلية فلوجود العلاقة كما أشرنا القائمة بينهما نستطيع القول : إن القوى البشرية كلما ارتفعت في سلم الوعي الإنساني كلما كانت سياسة الدولة الداخلية ناجحة وبدورها تعطي زخماً لا بأس به لتأسيس وتحفيظ وتنفيذ سياسة خارجية ناجحة أيضاً (الهزامية ، ٢٠٠٤، ٢٦) ، ومما يجدر ذكره أيضاً أن الأوضاع السكانية تتأثر بسياسات وخطط التنمية في الدولة أن نجاح هذه السياسات والخطط التنموية ينعكس بدوره على خلق الفرد القادر على القيام بكافة مسؤولياته خيراً، وتنعكس على الحالة والأوضاع السكانية من جميع جوانبها المختلفة والمتنوعة، وتؤدي أيضاً إلى إيجاد أفراد يتحلىون بسلوك وأداء حسن لم يكن موجوداً من قبل .

إن عملية الحياة لم توقف يوماً ، ولذا صاحب هذا الاستمرار تطوير في الأداء الاقتصادي والاجتماعي تبعاً لتطورات النسق الاجتماعي، ومع ظهور أنشطة اقتصادية واجتماعية جديدة ومتطرفة رافقها أنماط من القوى العاملة التي تناسب كماً ونوعاً مع تلك الأنشطة، ومن المعروف لدى الجميع أن النمو السكاني في أي دولة من دول العالم هي محصلة الفارق بين مع دلات المواليد ومعدل الوفيات، إلا أن دولة الإمارات العربية المتحدة غالباً دول الخليج ، لها وضع آخر ومميز فيضاف إليها عامل الهجرة المؤقتة التي تأتي إلى البلاد بطلب الحصول على معاش حيث الثروة والمتمثلة بالنفط الذي ترعرع به أرض دولة الإمارات وبقية دول الخليج العربي.

لقد قامت دولة الإمارات العربية المتحدة بعدة فعاليات وإجراءات من شأنها الارتفاع بعنصر السكان لكون السكان ، هو عماد القوة والضعف في الدولة . ومن خلال الرؤية السياسية لصانع القرار فإن دولة الإمارات العربية المتحدة قامت بعدة إجراءات تهدف إلى الارتفاع بعنصر السكاني وزيادته العددية وتتمثل هذه الإجراءات في التالي:

١ - زيادة العدد السكاني : انطلاقاً من رؤية صانع القرار في دولة اإلمارات العربية المتحدة والقائمة على ضرورة بناء الإنسان الاماراتي وزيادة اعداده إذ جاء قول صانع القرار الأول الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان على النحو التالي : (إن عزة الشباب عزة الوطن ، وسعادتي في سعادة الشباب) (<http://www.hhszayed.com>) ، ومقوله الشيخ خليفة بن زايد آنهيان : (إن بناء الإنسان هو الهدف الأساسي الذي نبذل كل جهد من أجل تحقيقه)

(<http://www.uaekhalifa.com>)، وانطلاقاً من هاتين المقولتين فقد أنشأ صندوق الزواج بمرسوم اتحادي في عام ١٩٩٢ ومن اهدافه (<http://www.zawaj.ae>):

أ - تشجيع زواج المواطنين من المواطنين في دولة اإلمارات ، وهذا بدوره يؤدي إلى تخفيف من الوطأة الاجتماعية ، وذلك بتقليل اعداد العنوسة في دولة الإمارات ، أضف إلى ذلك إيجاد عنصر سكاني وطني .

ب - تقديم المنح المالية لمواطني من ذوي الإمكانيات المحدودة لإعانتهم على تحمل تكاليف الزواج ، وهذا يسهم في إيجاد دافعية ورغبة أمام الشباب الذين قد تعيقهم مثل هذه التكاليف ، كما يشجع الزواج لدى فئة الشباب وهو صغار السن ، وبالتالي يكون الجيل الذي يلد من شباب أكثر قدرة وقوامة جسمية .

ج-الحد من ظاهرة الزواج من أجنبيات والتوعية من آثارها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وهذا من شأنه عدم توزيع عواطف الجيل من أب مواطن وام أجنبية، وهذا له من اإيجابيات ما يفوق عواطف شاب موزعة بين أب مواطن وأم أجنبية .

د-المشاركة في تحقيق الاستقرار العائلي للمجتمع ، والقيام بحملات التوعية الدينية والثقافية والاجتماعية والسلوكية تنفيذاً للسياسة الاجتماعية والسكانية للدولة وذلك بالتنسيق مع الوزارات

والجهات المختصة . (صندوق الزواج ، ٢٠٠٩) ان هذا الصندوق قدم للشباب دوافع للاقبال على الزواج ، واصبح الشاب الاماراتي يتزوج مبكراً مما يؤدي الى كثرة الانجاب والتي تصب في نهاية الأمر في خانة تزايد عدد السكان ، هذا ويمكننا ملاحظة ماقدمه الصندوق منذ تأسيسه في عام ١٩٩٢ أكثر من (٧٥,٥٧٩) الف مواطن بمبلغ إجمالي بلغ ٤ مليارات و ٨٢٠ مليون و ٤٨ ألف درهم (إدارة الاعلام الخارجي ، ٢٠٠٩: ٣٢٧) ، إن هذا الاهتمام لم يأت من فراغ بل جاء من إدراك صانع القرار الأول بأن الزيادة العددية في السكان يكسب الدولة القوة والمنعة ، امام كل من تسول له نفسه بسوء خارج حدود دولة الامارات ، وكذلك من هم في الداخل من الجاليات غير المواطن في دولة الامارات ، إن زيادة الأعداد السكانية على هذه الصورة التي ستتحقق رعاية اجتماعية مبكرة ، إذ تمتد خدمات وزارة الشؤون الاجتماعية في قطاع الرعاية الاجتماعية الى جميع مناطق الدولة ، وتشمل قطاعات واسعة من كبار السن والارامل والمطلقات والإيتام ومجهولي الوالدين والمعاقين والأحداث وغيرهم من الفئات الاجتماعية المحتاجة ، وبلغت ميزانية وزارة الشؤون الاجتماعية مليار و ٣٥٠ مليون درهم في العام ٢٠٠٧ ، من بينها مليار و ١٥٠ مليون درهم للمساعدات الاجتماعية ، وبذلت وزارة الشؤون الاجتماعية في تطبيق مشروع صندوق دعم العمل الاجتماعي ، الذي وافق عليه مجلس الوزراء بهدف توفير التمويل اللازم لدعم مشروعات التنمية والرعاية الاجتماعية ، من خلال تشجيع الهيئات الحكومية والأهلية والقطاع الخاص للمشاركة في إقامة المؤسسات الاجتماعية والتنموية . (إدارة الاعلام الخارجي، ٢٠٠٨ : ٣١٠) .

٢-الاهتمام بالشؤون الصحية: وهذا من شأنه خلق المواطن السليم الصحيح قادر على العطاء، كون الشأن الصحي يلعب دوراً بارزاً في أداء المواطن وإعانته على القيام بمسؤولياته الموكولة إليه، لذا قامت حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة بالتركيز على الرعاية الصحية للحامل والمولود ، وتوفير كل اللقاحات الضرورية له، ويتبين هذا الدور من قلة أعداد النساء الحوامل اللواتي يتوفاهن الأجل عند الولادة ، وقلة عدد الوفيات بين المواليد، وقد قامت الدولة ببناء المستشفيات التي وصل عددهم إلى ٦٥ مستشفى من بينها ١٤ مستشفى حكومياً وأكثر من ١٥٠ مركزاً للرعاية الصحية الأولية ، والعيادات بالإضافة إلى ١١ مركزاً رئيسياً للصحة المدرسية و ١٠ مراكز لرعاية الأمومة والطفولة، و ١١٠ وحدات متخصصة للأمومة والطفولة داخل المستشفيات ومراكز الرعاية الصحية الأولية (إدارة الاعلام ، ٢٠٠٩: ٢٦٧) إن دولة الإمارات العربية المتحدة وفرت فيها أحدث الأجهزة والمعدات وأفضل الأطباء، وقد عملت دولة الإمارات منذ قيامها في العام ١٩٧١ . على توفير خدمات صحية عالية المستوى ، شملت الخدمات العلاجية والوقائية والتعزيزية ، با لإضافة إلى تنفيذ برامج استراتيجية لمكافحة الأمراض المزمنة والساربة ورعاية الطفولة والأمومة . وانتشرت في جميع مستشفيات الدولة المراكز التخصصية والوحدات التشخيصية العلاجية مثل وحدة جراحة القلب المفتوح ، وزراعة الأعضاء ، ووحدة الاستئصال الدموي لمرضى الفشل الكلوي ، ووحدة الطب

النوعي ، والمناظير الجراحية ، ووحدات علاج السكري ، وأولت لأقسام التخصصية الأخرى ، وأولت وزارة الصحة أهمية خاصة لتطوير قدرات الكوادر المواطنـة ، ووصل عدد المعالجين بمستشفيات وزارة الصحة خلال ٢٠٠٦ أكثر من مليون و٨٠٠ ألف مريض ، وعدد الأسرة إلى ٢٠٨٤ سريراً ، وعدد الأطباء والفنـيين إلى ٤٤٥٠ طبياً وفنياً ، فيما بلغ عدد العمليات الجراحية التي أجريت بمستشفيات الـوزارة ٣٠ الف و٩٣٦ عملية بـنهاية العام ٢٠٠٦ (إدراة الاعلام ، ٢٠٠٨ : ٢٧٨) ، أضـف إلى إن دولة الإـمارات العربية المتـحدة اهـتمـت بالـشأن الطـبـي من خـلال إـرسـالـها بـعـثـات درـاسـية فيـ الطـبـ وـغـيرـهـ ذاتـ العـلـاقـةـ بـهـذـاـ الشـأنـ . أـضـفـ إلىـ إنـ دـولـةـ الـإـمـارـاتـ الـعـربـيـةـ المتـحدـةـ قدـ عـمـلـتـ عـلـىـ اـسـقـطـابـ اـعـدـادـ كـبـيرـةـ مـنـ اـطـبـاءـ ذـوـيـ الـاخـصـاصـ مـنـ الدـوـلـ الـعـربـيـةـ وـغـيرـهـ الـذـينـ تـحـاجـجـهـمـ الـمـسـتـشـفـيـاتـ وـالـمـرـاكـزـ الصـحـيـةـ فـيـ دـولـةـ الـإـمـارـاتـ ، فـضـلـاًـ عـنـ اـسـقـطـابـهـاـ عـلـىـ اـعـدـادـ دـغـفـيـةـ مـنـ الـمـرـضـيـنـ لـلـوـفـاءـ بـحـاجـةـ مـسـتـشـفـيـاتـ الدـوـلـةـ ، إـنـ دـولـةـ الـإـمـارـاتـ وـهـيـ سـاعـيـةـ فـيـ هـذـاـ المـسـعـىـ الـنـاجـمـ عـنـ قـنـاعـةـ تـامـةـ تـرـىـ بـأـنـ الـمـوـاطـنـ الـصـحـيـحـ السـلـيمـ مـنـ الـأـمـرـاـضـ وـغـيرـهـ يـكـونـ أـدـاـةـ بـنـاءـ لـلـدـوـلـةـ وـمـؤـسـسـاتـهـاـ فـيـ حـيـنـ أـنـ الـمـوـاطـنـ الـمـرـيـضـ سـيـكـونـ عـالـةـ عـلـىـ الدـوـلـةـ وـمـؤـسـسـاتـهـاـ ، مـنـ هـنـاـ جـاءـ اـهـتمـامـ صـانـعـ الـقـرـارـاتـ فـيـ دـولـةـ الـإـمـارـاتـ الـعـربـيـةـ المتـحدـةـ بـالـجـانـبـ الصـحـيـ .

ثـانـياـ : التـنـمـيـةـ التـوـعـويـةـ لـلـعـنـصـرـ الـبـشـريـ : إـنـ الـعـنـصـرـ السـكـانـيـ يـبـقـىـ مـادـةـ خـامـلـةـ إـذـاـ مـاـ اـفـقـدـ الـجـانـبـ التـوـعـويـ ، كـونـ الـإـنـسـانـ عـنـدـهـ يـعـمـلـ كـاـلـآـلـهـ شـغـلـهـ الـوـحـيدـ اـنـ يـقـضـيـ وـقـتـهـ طـيـلـةـ يـوـمـهـ حـتـىـ يـتـسـنـىـ لـهـ الـحـصـولـ عـلـىـ مـاـهـيـةـ نـقـديـةـ يـنـفـقـهـاـ فـيـ شـوـؤـنـ حـيـاتـهـ ، وـاـمـاـ إـذـاـ سـلـحـ هـذـاـ الـمـوـاطـنـ بـالـوـعـيـ فـلـسـانـ حـالـهـ يـقـولـ : لـمـاـ اـعـمـلـ ؟ وـمـاـ مـتـطلـبـاتـ شـوـؤـنـ الـعـمـلـ ؟ وـمـتـطلـبـاتـ الـاـرـتـقاءـ بـالـوـظـيفـةـ ، وـدـقـةـ الـصـنـاعـةـ وـغـيرـهـ مـنـ هـذـهـ اـسـئـلةـ ، فـهـوـ بـلـاـ شـكـ يـغـدوـ عـامـلاـ نـاجـحاـ وـيـرـتـقـيـ بـمـسـتـوـاهـ الـعـلـمـيـ وـ أـدـائـهـ الـوـظـيفـيـ ، وـهـذـاـ يـؤـدـيـ بـالـنـتـيـجـةـ إـلـىـ حـسـنـ الـادـاءـ فـيـ المـوـقـعـ الـذـيـ يـعـمـلـ فـيـهـ ، وـاـنـطـلـاقـاـ مـنـ الـاـهـدـافـ الـتـيـ تـرـسـمـهـ دـولـةـ الـإـمـارـاتـ الـعـربـيـةـ المتـحدـةـ فـقـدـ اـولـتـ هـذـاـ الـجـانـبـ غـايـةـ مـنـ الـاـهـمـيـةـ وـيـرـزـ ذـلـكـ مـنـ خـلالـ مـاـيـلـيـ :

١ - محـارـبةـ الـأـمـيـةـ : لـقـدـ كـانـ اـهـتمـامـ صـانـعـ الـقـرـارـ اـلـإـمـارـاتـيـ فـيـ التـنـمـيـةـ السـكـانـيـةـ كـ اـهـتمـامـهـ بـالـعـدـدـ السـكـانـيـ ، وـهـذـاـ مـاـ نـجـدـهـ فـيـ إـعـطـاءـ أـوـلـويـاتـ لـلـنـهـوـضـ بـالـنـوـعـيـةـ السـكـانـيـةـ وـكـانـ ذـلـكـ فـيـ اـتـجـاهـ مـحـارـبةـ الـأـمـيـةـ الـتـيـ نقـشتـ فـيـ صـفـوفـ الـشـعـوبـ الـعـرـبـيـةـ بـعـامـةـ وـسـكـانـ دـولـةـ الـإـمـارـاتـ الـعـربـيـةـ المتـحدـةـ بـخـاصـةـ، وـأـنـ صـانـعـ الـقـرـارـ فـيـ دـولـةـ الـإـمـارـاتـ الـعـربـيـةـ المتـحدـةـ أـدـرـكـ أـنـ الـكـثـرـ الـجـاهـلـةـ عـبـءـ ثـقـيلـ عـلـىـ كـاهـلـ الـأـمـةـ وـجـزـءـ مـنـفـصـلـ عـنـ كـيـانـ الـدـوـلـةـ السـيـاسـيـ، وـأـنـ هـذـهـ فـئـةـ مـحـرـومـةـ مـنـ تـقـهـمـ حـسـارـةـ أـمـتهاـ وـمـشـارـكـتهاـ فـيـ أـرـائـهـاـ وـعـوـاطـفـهـاـ وـأـمـانـيـهـاـ الـقـومـيـةـ وـتـقـهـمـ أـصـولـ دـينـهـاـ، لـذـاـ نـظـرـ صـانـعـ الـقـرـارـ فـيـ دـولـةـ الـإـمـارـاتـ الـعـربـيـةـ المتـحدـةـ إـلـىـ عـدـ الـأـمـيـةـ مـرـضاـ خـطـيرـاـ يـهدـدـ جـسـمـ الـدـوـلـةـ السـيـاسـيـ، وـمـنـ خـلالـ هـذـهـ الـمـدـرـكـاتـ تـمـتـ مـحـارـبةـ الـأـمـيـةـ مـنـ خـلالـ وـضـعـ اـسـتـراتـيـجـيـةـ وـاضـحةـ الـمـعـالـمـ تـضـمـنـتـ جـانـبـيـنـ الـأـوـلـيـ :

ا- الجانب الوقائي : وقد انصب هذا على الوقاية من الأمية من سن مبكرة إذ سعت دولة الإمارات إلى الاهتمام بالتعليم الأساسي والتأكيد على حق المواطنين بالتعليم والإشارة إلى ذلك في دستور الدولة ، لذا فتحت المدارس على اختلاف مستوياتها، ورياض الأطفال والجامعات، وحققت مسيرة التعليم العام والجامعة قفازات نوعية وكمية كبيرتين في وضع البرامج والاستراتيجيات لتنفيذ أفضل التجارب المعتمد بها دولياً لرفع مستوى جودة التعليم والتحول من أساليب التعليم التقليدية التي تعتمد على التقليد إلى اتباع مسائل ومناهج حديثة تؤدي إلى نظام تعليمي متطور ومتوازن يواكب المعايير العالمية. وبلغ عدد المدارس في الدولة ٧٥٩ مدرسة حكومية تضم ٢٧٥ ألف طالب وطالبة ويعمل بها نحو ٢٩ ألف معلم ومعلمة وإداري و ٥٠٠ مدرسة خاصة تضم ٣٧٣ ألف طالب وطالبة وي العمل فيها ٤٣ ألف معلم ومعلمة وإداري حسب الإحصاءات للعام الدراسي ٢٠٠٨ / ٢٠٠٩ ومقارنة مع ٧٤ مدرسة حكومية في عام ١٩٧٢ كانت تضم ٣٢ ألف و ٨٠٠ طالب وطالبة فقط ، وأنشئ جامعة دولة الإمارات في عام ١٩٧٧ كأول مؤسسة للتعليم العالي في البلاد . تبعها افتتاح العشرات من الجامعات ومؤسسات التعليم العالي الحكومية في جميع مناطق الدولة، إضافة إلى ٤٤ مؤسسة للتعليم العالي الخاص المعترف بها، بلغ عدد المقيدين فيها للعام الجامعي (٢٠٠٧/٢٠٠٨) ٤٦ ألفاً و ٥١٩ طالباً وطالبة. (ادارة الاعلام ، ٢٠٠٩: ٢٩٤) ، إن دولة الإمارات سعت إلى استقدام الخبراء من الدول العربية في مجال التعليم ، حيث قامت وزارة التربية والتعليم عن طريق ملقيها الثقافيين في السفارات التابعة للدولة في الدول العربية إلى اختيار ذوي الأهلية التعليمية من المتقدمين بعد كل إعلان عن حاجة الدول لمثل هؤلاء المدرسين ، كما راعت دولة الإمارات اختيار من لهم خبرة تعليمية كافية وذلك من أجل الوصول بالنساء في دولة الإمارات إلى درجات متقدمة من العلم واكتساب المعارف .

ب-الجانب العلاجي : وقد انصب الدور الحكومي على محاربة الأمية لدى كبار السن ، وذلك بفتح دور محو الأمية ، ووضع حواجز للتعليم حتى لا يتم التسرب من المدارس لأولئك الذين يطمعون بجمع المال مبكراً ، أضاف إلى أن هذه الحواجز تجعل الطالب يواصل تعليمه في الجامعات كونها تدفعه إلى عدم التفكير بالمال الذي يحتاجه للإنفاق على التعليم ، لطالما أن الدولة تهيئ له ، إضافة إلى أن هذه الحواجز تدفع الطلبة إلى التنافس ، لأن نظام البعثات يجعل الطلبة يتنا夙ون للفوز بها حيث يمكننا القول : أن هذا الجانب يهدف إلى تطهير المجتمع من داء الأمية على اعتبار الاهتمام بتعليم هذه الفئة مكملاً للجهود في التعليم في سن مبكر ، إن خلق فئة متعلمة من الآباء والأمهات يؤدي في نهاية الأمر إلى متابعة تعليم أبنائهم في البيت ، با إضافة إلى وضعهم في مكانة القدوة لأنهم على اعتبارهم اكتسبوا المعرف في سن متقدمة .

٢ - التطوير التربوي : اذا كان صانع القرار الإماراتي قد عالج ظاهرة الأمية معالجة ترقى وطموحة الدولة ، فإن اهتمامه لم يخرب يوماً من أيام ، فقد عمل على زيادة الوعي الوطني من خلال الدور

التربوي المعمول به بدولة الإمارات ، فكان شغله الشاغل ، في إطار الاهتمام بنوعية التعليم وتوفير الكوادر المتخصصة ، إذ أصدر الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة ، في ٥ يوليو ٢٠٠٧ قوانين بإنشاء كلية الإمارات للتطوير التربوي ، يكون مقرها الرئيس إمارة أبوظبي ، ويجوز بقرار من مجلس أبوظبي للتعليم ان تتشكل فروعا لها داخل الامارة وخارجها ، وتهدف الكلية الى الاس هام في التميز ا لأكاديمي ومنح الشهادات العلمية وذلك من خلال طرح برامج عالية الجودة لإعداد المدرسين ومديري المدارس في الدولة ومنطقة الخليج ومنطقة الشرق الأوسط ، وت منح الكلية الشهادات المهنية والدرجات العلمية بمستوى الدرجة الجامعية الاولى للمدرسين والقيادات ا للتربية للمشرفين ورؤساء الأقسام ومديري المدارس والشهادات المتقدمة والدرجات الجامعية العليا الماجستير والدكتوراه ، وذلك وفقا للسياسات والقواعد واللوائح والإجراءات ا لأكاديمية المعمول بها . وقد بلغ عدد المستفيدين من برنامج التدريب التي نظمتها الكلية منذ انشائها اكثرا من ١٢٠٠ من مديري ومديرات المدارس ومساعديهم الذين تلقوا دورات في اللغة ا لإنجليزية ، ومهارات القيادة والتخطيط الاستراتيجي ، وتحقيق عناصر الجودة والإبداع المطلوبة ، بحيث تكون رؤية ورسالة الادارة مبسطة وواضحة ، ليتمكنوا من قيادة مدارسهم . وشهد الفريق أول سمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان ولـي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة ، في ١١ سبتمبر ٢٠٠٧ ، حفل تخريج ٢٤ طالبا وطالبة من الدفعة ا لأولى من برامج الماجستير في القيادة التربوية بجامعة زايد ، الذي يهدف إلى إعداد القيادات الوطنية المؤهلة في المجالات كافة ، وتركز مناهج هذا البرنامج ، الذي يتم تنفيذه بالتعاون مع جامعة واشنطن بمدينة سياتل التي تعد افضل الجامعات الامريكية في مجال التربية والتعليم ، على تنمية مهارات القيادة والابتكار والإبداع وتحقيق الامتياز والتميز في العمل ، من خلال برنامج سياسي معد لتطوير التعليم وتنمية المهارات وصقل القدرات ، وذلك من خلال طرحه العديد من الأسس والعناصر التربوية ووسائل التقنيات الحديثة في التعليم (ادارة الاعلام ، ٢٠٠٨ : ٢٩٠ - ٢٩١) .

ثانيا- تنمية مهارات القوى البشرية : من المعلوم أن التركيب العمرى للسكان يتربع عليه دور مهم في تحديد مهام الفئات السكانية في الحياة السياسية والاقتصادية والقيادات في الحياة الاجتماعية للدولة، وهذا بدوره يستند إلى معرفة حجم الفئة القادرة على العمل الاقتصادي، والقيام بمهام الدفاع عن البلاد عسكرياً، وقد أشارت التوزيعات العمرية في دولة الإمارات إلى ضرورة القيام بدور مهم في مجال المهن والمهارات الوطنية ، وهذا بدوره ينعكس على حركة السياسة الخارجية للدولة ويتمثل ذلك بما يلي (<http://www.uaekhalifa.com>) :

- إيقاف ظاهرة اجتذاب أعداد جديدة من الأيدي العاملة الأجنبية التي تساهم في العادة في مشاريع التنمية والخدمات.

- إيقاف ظاهرة التأثير في النظام الاجتماعي لدولة الإمارات ، وذلك بإدخال قيم وأعراف وتقاليд غريبة عنه تتنافى مع الدين وقواعده وسلوكيات المجتمع نفسه.

- توفير فوة مالية لقاء عمل تلك الأعداد، وخصوصاً في المراحل الأولى التي يتم فيها إقامة البنية التحتية للمشاريع وحتى وقت إنتاجها.

لقد أدرك صانع القرار في دولة الإمارات العربية المتحدة قيام بعده إجراءات تتعلق بالسكان للارتفاع بالمهارات الوطنية وتتمثل هذه بما يلي (<http://wwwuaekhalifa.com>) :

١- إدخال التعليم المهني إلى جانب التعليم الأكاديمي في دولة الإمارات العربية المتحدة وذلك بإنشاء المعاهد المتخصصة بهذا الجانب التعليمي.

٢- عقد دورات في المعاهد الغرض منها ، الارتفاع وتحسين جانب المهارات الوطنية ، وذلك من خلال برامج معدة لهذه الغاية، واستقطاب خبراء من داخل الدولة وخارجها .

٣- إرسال الطلبة إلى الخارج لدراسة التخصصات التي تحتاجها الدولة، ومن ثم قيام هؤلاء الخريجين بعمليات التدريب والتأهيل ، لأصحاب المهارات التي تحتاج إلى تنمية وزيادة المهارات المنماه.

٤- تكليف الملحقيات الثقافية في الخارج البحث عما هو جديد ، يصلح لرفع كفاءة السكان ومهاراتهم المهنية .

٥- الاشتراك في كل المؤتمرات والندوات وورشات العمل في الخارج ، بغية تحقيق كفاءة مهاراتية.

٦- استقدام خبراء وأهل اختصاص لتقديم محاضرات في كل الورشات والدورات التدريبية ، التي يتم عقدها من قبل المؤسسات الرسمية وغير الرسمية داخل دولة الإمارات العربية المتحدة .

إن اهتمام صانع القرار الإماراتي بتقوية الجبهة الداخلية ديمغرافيًّا له نتائج إيجابية واضحة ، إذ أدى إلى دفع عجلة النمو والتقدم خطوات كبيرة للامام ، وخاصة في عملية تعزيز القوى البشرية وتنسيطها من النواحي الاقتصادية ، الامر الذي انعكس على اقتصاد دولة الإمارات ، فساهمت القوى البشرية مساهمة فعلية في بناء دولة الامارات وهذا سنتناوله المطلب التالي .

المطلب الثاني :

العملة الوافدة والسياسة الخارجية

إن الهجرة التي تولت على دولة الإمارات العربية المتحدة لها من المضار الكبير حتى أصبحت عند صناع القرار في دولة الإمارات من موضوعات الحوار العادي وتشكل صلب النقاش عندتناول أوضاع السكان ، ومن الملائم الأساسية لهجرة الوافدين حقيقتهنـ ما : الأولى أن مواطـني الدولة ، والعرب من سكانها إذ أضفـنا الوافـدين العرب صارـوا أقلـية فيها ، وأن الوزـن النـسبي لـهـذه الـاقـلـيـة مـازـالـ فـي تـنـاقـصـ ، وـصـلـ إـلـى حدـودـ تـدـعـوـ الـانـسـانـ لـلـتـسـأـلـ عـنـ الـهـوـيـةـ الـحـضـارـيـةـ لـلـدـوـلـةـ . وأـمـاـ الـحـقـيقـةـ الثـانـيـةـ فـهـيـ تـحـكـمـ الـوـافـدـينـ وـخـاصـةـ اـلـأـسـيـوـيـيـنـ فـيـ كـلـ قـطـاعـاتـ النـشـاطـ الـاـقـتـصـادـيـ وـكـلـ الـمـهـنـ ، وـيـصـلـ الـأـمـرـ إـلـىـ قـرـبـ غـيـابـ موـاطـنـيـ الدـوـلـةـ عـنـ النـشـاطـ الـاـقـتـصـادـيـ فـيـ الـقـطـاعـ الـخـاصـ ، وـأـيـضاـ تـدـلـ الـبـيـانـاتـ الـمـتـوـفـرـةـ عـلـىـ اـسـتـمـرـارـ انـخـافـصـ الـمـسـاـهـمـةـ النـسـبـيـةـ لـلـمـوـاطـنـيـنـ وـالـعـربـ ، فـيـ أـوـجـهـ النـشـاطـ الـاجـتمـاعـيـ الـاـقـتـصـادـيـ وـلـمـ كـانـتـ الـهـوـاجـسـ تـحـومـ حـوـلـ الـمـضـارـ أوـ الـاـثـارـ السـلـبـيـةـ الـتـيـ تـتـرـكـهاـ حـرـكـةـ الـوـافـدـينـ إـلـىـ دـوـلـ الـإـمـارـاتـ الـعـرـبـيـةـ الـمـتـحـدـةـ ، وـتـؤـثـرـ عـلـىـ اـوـضـاعـ السـكـانـ وـقـوـةـ الـعـمـلـ فـيـهاـ ، فـلـاـ بـدـ مـنـ بـيـانـ تـلـكـ الـمـظـاهـرـ الـتـيـ أـدـتـ إـلـىـ تـلـكـ الـهـوـاجـسـ بـاـلـإـضـافـةـ إـلـىـ تـلـكـ السـلـبـيـاتـ الـتـيـ تـمـ ذـكـرـهـاـ فـيـ الـفـصـلـ الثـانـيـ اـمـاـ عـنـ الـهـوـاجـسـ التـالـيـةـ فـقـدـ أـلـوـيـ صـانـعـ الـقـرـارـ مـعـالـجـتهاـ : (صـاـيـغـ ، ١٩٧٩ـ)ـ . ١٦٠-١٥٧ـ)ـ .

١ - ضياع الهوية القومية : وهذا يعني انكشاف الهوية العربية عن دولة الإمارات العربية المتحدة ، ويبدو أن السياسة الانجليزية القديمة بتشجيع الهجرة من شرقى الخليج إلى الإمارات المتصالحة لعزلها عن التيارات القومية العربية ، و إذ تهيئ الظروف الاقتصادية للمهاجرين لاستخدامهم قوة عمل في الحقبة النفطية الجديدة ليؤدي الأمر إلى غلبة المهاجرين على السكان الأصليين في السكان وقلة العمل (فـرـحـانـيـ ، ١٩٨١: ٥٨-٦١ـ) ، وإذا كانت اللغة العربية هي الوعاء الأساسي والعنوان الكبير للقومية العربية فهي تتلقى ضربات قوية في التعامل اليومي في الإمارات سواء في التخاطب مع فئة خدم المنازل وخاصة خطاب ا لمربيات مع الأطفال ، وفي الأسواق وكافة منافذ الخدمات ، ومظهر ذلك تطوير العربي لغته لنوع من العربية المجهنة أو المكسرة وهذا في حد ذاته قد يؤدي إلى تمييع الجانب الحضاري ل لأمة على أقل تقدير ، والطابع القومي هذا له امتداد سياسي محض إذ تعد القومية هي بمثابة الرابطة التي تربط دول النظام الاصلي العربي معاً ، فإذا تم تهميش هذه الرابطة يعني الفلتان لهذا النظام وتفتت أواصر التقاء دولة معاً ، ما يشكل هدف القوى الطامعة بالوطن العربي ، لذا فهم يلجأون إلى ذهاب هذه الرابطة من بين سكان هذه الدولة أو تلك فإذا تم لهم ذلك اتجهوا إلى دولة أخرى وهكذا حتى ينحصر الغطاء القومي عن كل النظام الإقليمي العربي .

٢ - المساهمة في عمليات التنمية : إن مجتمع الدولة يشكل أهم جوانب التنمية الاجتماعية المتطورة بين أفراد السكان في مجتمع أي دولة ، يتبنون من خلالها أهدافاً مشتركة لهم ويتكافون في تحقيقها عن افتتاح ومشاركة جمعية ، فلا يتوقف ان تقوم تنمية فقط على استيراد فوة العمل المؤقتة ليس لها حقوق المواطنة ولا حتى نصيب عادل من الخدمات العامة ، لذا فهناك صعوبة قيام عملية تنمية حقيقة في إطار البيئة الاجتماعية - الاقتصادية والسياسية لسكان الامارات ، أضف إلى أن معظم هؤلاء الوافدين يعيشون ظروفاً في غاية القسوة رغبة في تعظيم مدخراتهم لإرسال جزء منها للأهل في بلد الأصل من جانب ، والاحتفاظ بالجزء الآخر للمعيشة ، وهذا له مردود سلبي على التنمية الحقيقة نتيجة الضيم الناتج عن التمييز بين الوافد والوطني نتيجة ظروف المعيشة وتدني نصيبهم من الخدمات العامة للدولة (البنك الدولي ، ١٩٧٨: ٨-٧) .

إن الآثار السلبية والمتعلقة بهذا الجانب التنموي يتضح من ظهور وتأكيد الكثير من المظاهر الاجتماعية - الاقتصادية المتعلقة بالعمل مثل عزوف المواطنين عن كثير من أشكال العمل المنتج والرکون إلى الوظائف الحكومية السهلة التي لا تحتاج إلى جهد أو مهارة أو خبرة ، وهذا عائد سلبي يعود على الوطن فتنقصه التنمية وعلى المواطنين يتمثل بالتواكل الذي يورث الكسل والاعتماد على الآخرين .

٣-المجال السياسي : تشكل الجاليات الوافدة إلى دولة الإمارات العربية المتحدة على الرغم من عدم انسجامها مع بعضها بعض وسلبياتها السياسية تشكل في حد ذاتها عنصر عدم استقرار سياسي متجر يمكن أن يتسبب عنه مشاكل داخلية متنوعة ، خاصة في ضوء التمييز بين ما هو آسيوي وأوروبي وأمريكي ، والأخطر من هذه المشاكل المحتملة ، التي ظهرت بوادرها في بلدان خلنجية مختلفة ، إن مثل هذه الجاليات يمكن أن توفر بيئة خصبة لأعمال التخريب في الداخل بتحريض خارجي ، كما يمكن أن تقدم هذه الجاليات ذريعة لتدخل قوى خارجية في الشؤون الداخلية بحجة حماية مصالح هذه الجاليات ، أو حالة قرار من الأمم المتحدة منح من أقام على أرض أي دولة عشر سنين فأكثر جنسية تلك البلد ، وفي ظل المناداة بالديمقراطية وحق تقرير المصير فإن الأكثريية الوافدة سيكون لها شأن سياسي خطير على سكان دول الخليج التي منها دولة الإمارات العربية المتحدة .

إن ما سبق من هواجس تقلق مضاجع صانع القرار الإماراتي ، فارتئى وضع تصور يقوم على أساس ضبط العمالة القادمة حتى لا تطغى على المواطنين في البلاد ، وهذا ما سنبينه في فقرات

ثلاث هي :

- ١ - الضبط الحضاري للعمالة الوافدة .
- ٢ - الضبط التنموي للعمالة الوافدة .
- ٣ - الضبط السياسي للعمالة الوافدة .

أولاً : الضبط الحضاري للعمالة الوافدة : إجراء عدة قرارات من شأنها الحفاظ على البعد الحضاري والقومية العربية في دولة الإمارات العربية المتحدة ، من أجل حماية ذلك من التيار الحضاري الجارف الذي وفد إلى دولة الإمارات مع الوافدين إليها وهذه القرارات هي :

أ - استقطاب أعداد غفيرة من المدرسين العرب للقيام بعملية التربية والتعليم داخل دولة الإمارات ، وقد تؤدي صانع القرار بأن يكون المدرس المنتخب من يخضع للشروط التربوية التي يضعها القائمون على التربية والتعليم في دولة الإمارات ، ومن المؤهلين ثقافياً وخبرة وذلك للتدريس في جميع المراحل الدراسية في دولة الإمارات .

ب - قيام عدة جامعات حكومية وخاصة في دولة الإمارات العربية المتحدة ، واستقطاب اعداد كبيرة من مدرسي الجامعات العربية و من هم أصحاب المؤهل العالي والخبرة وسبق التدريس في الجامعات العربية .

ج-بني سياسة الانفتاح التعليمي على الدول العربية وقيام هذه السياسة بناء الجسور العلمية ومظاهر التعاون بين دولة الإمارات العربية المتحدة وزارات وجامعات الدول العربية ارسال الطلبة في بعثات خارجية إلى الجامعات العربية وذلك من أجل تعزيز العامل القومي في نفوس طلاب البعثات الخارجية ، ولزيادة ارتباط هؤلاء بأخوانهم العرب من خلال الزماله الدراسية ، وهذا دوره يتمشى مع السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة وهي ترى بالعلاقة العربية علاقه قائمه على أساس الإخوة بالدين ، وعلى أساس التعاون من خلال قوله تعالى "وتعاونوا على البر والتقوى ولا تتعاونوا على الاثم والعداون " صدق الله العظيم (سورة المائدة ، الآية رقم : ٢) .

ثانياً : الضبط التنموي للعمالة الوافدة : إن صانع القرار في دولة الإمارات العربية المتحدة ، يعي القيمة المادية والمعنوية للأثار التي تتركها العملية التنموية على الاقتصاد الوطني لدولة الإمارات العربية المتحدة ، نظراً للثروة الهائلة التي تتعجب بها جغرافية البلاد ، والتي تتطلب مزيداً من اليدوي العاملة الم دربة وغير المدربة ، وبالمقابل يعي سلبيات اقبال المواطنين على الوظائف الحكومية والعزوف عن الانخراط في غيرها وسبل الرزق ، فهو وال حالة هذه يبين أمران أحلاهما مر ، لذا فقد أوعز إلى وزارة الخارجية التي بدورها أوعزت إلى سفاراتها وقنصلياتها في الخارج ومن خلال القائمين عليها اتباع سياسة خارجية قائمة على حسن الاختيار بين المتقدمين بعد الاعلان عن الوظائف التي تحتاجها الدولة للخدمة في المجال التنموي وبما يخدم مصلحة البلاد ، ومن هذه التعليمات :

١ - الاعلان بالصحف ووسائل الاعلام المحلية في الدولة التي تقيم بها السفارة أو القنصلية أو الملحقيات الثقافية والعسكرية عن وجود وظائف في دولة الامارات ، و لأكثر من مرة حتى يستقطب الاعلان أكبر عدد ممكن من أصحاب القدرة لملء تلك الوظائف التي يعلن عنها .

٢ - اختيار الكفاء من بين هؤلاء المتقدمين ، ومن تتناسب قدرتهم الجسمانية والثقافية مع نوعية الوظيفة المعلن عنها ، ويجب أن لا تغفل اللجان التي عليها الاختيار عامل الخبرة لدى الذين يقع عليهم الاختيار .

٣ - عدم استقدام أي شخص لا تتوافق به الشروط المعلنة وعدم الرضوخ لما يسمى بالواسطة أو المحسوبية ، لأن ذلك يؤدي إلى تحويل الدولة عبئاً إضافياً ، وبهذا يصبح ذلك حمولة زائدة تضاف إلى اعباء الدولة الكثيرة .

٤ - ربط قدوم القائم من غير القادمين لحساب حكومة دولة الامارات بما يسمى بعقد ليكون في ذمة أحد المواطنين وهذا ما يسمى بالكافيل ، وذلك لضبط تصرف هذا القائم ، ومن أجل أن يعمل بالباب التموي الذي استقدم من أجله .

ثالثا : الضبط السياسي للعمالة الوافدة : لقد وعى صاحب القرار السياسي في دولة الامارات العربية المتحدة السلبيات التي تتركها العمالة الوافدة على استقرار النظام السياسي في الدولة ، كما وعى السلبيات الأخرى التي تكون محركة إلى مناخ عدم الاستقرار ، ويجب أن لا يغيب عن البال أن الجبهة الداخلية إذا ما اكتفتها عدم الاستقرار ، فإن هذا بلا شك يؤثر على الأداء الحكومي في الخارج يقوم بما يجب أن يقوم به ، إذ إننا يمكن الذهاب إلى القول أن أداء السياسة الخارجية تتناسب تناوباً طردياً مع الاستقرار الداخلي في الدولة . وإن صانع القرار أولى هذا الجانب كبير من الأهمية فلجلأ إلى عدة أساليب تجاه العمالة الوافدة حيث أوعز إلى وزارة الخارجية التي أوعزت دورها إلى كافة سفاراتها وقنصلياتها إلى اتباع عدة تعليمات في حالة استقدام وافدين للعمل في مجال التنمية في الدولة وهذه التعليمات هي :

١ - توقيف تأشيرات الدخول لدولة الامارات للعمالة الذي تشهده الدولة من هجرة معاكسة للعمالة التي عادت إلى بلادها ، إلا أن هذا الأمر لم يكن باستطاعة الدولة الإماراتية ضبط عدد المغادرين ليتسنى لها الإيعاز لسفاراتها وقنصلياتها بالخارج لاستقدام آخرين بقدر المغادرين .

٢ - وضع قيود على تأشيرات الدخول لدولة الامارات حتى لا يدخل إليها إلا الذي يقضي حاجته من التجارة أو الزيارة وغيرها ومن ثم العودة .

٣ - عدم استقطاب أي وافد للعمل في دولة الامارات ما لم يكن حاصلاً على شهادة حسن سلوك من بلده وأن لا يكون محكوماً بأي جريمة ، حتى لا يتم استقدام من كانت له سوابق اجرامية أو اية اتصالات خارجية مشبوهة .

٤ - إذا كانت تلك الإجراءات التي يمكن لوزارة الخارجية القيام بها فإن هناك عددًا من المقترنات التي تساعده على الحل الأمثل لمشكلة العمالة الأجنبية حتى لا يكون تأثيرها سلبياً يؤدي إلى إيجاد خلل في نواحي الحياة الاماراتية ، وهذا من شأنه البقاء على الداخل الاماراتي قوياً صلباً ، لأن السياسة الخارجية في أية دولة تتأثر بما يجري في الداخل ، لهذا ذهب أهل الاختصاص إلى القول ان

السياسة الخارجية و السياسة الداخلية في البلد الواحد ترتفد ان بعضهما بعضا ، و كلما كان الداخل مستقراً كان سعي السياسة الخارجية مكلاً بالنجاح، لذا فإن ما يمكن مساعدة صانع القرار في دولة الإمارات العربية المتحدة عدة إجراءات إذا ما تمكنا من تطبيقها هي :

- أ - الحرص في استقدام العمالة الوافدة على تحقيق التوازن بين الجنسيات العربية والآسيوية والحد من الإجراءات التي تؤدي إلى تضليل العمالة الآسيوية حفاظاً على الهوية القومية والثقافية .
- ب - استيراد التكنولوجيا المتقدمة في المشروعات التجارية و الصناعية بديلاً عن الأعداد الكبيرة من العمالة الوافدة .
- ج - تشجيع دخول العمالة المواطنـة كافة مجالـات النشـاط الاقتصادي والتـربوي والـاجتماعي وخاصـة في القطاع الخاص .
- د - ضرورة العمل على رفع الوعي لدى أصحاب العمل بالآثار السلبية المترتبـه على انتشار العمالة الوافدة في الدولة .
- ه - إنشـاء مركز معلومات وطنـي بالـدولـة لـسوق العمل وـتوظـيف العمـالة الوـطنـية بـخطط وـبرـامج التـنمـية الـاقتـصـاديـة وـالـاجـتمـاعـيـة .
- و - التشـديد في تـطـبيقـ الأـنظـمة وـالـعـمل عـلـىـ الـحدـ منـ الـاستـقدـام إـلاـ فـيـ أـضـيقـ نـطـاقـ .
- ز - مراقبـة العمـالة الوـافـدة مـاـ تـحـمـلـ مـاـ سـلـوكـيـاتـ إـجـرـامـيـةـ تـخلـ بـالـأـمـنـ الـاضـرـارـ بـالـجـمـعـ .
- ح - الإـحـلـالـ لـلـعمـالةـ الوـطنـيةـ مـكـانـ الـأـجـنبـيـةـ وـإـلـاـ صـلـاحـ الـمـسـتـمرـ لـلـنـظـامـ الـعـلـيـمـيـ وـ تـطـوـيرـ مـنـاهـجـهـ بـمـاـ يـتـنـاسـبـ وـاـحـتـيـاجـاتـ الـعـلـمـ .
- ط - عمل بنوك استثمارية تقوم بتقديم الحوافز عن طريق الودائع الادخارية وذلك لتشجيع العمل الأجانب على ادخـارـ وـاستـثـمارـ جـزـءـ مـدـخـراتـهـ فـيـ الأـجـهـزـةـ الـمـصـرـفـيـةـ بـالـدـولـةـ .
- عدـمـ الـاستـقدـامـ إـنـ السـيـاسـةـ الـخـارـجـيـةـ وـالـحـالـةـ هـذـهـ لـهـاـ عـلـاقـةـ كـبـيرـةـ باـسـتـقدـامـ العمـالةـ الوـافـدةـ أوـ وـخـصـوصـاـ وـنـحـنـ نـعـلمـ كـلـ الـعـلـمـ أـنـ تـأشـيرـةـ الدـخـولـ لـدـولـةـ الـإـمـارـاتـ الـعـرـبـيـةـ يـتـمـ طـبعـهـاـ عـلـىـ جـواـزـاتـ الـقـادـمـينـ مـنـ السـفـارـاتـ الـإـمـارـاتـيـةـ الـمـنـتـشـرـةـ فـيـ عـوـاصـمـ الـدـولـ الـتـيـ تـصـدرـ هـذـهـ العمـالةـ،ـ وـبـالـتـالـيـ إـذـاـ كـانـتـ التـأشـيرـاتـ مـرـبـوـطـةـ بـالـسـفـارـاتـ،ـ فـالـسـفـارـاتـ مـؤـسـسـاتـ سـيـاسـيـةـ تـتـبعـ إـلـىـ وزـارـةـ الـخـارـجـيـةـ لـدـولـةـ الـإـمـارـاتـ الـعـرـبـيـةـ الـمـتـحـدـةـ،ـ وـبـالـتـالـيـ تـقـومـ الـوزـارـةـ بـإـعـدـادـ كـادـرـ دـبـلـوـمـاسـيـ وـسـيـاسـيـ مـزـودـ بـالـعـلـمـ وـالـعـرـفـةـ وـالـتجـربـةـ،ـ لـيـقـومـواـ بـوـظـيفـهـمـ بـالـسـفـارـاتـ وـبـالـتـالـيـ لـاـ تـمـنـحـ التـأشـيرـةـ إـلـاـ بـمـاـ يـتـقـقـ وـمـصـلـحةـ الـبـلـادـ .

المبحث الثالث :

موارد البيئة في السياسة الخارجية

تدخل موارد البيئة الجغرافية لأي دولة من الدول تحت مظلة العامل الاقتصادي ، إذ يرتكز على هذا العامل نظام العلاقات الدولية التي تكون الدولة طرفاً من أطراف التعامل على الساحة الدولية ، ونظام العلاقات الدولية أيضاً يرتكز على ركيزتين هما : العلاقات السياسية وال العلاقات الاقتصادية ، وتعكس هذه العلاقات مدى القوة السياسية والاقتصادية للدولة كذلك .

إن الدولة التي تحقق قدرة اقتصادية نتيجة غنى بيئتها ، هي بلا شك تستطيع تحديد أهدافها الخارجية ووضع آليات مناسبة ترتفعها بكل عناصر القوة من أجل تحقيقها ، وهذا يقودنا إلى الاعتقاد الجازم أنه لا يوجد فاصل ما بين ما هو اقتصادي وسياسي إذ أن كل عامل منها يؤثر في الآخر سلباً أو إيجاباً ، فالدولة الغنية اقتصادياً تستطيع تحقيق أهدافها السياسية ، والفقيرة من الدول تخفق في تحقيق الأهداف التي رسمتها وسعت إلى تحقيقها ، فالعامل الاقتصادي يشكل حجر الزاوية في بنية النظام السياسي للدولة بشكل عام ، والسياسة الخارجية بشكل خاص ، والعلاقات الاقتصادية في أيامنا الحاضرة وكما نشهده اليوم تأخذ مساحة أكبر ومجالاً أوسع في العلاقات الـ دولية من العلاقات السياسية ، إذ تأخذ مجالات الاقتصاد الدبلوماسي سبلاً عدة تشمل مجالات عديدة مثل : الاتفاقيات التجارية والاستثمارية ، وعلومة الاقتصاد الوطني والتجارة الدولية ، واستراتيجية تنمية الصادرات وجلب الاستثمار الأجنبي .. إلخ .

ان موارد دولة الإمارات العربية المتحدة الاقتصادية ، تلعب دوراً نفسه الذي تلعبه اقتصاديات الدول الأخرى في مجال السياسة الخارجية للدولة ، فقد ألغت الدولة مسؤولية التصرف السياسي في المجال الاقتصادي إلى السياسة الخارجية للدولة فيقع على عاتقها التصرف بالفائض المالي الذي حققه من موارد لتحقيق أهداف الدولة الخارجية ، والتصرف بالطريقة المناسبة لسد العجز الغذائي الذي افتقرت إليه دولة الإمارات ، ولم تستطع تحقيق الاكتفاء الذاتي من الانتاج الغذائي الوطني ، وتحقيقاً لهذا المبحث فإننا سنتناوله من خلال المطلبين التاليين وهما :

المطلب الأول : الموارد الاقتصادية والسياسة الخارجية .

المطلب الثاني : الموارد الطبيعية والسياسة الخارجية .

المطلب الأول :

الموارد الاقتصادية والسياسة الخارجية

يمثل النفط المورد الرئيسي لاقتصاد دولة الامارات العربية المتحدة ، وقد شكل إسهامه هذا المورد الاقتصادي الحصة الكبيرة من الناتج المحلي للدولة ، كونه يدر على الدولة عائدًا عاليًا من موارد النقد الأجنبي ، وهذا ما يبرره احتلال الصادرات الصناعية الاولية من الوقود (النفط) والمعادن الأخرى ما نسبته ٨٦٪ من مجموع السلع التي تصدرها دولة الإمارات للخارج ، وعلى الرغم من تفاوت الإمارات السبع التي تشكل الدولة في الإنتاج من الموارد الطبيعية ، إلا أننا سننظر إلى الاقتصاد الاتحادي على أنه مجموع اقتصاد تلك الإمارات ، الذي يصب في دائرة السياسة الخارجية ، وبناءً على ذلك ، فإننا سنتناول الموارد والسياسة الخارجية في فقرتين رئيسيتين هما :

أولاً : المركبات الاقتصادية للسياسة الخارجية .

ثانياً : الفائض المالي والسياسة الخارجية .

أولاً : المركبات الاقتصادية للسياسة الخارجية : يعد الاقتصاد أهم مركبة ارتكزت عليه الدولة في سياستها الخارجية ، لهذا عمل صانع القرار سواء كان صانع القرار الأول أو الوحدات المساعدة هو العمل على استقلال الاقتصاد في دولة الإمارات ، كون الأمر بلغ عند الجميع إلى نقطة الاقتناع أن الاستقلال السياسي يرتبط بالاستقلال الاقتصادي ، لهذا فقد عملت دولة الإمارات على تحقيق الاستقلال الاقتصادي وذلك بتخلص الاقتصاد من تبعية الشركات الأجنبية النفطية والمحكمة في انتاج وتسويق وتسخير النفط ، فأوعزت الدولة إلى أجهزتها الداخلية والخارجية معاً لتهيئة الأجواء من أجل الدخول في مفاوضات ، وبعد مشوار عسير من المفاوضات تمكنت الدولة من امتلاك غالبية أسهم الشركات ، وكانت هذه الخطوة الأولى نحو تحرير اقتصاد الدولة من قبضة هذه الشركات ، والتي تعد في فهم الخاصة من أهل الفكر أنها تمارس دور الاستعمار بكل أبعاده على الدول التي تعمل داخل أراضيها ، وأما الخطوة الثانية في المجال الاقتصادي ، فقد سعت دولة الإمارات إلى بدء عملية تحويل اقتصاد الدولة ، وبصورة تدريجية من قاعدة الارتكاز والقائم على النفط ، إلى التوسع النسبي في موارد الإنتاج حتى لا يجعل الاقتصاد الوطني عرضة للتأثير بالتغييرات الدولية التي تؤثر في الأسواق العالمية مثل : التقلبات الشديدة في الأسعار ، التي تجعل من الاقتصاد معتمداً بصفة أساسية على البلاد المتقدمة نتيجة لضيق القاعدة الإنتاجية ، وهذا يعني دخول البلاد تحت مظلة عبودية السوق العالمي ، لأن السوق عندما يأخذ بإصدار الإمدادات التي على الدولة الأخذ بها (عبدالله ، ٢٠٠٠ : ٧٣-٨٠) ، لذا فقد اتبعت الدولة عدة أساليب لتحقيق

الهدف الأساسي في المجال الاقتصادي والمتمثل بالتحرر من قيود السوق العالمية و هذه الاساليب وما أنيط بالسياسة الخارجية في تحقيقها بما يلي (بن سعيد ، ٢٠٠٨ : ٥٨) :

١ تحقيق معدلات نم و مستدامة أعلى من سابقاتها في جميع القطاعات الانتاجية والخدمة ، وكان دور السياسة الخارجية في هذا التوجه استقطاب الخبرات التخصصية والفنية من جميع الدول التي تنتشر فيها سفارات دولة الإمارات في الخارج .

٢ تعزيز عملية تنوع قاعدة الانتاج في الاقتصاد الوطني ، بالتركيز على تنمية الصناعات الوعادة المعتمدة على كثافة رأس المال والتكنولوجيا المتقدمة ، وقد عهد صانع القرار إلى الكوادر السياسية الخارجية الذين يعملون خارج البلد إلى العمل على توفير العامل التكنولوجي من البلدان التي تمتلكه ، وهو متوافر في البلدان المتقدمة والقىام بكل أشكال المفاوضات لاستجلابه إلى داخل دولة الإمارات من أجل توطينه فيها .

٣ التوجه نحو الاقتصاد الجديد القائم على المعرفة التقنية الحديثة ، من خلال التركيز على تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتجارة الالكترونية والتعليم التقني الحديث ، وتطلب هذا من وزارة الخارجية ا لإيعاز لسفارات والملحقيات في الخارج ، الى تهيئة الأجياد التعليمية والتربيية في الدول ، التي لديها المعرفة التقنية الحديثة لإرسال أبناء دولة الإمارات لتأديبي هذه المعرفة ومن ثم يعودون إلى تحقيق هذا التوجه القائم نحو الاقتصاد الجديد إذ تعد المعرفة التقنية إحدى الضروريات المهمة لإنجاحه .

٤ تقوية القدرات والمهارات للقوى الوطنية من خلال التعليم والتدريب والتأهيل ، لرفع إنتاجيتها واستخدامها بصورة أمثل ، وهذا يتطلب من وزارة الخارجية ا لإيعاز إلى سفاراتها بالخارج للعمل على القيام بإعلانات في الدول الـ ٦٠ التي تعد من ضمن مسؤولي اتها التمثيل للخبراء في هذه المجالات ومن ثم القيام بالمقابلات و اختيار الأفضل من بينهم لكي يقوموا بالمهمة المطلوبة خير قيام .

إن ما سبق من اساليب تتطلب من وزارة الخارجية اتباع سياسة قائمة على بناء الجسور مع الدول الأخرى ، هذه الجسور مبنية على الثقة المتبادلة في العلاقات الاقتصادية سواء كانت الإقليمية منها أو الدولية ، وهذا ما نلحظه من خلال العلاقات العربية ا لإقليمية حيث تمثلت بالدخول في عضوية منظمة التجارة العربية الحرة الكبرى ، وعقد اتفاقيات تجارة حرة مع دول مجلس التعاون الخليجي وبعض الدول العربية ، وعقد اتفاقيات تجارية استثمارية مع عدد من الدول العربية والإقليمية والدخول في عضوية الاتحاد الجمركي مع دول مجلس التعاون منذ عام ٢٠٠٣م، بالإضافة إلى اقامة علاقات دولية وهذا ما نلحظه من عقد دولة ا لإمارات العربية المتحدة اتفاقيات تجارية واستثمارية مع العديد من دول العالم ، وعقد اتفاقية تجارة حرة مع بعض الدول ا لأجنبية ، وقبول عضوية منظمات اقتصادية دولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ، والمنظمة الدولية

للتنمية الصناعية ، والمنظمة الدولية لتنمية التجارة .. إلخ ، ولعل أبرز حدث قامت به دولة الإمارات الدخول بمقتضيات من طريق ملحقاتها الاقتصادية في الخارج للدخول إلى منظمة التجارة العالمية (WTO) وكان لها ذلك ، وذلك من خلال المرسوم الاتحادي الذي أصدره صانع القرار السياسي الأول الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان الذي صادق فيه على اتفاقية بروتوكول انضمام دولة الإمارات إلى هذه المنظمة (الخليج ، ١٩٩٧ : ٩) ، ولعل أبرز ما التزمت به دولة الإمارات ضمن هذه المنظمة هو الالتزام تجاه قطاع الخدمات هو خدمات الاعمال التالية : خدمات قطاع البريد السريع والإنشاءات والبيئة والخدمات المالية والسياحية (اللجنة الاقتصادية ، ٢٠٠١ : ٩٧-٩٨) .

إن مasic الأدلة إلى اتباع سياسة خارجية نشطة ارتكزت في توجهها الخارجي على مايلي : (بن سعيد ، ٢٠٠٨ : ٥٦)

١ - إقامة علاقات تعاون تنموية مع باقي دول الخليج العربي ، وابعاد نوع من التكامل الشامل ، بهدف زيادة التلاحم بين هذه الدول للحصول على القوة المرجوة على المسرح الاقليمي الخليجي .

٢ - استخدام الفائض النفطي العائد من الصادرات النفطية للخارج في دعم مشاريع التنمية وحركات التحرر في العالمين العربي وإسلامي ، ودول العالم الثالث بالهبات والقروض ، مما يكسب الدولة المزيد من الحلفاء الدوليين ، إضافة إلى أن ذلك سهل دخولها إلى المنظمات الدولية والتفاعل معها .

٣ - إقامة علاقات متينة مع الدول المنتجة للسلع الضرورية ، بسبب حاجة هذه الدول إلى المادة النفطية ، وبالمقابل حاجة دولة الإمارات العربية المتحدة لهذه السلع الضرورية التي لا تستطيع دولة الإمارات تحقيقها من خلال انتاجها الوطني كالغذاء بأنواعه .

٤ - استخدام جزء لا يأس به من المواد النفطية ، في دعم السياسة الخارجية من خلال تأمين وسائل الدعاية الضرورية وتأمين مستلزمات البعثات الدبلوماسية في الخارج .

إن هذا النشاط السياسي الخارجي والقائم على خطوات مدروسة ، ومن خلال الاستخدام الأمثل للإمكانيات الاقتصادية لدولة الإمارات العربية المتحدة والمستندة إلى الصادرات النفطية وقدرة السياسة الخارجية على توظيف هذه إمكانيات لتحقيق أهداف الدولة المرسومة أدت في نهاية المطاف إلى جعل السياسة الخارجية لدولة الإمارات أكثر مصداقية وتأثيراً على الصعدين القومي والدولي على السواء (عبدالله ، ٢٠٠١ : ٩٦-٧٢) .

إن دولة الإمارات العربية المتحدة وانطلاقاً من وضعها الاقتصادي المريح قد سعت سياستها الخارجية إلى اتخاذ مайлز من خطوات لانفتاح على دول العالم الأخرى والخروج من محيطها الإقليمي والقومي ، فقد أصبحت اليوم من أكثر الدول اندماجاً في الاقتصاد العالمي وتأثيراً بالمستجدات المعاصرة ، وهذا ماجعلها من بين الدول التي أخذت على عاتقها الكثير من الالتزامات والمسؤوليات الدولية والتقليل منها ، وأصبحت مصالحها متشابكة أشد التشابك مع المصالح الدولية،

فهي سياسياً حاضرة في كل الفعاليات الدولية الحكومية وغير الحكومية ، وتشترك في كل نشاط سياسي ، وهي اليوم عضو أصيل وفاعل في كل الهيئات والمنظمات الدولية وفي مقدمتها تلك التابعة للأمم المتحدة ، لقد كانت استراتيجية السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة والقائمة على الانفتاح على العالم قائمة على تحقيق هدفين رئيسيين هما (عبدالله ، ٢٠٠١ : ٧٤) :

- ١ - التعويض عن سنوات طويلة من الحرمان والانغلاق ومن الانعزال السياسي والحضاري ، الذي فرضه الاستعمار البريطاني على الإمارات بخاصة ودول الخليج بعامة.
- ٢ - الاستفادة القصوى من الخبرات العالمية المتقدمة لدعيم ظاهر الاستقلال وردد مسارات التنمية وبرامجها وتعزيز الثقة بالذات الإمارانية .

إن سياسة الانفتاح تلك جسدت الوعي السياسي لدى أبناء دولة الإمارات العربية المتحدة وخاصة أولئك الذين يعملون في المجال السياسي ، والقائم على أنه لم يعد بالإمكان الانعزال في عالم اليوم ، فالانعزال يعني التخلف التنموي والانتحار الحضاري ، ولم يعد يجدي في التعامل مع عالم تزداد فيه اقتصادياته اندماجاً ومجتمعاته تقاربًا وثقافاته تداخلًا ، إن القائمين على المجال الاقتصادي في دولة الإمارات ادركون تمامًا لادراك أن العالم الذي انضم إلية دولتهم كدولة مستقلة ، هو عالم منفتح بعضه على بعض ، ولم يعد يؤمن بالحدود التقليدية والفاصل الجغرافية .

إن السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة ، كانت ناجحة في سعيها الخارجي ، نتيجة استثمارها للبعد الاقتصادي الذي اتاحته البيئة الجغرافية من الموارد الطبيعية المتوفّرة في جغرافية أرضها وفي مختلف أرجائها ، وهذا ما يمكننا ملاحظته من خلال ما يلي :

١ - اتساع تمثيلها السياسي الخارجي إذ إننا نلحظ تواجد بعثاتها في معظم أقطار العالم سواء منها الدول الإقليمية أو الدولية ، وهذا يقف وراء ذلك اقتصاد قوي مظهره وفرة في الانتاج ، أدى على وفرة في العوائد النقدية الأجنبية من العملة الصعبة ، وهذا يتبع للدولة افتتاحاً أكثر على دول العالم .

٢ - الطموحات التي تتبعها سياسة الدولة الخارجية والتي من خلالها تحقق أسمى الأهداف التي تعد من أولويات السياسة الخارجية لاي دولة ، ألا وهو تحقيق هيبة الدولة في المجال الخارجي ، وهذا ما نلحظه التواجد الدائم للسياسة الخارجية الاماراتية في كل نشاط سياسي دولي ، مما جعل دولة الإمارات العربية المتحدة تتبوأ مكانه متقدمة بين دول العالم في لأهمية نتيجة تحملها لكثير من التبعات والمسؤوليات الناتجة عن الاصداث التي تقع في المحيط الدولي .

٣ - إن نجاح السياسة الخارجية لدولة الإمارات ومظاهر ذلك كتابة القبول لها بين دول العالم كان نتيجة اعتمادها على مبدأ سام يقوم على أساس اتباع القول الفعل في تعاملها من دول العالم الفاعلة في المحيط الدولي .

٤ - حرص دولة الامارات العربية المتحدة على احترام ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي ، الأمر الذي مهد لها الطريق لتكون عضواً فاعلاً في كل الهيئات والمنظمات والوكالات التابعة للأمم المتحدة .

٥ - الزيارات الرسمية وعلى مدار العام من استقبال رؤساء دول ووزراء ومسؤولين من كل دول العالم ، وعلى كافة المستويات من وفود رسمية سياسية واقتصادية وثقافية تزور الدولة وتلتقي بالمسؤولين فيها وهذا دليل على نجاح سياسة الانفتاح التي أخذت بها الدولة على الساحة الدولية ، فعلى سبيل المثال استقبلت عام ١٩٩٩ م نحو ٢٢ ملكاً ورئيس جمهورية ورئيس وزراء ، وهذا يعني أن دولة الإمارات لها مكانها العالمية على الخريطة الدولية (عبدالله ، ٢٠٠١ ، ٧٤-٧٥) .

٦ - الانسجام الحاصل بين السلوك السياسي الخارجي لدولة الإمارات والمرتكزات الأساسية للدولة ، وهذا ما نلحظه من تفاعل دولة الإمارات المتحدة مع بيئتها العالمية ، مما أثلج لها نسج شبكة واسعة من العلاقات الدبلوماسية والقنصلية مع معظم الدول التي تتنمي إلى هيئة الأمم المتحدة ، ويتبين هذا الانسجام الذي تمت الإشارة إليه مع دستور الدولة الذي نص على توثيق أواصر الصداقة والتعاون مع جميع الدول والشعوب على أساس ميثق الأمم المتحدة الدولية ، وهذا ما كان يرجى من السياسة الخارجية القيام به وجعلت دولة الإمارات ذلك هدفاً من اهدافها التي عليها تحقيقها (دستور الدولة : المادة ٢١) .

الملاحظ أن السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة في مجالها الخارجي ، قد استمدت سلوكها من وحي سماتها الخاصة التي تميزها عن بقية الدول في العالم ، فهي دولة صغيرة نسبياً ، ورغم هذا استطاعت تخطي ذلك من خلال غناها الاقتصادي والذي جاء إليها من أهم مورد طبيعي زخر به موقعها الجغرافي ، لأمر الذي اعطى سياستها الخارجية خصوصية تمثلت هذه الخصوصية باستمراريتها حضورها وتأثيرها الحاسم في كل فاعلية دولية أو إقليمية أو محلية .

ثانياً : الفائض المالي والسياسة الخارجية : تشير الأرقام والإحصاءات إلى وجود فائض مستمر في ميزان دولة الإمارات العربية المتحدة التجاري نتيجة لوفرة العائدات النفطية والغاز ، فلو تكزت السياسة الخارجية في المجال التجاري على سياسة التجارة الحرية التي تهدف إلى الاستمرار في تحرير التجارة الخارجية للدولة ، بحيث لا تفرض أية قيود كمية او فنية على الواردات ، وتهدف كذلك إلى تعزيز العلاقات التجارية الإقليمية والدولية من خلال العضوية في منظمة التجارة العالمية منذ شهر نيسان ١٩٩٦ ، وعقد الاتفاقيات التجارية والاستثمارية والمشاركة في المعارض التجارية الدولية ، وإقامة المراكز التجارية والملحقيات التجارية في سفارات الدولة في الخارج (بن سعيد ، ٢٠٠٨ : ٦٠) .

إن الفائض المالي الذي يتلقى من خلال مورد آخر إلى جانب النفط ألا وهو الغاز ، وظفته السياسة الخارجية لدولة الإمارات في كثير من الجوانب التي تكسب الدولة المركز اللائق بين دول

المجتمع الدولي جمِيعاً ، إن المساعدات الخارجية دفعت دولة الامارات العربية المتحدة لتحقيق أهداف الدولة العليا التي أُنطَّت بوزارة الخارجية وعهدت إلى جهاز فني سياسي بوضع سياسة خارجية قائمة على مرتکزات اساسية تتسمج ومعطيات الدولة الاقتصادية ، فقد وصلت قيمة المساعدات الخارجية التي قدمتها دولة الامارات العربية المتحدة خلال العقود الماضية والممتدة من عام ١٩٧١ م من القرن الماضي وح تى شهر تشرين الاول من عام ٢٠٠٩ الى اكثر من (١٣) مليار درهم (القطاني ، ٢٠٠٩ : ١) ، لقد احتلت المساعدات الخارجية موقعها متقدما في التعامل الخارجي لدولة الامارات العربية المتحدة ، إذ واصلت جهودها في تقديم أنواع المساعدات المالية والإنسانية للعديد من الدول ، من خلال برامج التنمية ومشاريع البنية التحتية للدول ، وكذلك تقديم العون للدول التي تعاني من الحروب والكوارث الطبيعية سواء بشكل مباشر أو من خلال عضوية دولة الامارات في مجموعة دعم المانحين لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (اوتشا) ، وكذلك مساهمتها في برنامج وكالات الأمم المتخصصة والمنظمات والهيئات الإقليمية ذات الصلة .

لقد أنشأت الدولة مؤسسات متعددة للاضطلاع بهذا الدور ا لإنساني الكبير بينها : صندوق أبوظبي للتنمية ، ومؤسسة خليفة للأعمال الخيرية ، ومؤسسة زايد للأعمال الخيرية ، وهيئة الهلال الأحمر ، ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للأعمال الخيرية ، ومبادرة نور دبي التي اطلقت قبل فترة وجيزة بهدف معالجة مليون شخص يعانون من أمراض العيون خاصة في إفريقيا وأسيا ، وتسمم دولة الامارات في المنظمات الدولية والمؤسسات والصناديق الإقليمية والدولية التي تعمل على تقديم العون للدول النامية في إطار دعم المجتمع الدولي لها ، وقد قامت دولة الامارات بتأسيس (مكتب تنسيق المساعدات الخارجية) الذي يعد الاول من نوعه في الشرق الاوسط ، وسيسهم هذا المكتب في القيام بمهام حيوية لتوثيق التعاون على المستوى الدولي لتفعيل المساعي الدولية للنهوض بمستوى التجاوب السريع مع الطوارئ والمستجدات في المناطق التي تشهد أحداثاً ملتهبة بالكوارث الإنسانية والماضي المختلفة . (التقرير السنوي ، ٢٠٠٩ : ١٣٢) ، على الرغم من تعدد المؤسسات المعنية بالدور الانساني الكبير تجاه المجتمع الخارجي ، فإن السياسة الخارجية أخذت الدور للاضطلاع بدور العناية بالفائز المالي المعد للتوزيع الخارجي ، وقد تعددت جوانب تقديم هذا الفائز ويمكننا بيان ذلك في المجال القومي لمؤشر على استخدام الفائز وللأعوام الممتدة بين (٢٠٠٨ - ٢٠٠٠) م كما هو مبين في الجدول التالي رقم (١٧) :

جدول رقم (١٧)

١. بيانات المساعدات الخارجية: الدول العربية من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٨ (بالملايين)

الدولة	المجموع	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠
الأردن	1,251,735,869	73,320,648	40,599,860	93,666,026	413,219,132	3,292,657	208,146,194	6,110,325	388,376,344	25,004,683
الجزائر	314,564,538	100,000	653,072	235,889,573	39,461,326	1,438,185	957,062	2,357,081	14,885,344	18,822,895
السودان	855,807,143	613,600	63,147,016	368,419,255	186,265,386	6,858,644	6,804,833	7,352,736	35,272,911	181,072,762
الصومال	106,704,365	1,631,889	2,583,010	18,399,279	4,091,368	3,542,869	5,000,087	10,432,167	34,373,747	26,649,949
العراق	347,014,251	7,761,678	5,111,099	25,665,697	128,180,685	12,103,828	31,575,752	61,790,070	59,245,715	15,579,728
المغرب	3,835,171,678	57,365,621	231,058,847	1,101,900,000	148,344,482	236,111,801	163,869,031	213,956,579	568,656,504	1,113,908,813
اليمن	508,498,048	177,755,603	73,375,854	9,258,230	33,916,651	35,466,717	20,113,065	22,839,071	13,230,189	122,542,667
تونس	62,894,059	0	0	60,404,622	42,394	18,400	2,153,393	165,150	110,100	0
جزر القمر	16,170,523	0	0	18,400	36,800	9,200	1,209,990	862,554	13,996,779	
جيبوتي	87,055,768	2,587,300	31,208,176	10,000	1,221,635	27,225	390,208	1,002,009	6,804,344	43,804,871
سوريا	131,754,697	4,013,051	0	17,536,223	2,162,773	110,100	73,400	799,434	39,176,935	67,882,781
فلسطين	2,734,964,330	165,692,141	521,509,978	359,253,754	223,951,039	94,448,298	56,718,507	300,687,518	426,769,850	585,933,245
لبنان	4,032,634,512	1,914,100	38,828,760	99,025,413	1,131,068,998	4,756,563	6,786,828	426,111,748	2,240,177,621	83,964,481
مصر	2,925,851,414	571,574,587	161,259,198	299,898,891	126,300,318	113,199,916	130,377,474	99,580,812	133,865,555	1,289,794,663
مورتانيا	40,926,455	8,441,178	7,534,860	693,132	7,044,982	1,644,357	947,533	2,036,779	3,429,449	9,154,185
المجموع	17,251,747,651	1,072,771,396	1,176,869,730	2,690,038,495	2,445,307,969	513,056,360	633,922,567	1,156,431,469	3,965,237,162	3,598,112,502

ويمكننا بيان الدور الذي تلعبه السياسة الخارجية لدولة الإمارات من خلال جوانب تصريف هذا الفائض وعلى النحو التالي :

١ - اعادة اعمار البلد المتضررة : وفي إطار هذا التوجه ، أسممت دولة اإلمارات العربية المتحدة بمبلغ ٣٠٠ مليون دولار في مؤتمر الدول المانحة الذي عقد في ديسمبر ٢٠٠٧ في باريس لمساعدة الفلسطينيين ، وقامت اإلمارات بتحويل ٥٠ مليون دولار لدعم موازنة السلطة الوطنية الفلسطينية ، وتخصيص ٢٥٠ مليون دولار لتمويل عدد من المشاريع في الأراضي الفلسطينية ، كما منحت دولة اإلمارات في مايو ٢٠٠٨ المملكة المغربية دعما مالياً بقيمة ٣٠٠ مليون دولار كمساهمة في تخفيف انعكاسات الارتفاع الاستثنائي لفاتورة الطاقة . كما قدمت دولة اإلمارات في ٢٢ سبتمبر ٢٠٠٨ منحة بقيمة ٢٠٠ مليون درهم لجمهورية افغانستان ، وذلك في إطار حرص الدولة على التخفيف من معاناة الشعب الافغاني ، وبناء المرافق والمؤسسات التي تساعده على استغلال طاقاته وموارده لعملية البناء والإعمار ودعم الجهود المبذولة لاستعادة الأمن والاستقرار ، كما تعهدت دولة الامارات في المؤتمر الدولي المساعدة على إعادة إعمار افغانستان الذي عقد في باريس ، بتقديم ٢٥٠ مليون دولار ، وتعهدت ايضاً بمواصلة دعمها عمليات الأمم المتحدة الرامية إلى تنسيق وتعزيز جهود الإغاثة الدولية وتوفير المساعدات الإنسانية الأساسية للملايين المتضررين في المناطق المنكوبة (ادارة الاعلام ، ٢٠٠٩ : ١٣٦-١٣٧) ، وقد ساهمت دولة اإلمارات في مشروع إعادة إعمار لبنان الذي كان نموذجاً عربياً فريداً حيث انطلقت منه عدة ورش تعمل على إعادة إعمار المدن والقرى اللبنانية المتضررة ، وقد تم من خلال هذه الورش توفير وتأمين الكهرباء ، والمياه واصلاح موانئ الصياديـن وتأمين فرص العمل و إعمار المدارس المتضررة والمدمرة وإعادة صيانتها وبنائـها وتأهيلـها بالمواد الازمة لاستئناف الدراسة فيها ، صيانة وبناء المستشفيـات الجديدة وتوزيع الوحدـات السكـنية الجاهـزة للمؤسـسـات اللـبنـانـية الرـسـمية (مجلس الـوزـراءـ اللـبنـانـي ، ٢٠٠٦ : ١) .

٢ - المساعدات الغذائية الخارجية : تساهم دولة الامارات العربية المتحدة في سد الفجوة الغذائية في عدد من الدول الشقيقة من خلال تقديم ملايين الأطنان من سلع القمح لتلك الدول ، منها مليون طن لجمهورية مصر العربية ، ونصف مليون طن لكل من الجمهورية اليمنية ، والمملكة المغربية ، والجمهورية العربية السورية (ادارة الاعلام ، ٢٠٠٩ : ١٣٧-١٣٨) ، وذلك بستخدام الفائض المالي المتحقـق نتيجة العائد النفطي والغاز التي تزرـع به أرض دولة الامارات العربية المتحدة ، إن دولة الـإـمـارـات تقوم بـشرـاءـ القـمـحـ وـسـلـعـ غـذـائـيـةـ أخرى مدفوعـةـ الثـمنـ منـ ١ـ لـأـسـوـاقـ العـالـمـيـةـ للـدولـ العـرـبـيـةـ المـحـاجـةـ لـتـلـكـ السـلـعـ ، وهذا يجعلـ منـ دـولـةـ الـإـمـارـاتـ العـرـبـيـةـ المـتـحـدـةـ تـمـارـسـ بـعـدـهاـ القـومـيـ بـأـبـهـىـ صـورـةـ وـأـجـمـلـ حلـةـ .

٣ - المساعدات الخارجية في المجال الصحي : تشهد دولة الإمارات من خلال مؤسساتها للاعمال الخيرية على انجاز عدد من المشاريع الخارجية ، من بينها بناء المستشفيات في عدد من الدول الشقيقة والصديقة ، ويعزز مشروع مستشفى الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان في منطقة شبعا من أهم المشاريع الإنسانية التي قامت بها دولة الإمارات في جمهورية لبنان ، ويقدم هذا المستشفى خدماته لحوالي ٣٥ الف مواطن لبناني ، حيث يشمل جميع الأقسام الطبية التي يحتاجها أهل المنطقة ، كما قدمت دولة الإمارات عدداً كبيراً من سيارات الإسعاف لوزارة الصحة اللبنانية ، كما قامت ببناء عدد من المستشفيات في عدد من الدول الشقيقة والصديقة مثل ، مستشفى الشيخ زايد في صنعاء بقيمة ٦ ملايين و ٤٠٠ ألف دولار ، ومشروع المراكز الصحية في فلسطين ، ومستشفى أمراض السرطان للأطفال في مصر بقيمة ٢ مليون و ٢٥٠ دولار ، وبناء مستشفيات في كل من أفغانستان و باكستان وكازاخستان ، ومرافق صحية في الصومال وجيبوتي وموريتانيا (إدارة الاعلام ، ٢٠٠٩ : ١٤٦-١٤٧) ، وكانت هناك مبادرة إنسانية عالمية جديدة أطلق عليها (نور دبي) وتهدف إلى توفير العلاج لأكثر من مليون شخص مصاب بالعمى حول العالم ، وتمتد إلى الأشقاء والأصدقاء والمحتججين وضحايا الكوارث الطبيعية في هذا العالم (إدارة الاعلام ، ٢٠٠٩ : ١٣٩ - ١٤٠) ، إن دولة الإمارات العربية المتحدة بقيامها في هذا الجانب من جوانب حياة البشر ليدل على أن دولة الإمارات تعنى بالجانب الإنساني ، و لاعتناء بهذا الجانب يعني أن السياسة الخارجية لدولة الإمارات تحمل عبئاً ثقيلاً على عاتقها في مساعها الخارجي ، والسياسة الخارجية لدولة الإمارات بهذا المعنى تحقق هدفاً ساماً من اهداف السياسة الخارجية ، ويتمثل بتعزيز هيبة الدولة ويعزز هذا من أسمى وأعلى الأهداف التي تسعى الدولة إلى تحقيقها ، وهذا ما كان لها القيام به لولا الموارد الاقتصادية للدولة التي يزخر بها موقع الدولة من بررول ومشتقاتها الذي بدوره وفر فائضاً مالياً للدولة .

٤ - المشاركة العسكرية الخارجية : حظيت القوات المسلحة في جميع مراحل بنائها، بدعم واهتمام القيادة السياسية التي حرصت على توفير كافة اإمكانيات لتطويرها وتزويدتها بأحدث ما وصلت إليه الصناعات والتكنولوجيا العسكرية المتقدمة ، وذلك لزيادة كفاءتها القتالية المتكاملة لتصبح في طليعة الجيوش المتقدمة في العالم . وتمكن القوات المسلحة في زمن قياسي ، وبفضل التخطيط والتنظيم والإدارة بأسس عملية سليمة ، والتدريب والانضباط والالتزام من التعامل مع أحدث التقنيات في مجال العتاد والسلاح وبناء جيش عصري قادر على مواجهة التحديات والدفاع عن سيادة الوطن وحماية مكتسباته (إدارة الاعلام ، ٢٠٠٩ : ١٥٠) ، وقد حرصت دولة الإمارات على توفير كافة الإمكانيات والطاقة التي تكفل استمرار قواتها المسلحة في الاحتفاظ بدورها المتميز والفاعل في معادلة الأمن والاستقرار في منطقة الخليج والشرق الأوسط وفي خدمة قضايا التنمية والسلام العالمي وذلك من خلال مايلي :

ا-المشاركة في السلام والامن الدولي : ساهمت دولة الامارات العربية المتحدة بإرسال قوات شاركت في تحرير الكويت خلال حرب الخليج ١٩٩٠-١٩٩١ ، كما أوفدت كتيبة مشاة لتنضم الى قوات المراقبة الدولية التابعة للامم المتحدة في الصومال في ١٩٩٣ ، وكذلك أرسلت الكتيبة الخامسة والثلاثين للمشاة المحمولة الميكانيكية إلى كوسوفو ، و أرسلت قوة الى فوج الكويت اثناء حرب العراق . وكانت قد شاركت القوات العربية ضمن قوات الردع التي ارسلت إلى لبنان اثناء الحرب الأهلية ، كل هذا بالإضافة إلى مهامها الاصيلية في حماية الوطن والخليج ومضيق هرمز (الموسوعه الحره ، ٢٠١٠ ، ١) ، كما نفذت القوات المسلحة عدد ١ من المناورات والتمارين المشتركة مع القوات المسلحة لدول شقيقة وصديقة وذلك في إطار برامج التعاون والتسيير وتبادل المعلومات والخبرات العسكرية ، وتجه دولة الامارات العربية المتحدة إلأى زيادة استثماراتها في مجال الصناعات العسكرية ، بعد أن أقامت شراكات قوية مع عدد من الشركات العالمية المختصة (ادارة الاعلام ، ٢٠٠٩ : ١٥٣-١٥٠) .

ب-إزالة الألغام الأرضية : ومن خلال هذا التوجه قامت دولة الامارات العربية المتحدة ، بتطهير الأرض والحقول الزراعية في ٨٤ قرية في جنوب لبنان من الألغام والقنابل العنقودية التي خلفتها قوات الغزو الإسرائيلي ، حيث تم تسليم هذه الاراضي المطهرة إلى اصحابها ، أمر صانع القرار الأول المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان برصد (٥٠) مليون دولار لهذا المشروع ، والذي نفذ مابين الاعوام (٢٠٠٢) - (٢٠٠٤) وتم خلاه تطهير (٥٨٠٧٣) لغماً موزعه على ١١ حقل الغام و ١٤الاف و ١٩٢ قبلة غير منفجرة و ١٩٩ شركا خداعيا على مساحة من الارض بلغت في اجماليها ١٩٣ كليو متراً مربعاً إذ دبت الحياة فيها مجددا بفضل نجاح مشروع التضامن (ادارة الاعلام ، ٢٠٠٩ : ١٥٧-١٥٨) .

ويمكننا الوقوف على عدة استنتاجات من خلال المشاركة العسكرية لدولة الامارات أهمها :

١ إن السياسة الخارجية لدولة الامارات تولي الجانب العربي أولى أولوياتها في التعامل الخارجي ، فما من عمل تتداي له دولة عربية إلا دولة الامارات تلبي النداء ، أما بالمشاركة العسكرية الفعلية أو بدعم المجهود الحربي لدولة الامارات تلك وهذا يتضح من خلال دعم دولة الامارات العربية لدول الطوق العربي التي تجاور قضية العرب الكبرى وهي القضية الفلسطينية .

٢ إن أكثر نشاط السياسة الخارجية لدولة الامارات في مجال العمل الإنساني ، بعد الحرث على أمن واستقلال دولة الامارات ودول مجلس التعاون .

٣ إن السياسة الخارجية لدولة الامارات وهي تولي الجانب العربي اهتماما كبيراً ، لا يعني أنها أغفلت الأبواب أمام الجانب الإقليمي والدولي فهي مشاركة كلما دعت الحاجة واقتضت الضرورة .

٤. إن أسباب نجاح السياسة الخارجية لدولة الإمارات في مساعها الخارجي في المجال العسكري امتلاكها لقاعدة اقتصادية قوية التي جاءت بها صادراتها النفطية ومشتقاتها.

المطلب الثاني :

الموارد الطبيعية والسياسة الخارجية

ما نذهب إليه من حديث في هذا المطلب هو الحاجة من الموارد الطبيعية الغذائية التي لا تتنجها أرض دولة إمارات العربية المتحدة التي أقيمت على عاتق السياسة الخارجية للاستيراد لتلبية حاجات السكان من غذاء ، إن الدول النامية وبشكل عام ترخص تحت وطأة التبعية الغذائية للاسوق الخارجية ، وهذا يعني أن سياسة الدول التي لا يكفي انتاجها لاحتاجات أسواقها المحلية إنها ترتبط بسياسة الدول المنتجة للموارد الانتاجية بشقيها الزراعي والصناعي (يموت ، ١٩٨٣ : ٢٩) ، وقد أكدت الدراسات تبعية دولة إمارات العربية المتحدة كسائر الدول العربية لأخرى لأسواق الخارجية ، كما أن التخلف هو السمة الظاهرة والجوهرية في الاقتصاديات العربية أيضاً ، ويجب أن نشير ابتداءً إلى أن تطوير الزراعة هو الأساس لدفع البلد في طريق التطور الاقتصادي المستقل وتحريرها من التبعية السياسية والاقتصادية ، ولقصور هذا القطاع عن تلبية احتياجات المجتمعات العربية في البلدان المعنية اقتصادياً ، فإن العامل الاقتصادي لديها لا يمكن والحالة هذه أن يرقى إلى الدرجة التي يمكن استخدامه فيها عاملاً من عوامل قوة الدولة ، لا بل أن الضعف الذي امتازت به الهياكل الاقتصادية العربية ومن ضمنها دولة إمارات العربية المتحدة وتخلفها عن اشباع رغبات المستهلكين المحليين والوفاء بمتطلبات السوق المحلية في السلم وال الحرب ، كان واحداً من أهم الضوابط والقيود التي لا بد لصانع القرار من الأخذ بها عند عملية اتخاذ القرار السياسي الخارجي لبلدانهم ، ولما كان الامر يتعلق بالاكتفاء الذاتي والسياسة الخارجية الإمارتية ، فإننا سننزل ذلك من خلال الفقرتين التاليتين وهما :

أولاً : تنمية الموارد الغذائية .

ثانياً : تقادي وطأة الأسواق الخارجية .

أولاً: تنمية الموارد الغذائية : إن تحقيق الاكتفاء الذاتي في دولة الإمارات العربية المتحدة من الغذاء ، يكاد يكون مستحيلاً في ظل الدول المتقدمة التي تعرقل ذلك في وجه الخطوات الساعية لبلوغ الاكتفاء الذاتي من الغذاء ، والواقع أن مفهوم الأمن الغذائي لم يطرح بشكل ملح إلا مع بداية النقص الحاصل في الموارد الغذائية وتحديداً في بداية عقد الثمانينيات ، يعني ان المشكلة تكاد تكون شبه مستعصية في الوقت الراهن ، لذا لا بد من تأمين الحاجات الغذائية من خارج الدولة لتأمين الحاجات المحلية الملحة ، ومع التفكير الغربي إلى استخدام سلاح الغذاء مقابل النفط في مطلع السبعينيات من القرن الماضي ، وذلك عندما استخدم العرب سلاح النفط في وجه الغرب على أثر حرب رمضان عام ١٩٧٣ م (الهزيمة ، ١٩٩٤: ٢٧٥) أصبح الأمر غاية من الخطورة ، لهذا وجهت دولة إمارات العربية المتحدة سياستها إلى وجهتين الأولى داخلية والثانية خارجياً ، وذلك

للقIAM بما يجب القيام به لإشباع رغبات المواطنين الغذائية وتلبية حاجات السوق المحلية ، وفي هذا المقام نجد وكما أشرنا سابقاً أن السياسة الداخلية تصب في بحر السياسة الخارجية ، وبالتالي فالصلة مباشرة ولا تكاد إدحها أن تعمل بنجاح دون مساعدة ا لأخرى السوق المحلي ا لأماراتي فصانع القرار همه الوحيد ان جاه في الداخل والخارج ، وعندما نقول صانع القرار الداخلي في دولة الامارات العربية المتحدة فهو ذاته صانع القرار الخارجي ، فقد قام صانع القرار ب الإيعاز إلى كل الجهات في الدولة ل القيام بتنمية الموارد الغذائية سواء الموارد الوطنية أو الخارجية وبتحويل من خزينة دولة لإمارات لصالحه وسنبيين ذلك في فقرتين هما :

١ - **تنمية الموارد الغذائية الوطنية** : لقد استجابت كافة أجهزة الدولة لنداء صانع القرار السياسي المتضمن تنمية الموارد الغذائية الوطنية ، رغم كل الصعوبات التي تكتنف أرض الدولة وفي مقدمتها الظروف المناخية والتي أقت بظلالها على الانتاج الزراعي والغذائي معاً ، هذه الظروف أدت إلى زيادة مساحة التصحر حيث انه من المعلوم أن مساحة دولة الامارات بلغت مجموعه ٨٣٦٠ ألف هكتار (ابو العينين ، ١٩٩٦ : ٣٠) ، تشكل الصحراء منها ٩٨% من مجموع المساحة الكلية ، بينما تبلغ الأرضي شبه الصحراوية ما نسبته ٢ بالمائة. ويبلغ الهطول السنوي ما مجموعه ٢٠.٥ بليون متر مكعب سنوياً . وتبلغ المساحة القابلة للزراعة ما مجموعه ٤٢ ألف هكتار، وهناك حوالي ٣٠٥ ألف هكتار مراع . وتزرع المحاصيل ريا فقط في ٢٣٤ ألف هكتار ٢٠٠٦ باستثناء الواحات التي تسقى من المياه لسطحية ، لقد سعت دولة إمارات العربية المتحدة ومن خلال خطط تنمية طموحة إلى استخدام أفضل الوسائل للإنتاج وزيادة رقعة الأرضي القابلة للاستصلاح ونتيجة ذلك فقد أنتجت الإمارات مجموعة من المحاصيل وأهمها الخضار والفاكهه والبطاطا وبعض البقوليات . وقد شكل إنتاج ال خضار ما نسبته ٤٠% من المتاح للاستهلاك للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٢ ، مقابل ٤٨% للفترة ١٩٨٨-١٩٨٤ . أما الفاكهة وأهمها التمور فتغطي ٥٨ بالمائة من المتاح للاستهلاك للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٢ ، مقابل ٢٤ بالمائة للفترة ١٩٨٤-١٩٨٨ . وتزرع البطاطا في الإمارات في مساحة محدودة أنتجت ثمانية الآف طن تعادل ما نسبته ٩% فقط من المتاح للاستهلاك ، وقد بلغ إنتاج اللحوم الحمراء كميات بلغت ١٨ إلى ١٩ ألف طن للفترتين ١٩٨٤-١٩٨٨ و ٢٠٠٦-٢٠٠٢ ، أما اللحوم البيضاء فقد قفز إنتاجها إلى ٤٦ ألف طن سنوياً كمعدل للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٢ ، مقابل ألف طن فقط للفترة ١٩٨٨-١٩٨٤ وقد غطى إنتاج اللحوم الحمراء والبيضاء معاً ما نسبته ٢٣ بالمائة من المتاح للاستهلاك ، ارتفع صيد الأسماك إذ بلغ ٩٤ ألف طن سنوياً للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٢ ، مقابل ٨١ ألف طن للفترة ١٩٨٨-١٩٨٤ ، وتغطي هذه الكمية أعلى نسبة من الانتاج ما بين جميع السلع الغذائية ، إذ بلغت ٧٥ بالمائة من المتاح للاستهلاك للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٢ ، يغطي إنتاج البيض والألبان ومنتجاتها نسبة ٣٨ و ١٤ بالمائة على التوالي للفترة ١٩٨٨-١٩٤٨ ، قفز معدل سكان الإمارات للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٢ ، إذ

بلغ ٣,٨ مليون نسمة مقابل ١,٤ مليون نسمة كمعدل للفترة ١٩٨٤-١٩٨٨ . وقد تزايد عدد السكان إلى ٤,٢ مليون نسمة في عام ٢٠٠٦ ، مقابل ٣,٣ مليون نسمة في عام ٢٠٠٢ ، ومقابل ٠,٥ مليون نسمة في عام ١٩٨٨ . وقد أدت زيادة السكان غير المواطنين بنسب عالية منذ منتصف التسعينيات من القرن العشرين حتى ٢٠٠٦ إلى تضخم زيادة الواردات من المواد الغذائية . (القاسم ، ٢٠١٠ : ١٥٤-١٥٥) ، الأمر الذي أدى إلى زيادة تكلفة فاتورة الواردات مما حمل خزينة الدولة أموالاً كانت هذه الأموال من باب أولى إنفاقها على سكان الدولة من المواطنين الأصليين ، إلا أن الضرورات تدفع باتجاه آخر ، ولكنه في حالة دولة الإمارات العربية المتحدة في صالحها تكون هذه الفئة من غير المواطنين يقدمون لها خدمات مختلفة .

٢-تنمية موارد الغذاء الخارجية : لقد سعت دولة الإمارات العربية المتحدة عندما وجدت أن هناك إمكانية لتفعيل الفجوة الغذائية بين الانتاج المحلي والطلب الخارجي إلى ذلك بكل الوسائل فقد تم هذا عن طريقين الاول تنمية موارد غذائية خارجية من طريق استغلال اراضي الدول الأخرى لحساب دولة الإمارات العربية المتحدة ، والثاني القيام بإنشاء سوق تجارية لأهم السلع الغذائية استيراداً وإعادة التصدير من داخل دولة الإمارات : (القاسم ، ٢٠١٠ : ١٥٦) وفي هذا التوجه سنبين ذلك على النحو التالي :

أ-الإنشاءات الزراعية الغذائية الخارجية : اتجهت دولة الإمارات العربية المتحدة للتنمية إلى الاستثمار في إقامة مشاريع زراعية ضخمة في السودان بـ ٣٠ هكتار من الأراضي في السودان في خطوة أولى نحو ضمان الأمن الغذائي للدولة ، وسوف تشمل محاصيل الذرة والبرسيم وتصديرها للإمارات ، كما تجري لإدخال محاصيل أخرى كالذرة والقمح والفول السوداني والبطاطا والاعلاف ، وهناك مشاريع في مصر وباكستان وازبكستان والسنغال (guardian.co.uk) ، كما اتجهت الإمارات إلى كمبوديا لاكتشاف جدوى انتاج الأرز كجزء من سياسة دولة الإمارات لتحقيق الامن الغذائي ، وكمبوديا تنتج من الأرز حوالي ٧ ملايين طن من ا لأرز سنويا مع احتمال ضعف الحصاد إذا تم استخدام التكنولوجيا الحديثة ، وبهذا تكون كمبوديا الدولة الرابعة بعد السودان ومصر وباكستان لتلقي الاستثمارات الإمارانية الزراعي ، تهدف من ورائها تحقيق أمن الغذائي (أخبار الخليج ، ٢٠٠٩-٢-١) ، كما تبحث دولة الإمارات عن استثمارات في مشاريع زراعة القمح في أستراليا وكندا .

ب-تميزت دولة الإمارات بين الدول العربية بإنشاء سوق تجارية لأهم السلع الغذائية استيراداً وتصديراً ، وأهمها الحبوب والسكر والزيوت وهذه مواد حيوية من لوازم الإنسان اليومية ، إذ تستورد المواد من الدول المصدرة لهذه السلع وتتصدرها إلى جميع الدول ومنها الدول العربية ، على سبيل المثال، استوردت ما مجموعه ١.٨ مليون طن من السكر وصدرت ١.٦ مليوني

طن عامي ٢٠٠٦ - ٢٠٠٧ م ، وأما صافي الواردات للسلع الغذائية : فقد بلغت قيمة صافي الواردات من مختلف السلع الغذائية ما مجموعه ١٠٨٦ بليون دولار أمريكي بالأسعار الجارية سنوياً كمعدل للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٢ ، مقابل ٨٥٢ مليون دولار أمريكي بالأسعار الجارية سنوياً كمعدل للفترة (١٩٨٤-١٩٨٨) ، وكما استوردت دولة الإمارات جميع الحبوب المتاحة للاستهلاك والسكر والزيوت ، كما استوردت ٩٠ بالمائة من الإنتاج للاستهلاك لكل من البطاطا والبقوليات ، يتلوها الحليب بنسبة ٨٦ بالمائة ، وأما بقية السلع الأخرى فقد بلغت نسبة الاستيراد من ٤٠ إلى ٨٠ بالمائة ، وتشمل اللحوم الحمراء و البيضاء والخضار والفاكهة والبيض . أما أعلى نسبة من الاعتماد على الذات فقد كانت في حقل الأسماك ، التي بلغ حجم الاستيراد فيها ٢٥ بالمائة فقط ، وهذا انعكس على الميزان التجاري فقد ارتفعت (نسبة الاعتماد على الذات) لدولة الإمارات إلى ٦٠ بالمائة كمعدل للفترة (٢٠٠٦-٢٠٠٢) ، مقابل ٢٩ بالمائة كمعدل للفترة (١٩٨٤-١٩٨٨) ، وذلك نتيجة الزيادة الملحوظة في الأراضي الزراعية المروية وارتفاع إنتاج التمور بصورة خاصة ، شكلت قيمة صافي واردات السلع الرئيسية ما نسبته ١,٦ من قيمة الناتج المحلي الإجمالي ، وهو أقل من معدل الدول العربية بنسبة ١٢ بالمائة، إذ إن المعدل هو ١,٨ بالمائة .

أما الخيارات المتاحة لدولة الإمارات لتأمين الغذاء فهي على النحو التالي (القاسم ، ٢٠١٠ : ١٥٦) :

- ١ - إن أي زيادة في الإنتاج ينطوي على وجود الماء للزراعة ، وهو مكلف في ضوء اثمنان المياه المحلاة لزيادة الإنتاج.
- ٢ - الانضمام إلى دول الخليج ودول عربية أخرى لتخفيف تكلفة الواردات من المواد الغذائية في السوق العالمي.
- ٣ - موازنة تكلفة المتأتى للاستهلاك للعمالة الوافدة بأسعار السوق ، وأبعاد إنتاجية العمالة الوافدة في قطاعات الإنتاج السمعي وقطاعات الخدمات الإنتاجية والاجتماعية.
- ٤ - عقد اتفاقيات مع دول صديقة أو حليفة تمتلك الموارد الزراعية لإنتاج أهم السلع الغذائية لصالح الإمارات ، لتجنب تذبذب أسعار المواد الغذائية وأهمها الحبوب واللحم ومنتجاته واللحوم الحمراء.

إن دولة الإمارات العربية المتحدة ، وهي تقوم بكل ماسبق يجعل شعاراتها بالخارج بم ثابة خلية نحل وهي تقوم بنشاطها التجاري ، فهي تستقبل الوفود التجارية ، وتعمل على تهيئة الأجواء لعقد الصفقات ، وتقوم بحل كل الاشكاليات وتحل كل الصعوبات أمام رجال الأعمال من دولة الإمارات ، وتسهم في التفتيش عن الاسواق التي تقدم افضل المواصفات الغذائية و ا لأسعار المناسبة ، والاشراف

على كل العمليات التي تتطلبها عمليات الاستيراد لدولة الإمارات ، كل ذلك عن طريق الملحقين التجاريين في السفارات التابعة للدولة بالخارج أو من يقوم مقامهم .

ثانياً : تفادي وطأة السوق الخارجية : إن ما نذهب إليه في حديثنا عن السوق الغذائية هو السوق الغذائية العالمية التي ترخر بكل أنواع الغذاء الذي يتطلبه إنسان ، إن صانع القرار في دولة الإمارات العربية المتحدة يعي السلبيات الكثيرة التي تواجهه نتيجة تبعية دولة الإمارات العربية إلى السوق الغذائي العالمي خاصة وقد سجلت قيمة الفجوة الغذائية في دولة الإمارات العربية المتحدة (٤٠.٧٪) وهذا يعني أن الدولة بحاجة إلى الكثير لسد هذا النقص . (الهزامية والعزام ، ٢٠٠٩ : ١٥) وإن صانع القرار في دولة الإمارات العربية المتحدة يعي أن الدول صاحبة هذه الأسواق هي دول ذات شوكة وقوة ومنعة حيث يتأتى ثلاثة أرباع الصادرات المزمع استيرادها من خمس دول هي : الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وكندا واستراليا وأرجنتين حيث كانت مجمل الصادرات (٢٣٤٪) وبنسب مختلفة ، فحصة الولايات المتحدة منها تساوي (٦٣٪) وفرنسا (٦٤٪) وكندا (٨٩٪) واستراليا (٨٧٪) والأرجنتين (١٥٪) وكذلك كان إجمالي صادرات العالم من القمح ودولة الإمارات العربية المتحدة إحدى الدول المستوردة حيث كان (٣٠١ مليون) طن ، جاء ٨٥٪ من نفس الدول الخمس ، وهذا يعني أن لهذه الدول مقدرة كبيرة على الاستحواذ على إرادة البلاد المستوردة والقدرة على مصادرتها إرادتها السياسية (الهزامية والعزام ، ٢٠٠٩ : ١٧) .

إن صانع القرار السياسي في دولة الإمارات العربية المتحدة يعي الآثار المترتبة على عدم قدرة الدولة على الوفاء برغبات المستهلكين الغذائية بداخلها ، والتي لا تصل في بعض المواد إلى الحد الأدنى ، فالآثار كثيرة ومتعددة ، فمنها قدرة البلاد المصدرة على التدخل السياسي البارز في الدولة ، ومقدرتها على زعزعة الاستقرار الداخلي ، واللجوء إلى المقايضة بالقرار السياسي مقابل السلع الاستهلاكية ، وقد تلّجأ إلى قطع الإمدادات الغذائية متى شاءت ، واستنزاف الموارد من العملات الأجنبية للدولة ، وفرض ولاء الدولة المستوردة لدولة الأسواق الغذائية العالمية ، واما م هذا كلّه جعل صانع القرار في دولة الإمارات ، يعي هذه السلبيات وبالتالي اتخاذ القرارات التي من شأنها تلافي بعض نتائج هذه السلبيات أو على الأقل الحد منها ، وإن الأمن الغذائي لاماراتي هو الخطوة الأولى على طريق الأمن السياسي وتحقيق الاكتفاء الذاتي ، وهذه الإجراءات هي :

١- فتح أبواب الدولة للمنتجات الغذائية العربية ، مع إغلاق السوق الغذائي لدولة الإمارات العربية قدر الإمكان عند توفر الحد الأدنى لإشباع رغبات المستهلكين من الأسواق العربية وبهذا يتم تفضيل الانتاج العربي على غيره من المنتجات الغذائية وتسييل عملية نقل الغذاء العربي بأبسط الشروط التي يحتاجه السوق الاماراتي ، وهذا يعني أيضاً تخفيض وطأة الأسواق الغذائية الأجنبية على دولة الإمارات ويتم ذلك كله بلا شك من خلال سفارات دولة الإمارات العربية المتحدة في الدول العربية.

٢ — تنشيط التجارة الغذائية ال-binية بين دولة الإمارات وبقي الدول العربية ، وهذا يعني أن الفائض المالي المصروف للاستيراد يصب في الصالح القومي العربي ، ومن خلاله يصب في جيب المزارع العربي الذي به يحسن انتاجه والفائض من انتاجه تستقطبه السوق الغذائية في دولة الإمارات ، وكان هذا بتوجيهه من شخص سمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان من بعده ، وخليفته صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد ، حيث طورت الامارات ما يقارب ٢٩٠ مليون متر مربع من الاراضي السودانية ، خاصة وأن السودان الذي يعده سلة الخبز العربي ، يمتلك مصادر مياه ضخمة يمكنها تلبية حاجة المشروعات الزراعية الكبيرة (صحيفة البيان ، ٢٠٠٩ : ٨) .

٣ — القيام بحملات توعية داخل دولة الإمارات من أجل الإقبال على المنتج العربي ، وعدم شراء المنتج غير العربي إلا في حالات عدم توفر المنتج العربي ، ذلك لأن الإقبال على الانتاج الأجنبي يعني إمداد الاقتصاد الغربي بالسيولة النقدية ، وهذا بدوره يثير المزارع الغربي ، وبالمقابل إضعاف المزارع العربي ، وربما يضطر عندها عن تخليه عن الزراعة ، ويصبح السوق ميداناً للغرب ، مما يؤدي إلى هيمنة الغرب أو صاحب المنتج للغذاء على القرار السياسي وغير السياسي لدولة الإمارات خاصة والدول الأخرى للغذاء ولديها العجز بصفة عامة .

٤ — قيام دولة الإمارات بدور نشط من خلال الاجتماعات العربية على اختلافها لإحياء السوق الغذائية العربية المشتركة ، والمبادرة إلى اتخاذ كل ما يلزم من أجل ذلك سواء كانت بالاستعداد لتقديم الدعم المالي والمعنوي لإنجاح مثل هذه السوق .

٥ — قيام صانع القرار في دولة الإمارات بعدم الاعتماد على سوق واحدة لاستيراد سلعة ما ، خشية دولة تلك السلعة بوضع دولة الإمارات تحت الأمر الواقع ، فتزيد من الأسعار وتقلل من الكميات ، فلا تورد الكمية المطلوبة إلى غير ذلك ، فصانع القرار وضع نصب عينيه الاستيراد من أكثر من دولة حتى يتلافى ما قد يقوم به المورد إذا كان الاعتماد على دولة واحدة .

٦ - اهتمام صانع القرار بتحقيق الأمن الغذائي وتوفير مخزونات استراتيجية داخل دولة الإمارات لتحمي مواطنيها من أي تقلبات في الأسواق الخارجية ، في حال حدوث نكسات أو هزات نتيجة الظروف الاقتصادية والطبيعية العالمية ، التي تسبب نقصاً أو انقطاع الإمدادات الغذائية من الأسواق العالمية أو ارتباط وصولها إلى الدولة .

إن ما يمكن الوصول إليه من خلال مما سبق أن الإجراءات التي ينوي صانع القرار تطبيقها من أجل تخفيض وطأة سلبيات التبعية للسوق الخارجية هو أن صانع القرار في دولة الإمارات ينظر إلى أبعد من يومه الذي يعيش فيه ، كي لا تكتوي دولة الإمارات بكل السلبيات التي تتبع عن ظاهرة التبعية للأأسواق الغذائية العالمية التي تهيمن عليها الدول القوية ذات الشوكة.

إن دولة الإمارات العربية المتحدة ، أولت الجانب القومي اهتماماً كبيراً في السياق ، وهذا يتضح من خلال انضمام دولة الإمارات العربية المتحدة إلى العديد من الاتفاقيات الاقتصادية التي عقدت من

خلال جامعة الدول العربية ، وذلك لتحقيق اهدافها الخاصة والمساعدة في تحقيق أهداف الدول العربية الأخرى وخاصة في مجال النهوض بالاقتصاديات العربية واستثمار مواردها الطبيعية ، وتسهيل تبادل المنتجات فيما بين الدول الأعضاء في الجامعة ، ويمكننا الاشارة إلى مشاركة دولة الإمارات في هذا الصدد بمشاركة في ما يلي (يومت ، ١٩٨٢ : ٧١) : اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة العبور ، ومعاهدة التعاون الاقتصادي العربي ، واتفاقية تسهيل المعاملات الجارية وانتقال رؤوس الأموال ، والوحدة الاقتصادية والسوق العربية المشتركة والمنظمة العربية للتنمية الزراعية ومنظمة العمل العربي .

إننا لم ننطرق إلى عدم الاكتفاء الذاتي الصناعي في دولة الإمارات العربية المتحدة على الرغم من أن دولة الإمارات تزخر بالموارد الأولية التي تحتاجها الآلة الصناعية وأهم الأسباب التي تجعل الدولة غير مكتفية اقتصادياً هي (محمد ، ١٩٧٩ : ١٢٢-١٢٦) :

١ إن دولة الإمارات العربية المتحدة ، تعد من الدول النامية ، والصناعة بمجملها الواسع تحتاج إلى العامل التكنولوجي المتقدم ، وبالتالي الدول التي تمتلك هذا العامل لاتعمل على تصديره إلا الذي قد مضى عليه الزمن ، وتم انتاج عامل متقدم آخر ، وأصبح ذاك الذي تتوى تصدير في عداد الذي مضى عليه العهد ، وهذا يعني عدم مرونة عرض التكنولوجيا المعروضة إلا بالقدر الذي تراه الجهات المالكة ، وهذا يعني عدم ترك مجال للاختيار أمام الدول المشترية ، والدول العارضة - المحتركة - فهي لا تعرض إلا ما يتلاءم وحالة إبقاء الدول النامية في حالة التبعية الصناعية .

٢ إن الدول المتقدمة والمعروفة بدول الشمال تعمل على رقابة كل الدول النامية ، ولا تسمح لها بالتقدم في المجال الصناعي ، وذلك لاهداف رسالتها مسبقة تتمثل بإبقاء هذه الدول سوقاً لمنتجاتها الصناعية ، ولتبقي هذه الدول فاتحة الابواب لها .

٣ عدم وجود البيئة الازمة لعملية نقل التكنولوجيا ، كالاهتمام بمراكيز البحث التكنولوجية والعملية ، وإعداد الكوادر البشرية ، واعتماد اسلوب التخطيط المدروس لتنمية الاقتصاد الوطني بدلاً من فرضي السوق .

٤ عدم وجود استراتيجية محددة واضحة وواقعية للمعالم التنموية ، من أجل إنجاح فنون الانتاج المناسبة .

٥ عدم تكيف التكنولوجى المنقوله - تلك التي تسمح بتصديرها الدول المتقدمة - بما يتلا عم والظروف المحلية ، وعلى مستوى الأهداف ، والطموحات الاقتصادية والاجتماعية في الدولة وغياب اليدى الماهرة المصنعة .

إن مasic جعل دولة الإمارات العربية المتحدة وغيرها من الدول النامية إبقاء التبعية الصناعية لدول الشمال وغيرها من الدول المصنعة ، إن مظاهر عدم الاكتفاء الذاتي في عدم تمكّن دولة الإمارات من تحقيق الحد الأدنى من الصناعات المطلوبة ، وحتى السلع الأساسية والآلات والأسلحة

الضرورية للدفاع عن الأمن الوطني الإماراتي ، وهذا الواقع يلعب دوراً خطيراً في توجيه حركة السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة ، ويمكننا ابراز تأثيرات عدم الاكتفاء الذاتي الصناعي على السياسة الخارجية لدولة الإمارات ب Maiili :

١- تفعت دولة الإمارات العربية المتحدة إلى مزيد من التقارب والتبني ، لأسواق الدول المتقدمة الرأسمالية منها ، على قدر كبير من أجل استيراد الصناعات المتقدمة .

٢- جنوح السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة إلى وسائل الدبلوماسية والمفاوضات لضمان تدفق السلع الصناعية لسوق دولة الإمارات العربية المتحدة .

إن الحديث عن عدم الاكتفاء الذاتي الصناعي يعني الحديث عن محددات السياسة الخارجية لدولة الإمارات ، ويقودنا هذا إلى التساؤل الآتي ، ألا يعد البترول محدداً من محددات السياسة الخارجية للدول المنتجة للسلع الصناعية على اعتبار الطاقة التي تزخر بها أرض دولة الإمارات مقوماً من مقومات الصناعة؟، والجواب على ذلك بنعم ، ولكن الدول القوية والمتقدمة في هذا العالم لن تسمح بذلك وستفشل كل مجهد عربي يسعى إلى استخدام النفط كاستخدام واحتياط التكنولوجيا في الدول الغربية ، وإن الدول الغربية في حالة وجود ما يعزز استخدام النفط على هذه الصورة ، ربما تكيل لهذه الدولة أو تلك من التهم ، ما يبرر لها احتلالها سابقة العراق عام ٢٠٠٣ م ، عندما قامت الولايات المتحدة بشن حرب على هذه الدولة العربية واحتلالها ، ولاسباب واهية كاحتلال هـ العراق لإسلحة الدمار الشامل ، وهذا ما أثبت فشله ، وما تم الكشف عنه من تقارير المفتشين الدوليين .

إن دولة الإمارات العربية المتحدة ، لم تقف مكتوفة الأيدي أمام هذا المحدد الذي يع د حركة سياستها الخارجية ، فهي تسعى لامتلاك وتوطين العامل التكنولوجي ، وهذا ما يدل عليه قيام دولة الإمارات العربية المتحدة ، بفتح أبواب دبلوماسيتها على كل الدول التي تمتلك هذا العامل ، إضافة إلى إرسال البعثات التخصصية إلى الجامعات في تلك الدول لدراسة مثل هذه التخصصات ، حيث تتکفل الدولة بكل مايلزم لمثل هذه الدراسات على اعتبارها تصب في نهاية الأمر في كفة التنمية الاقتصادية ومن كل جوانبها ، إلا إن المحدد هذا يبقى حجر عثرة في توجهات السياسة الخارجية لدولة الإمارات ، ولا يعطيها مساحة كافية للمناورة في مسعها الخارجي ، وهذا يقلق صانع القرار الذي يجعله في دوامة من التفكير لوضع الخطط التي من خلالها توفير هذا العامل .

الفصل الخامس :

الخاتمة

إن موقع دولة الإمارات العربية المتحدة أوحى بعدة مدركات سياسية لصانع القرار السياسي في الدولة ، وقد تنوّعت هذه المدركات بين : مدركات لطبيعة الموقع الجغرافي نفسه ، ومدركات لأولئك الذين يعيشون فوق سطحه ، بمعنى مدركات للعنصر البشري أو الديموغرافي وكلاهما بمعنى واحد ، ومدركات خاصة بالموارد الطبيعية الظاهرة أو السطحية والباطنية التي تكتنّ في أعماق ذلك الموقع ، وهذه المدركات بلا شك أثرت على عقلية صانع القرار السياسي وأخذت موقعها عند تخطيط وتنفيذ سياسة بلاده الخارجية ، أضف أن صانع القرار الإماراتي لم يخف عليه أن معطيات الموقع الجغرافي بعض منها أصبح محدداً يحدده عند اتخاذ القرار ، وببعضها الآخر أعطاه مساحة كبيرة للمناورة بالإضافة إلى إعطائه حرية في الاختبار من بين عدة بدائل ، ذاك البديل الذي يؤدي إلى تحقيق أهداف السياسة الخارجية ، كما ألقت بعض معطيات الموقع على عاتق صانع القرار أعباء إضافية عليه القيام بها لتخفيض سلبيات بعضها الآخر من المعطيات ، إن صانع القرار استغل القدرة المالية التي يدرها عليه الموقع الجغرافي والمتأتية من صادرات النفط والغاز في مجال السياسة الخارجية ، وقد تنوّعت الأوجه التي طرقتها صانع القرار لتعزيز مكانة بلاده بين دول الأسرة الدولية ، ومن هذه الأوجه : المساعدات الإنسانية والمشاركة الفعالة في القضايا القومية والإقليمية والدولية ، وهذا بلا شك أدى إلى تعزيز هيبة الدولة ، وهذا هدف من الأهداف ذات القيمة ذاتها التي تسعى السياسية الخارجية لتحقيقه .

إن هذه الدراسة قامت على فرضية مفادها أن الموقع الجيوسياسي لدولة الإمارات العربية المتحدة له تأثير كبير على السياسة الخارجية ، ما هي إلا استجابة لتلك المؤثرات في مسعها الخارجي ، إن هذه الفرضية كانت وراء القيام بهذه الدراسة ، كما أن الدراسة ذهبت إلى تأكيد صحة هذه الفرضية أو إثبات خطئها ، وأما من جهة التحقق من الفرضية فإن الدراسة جاءت مؤكدة لصحة الفرضية تلك ، وذلك أن الموقع الجغرافي من العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية ويصنف من العوامل الدائمة التي لا تتفاوت عن الدولة ولا ينفك تأثيرها في سياستها الخارجية ، وهذا التأثير لا يرحل لأن الموقع الجغرافي هو ذاته لا يرحل ، وما ذهبنا إليه للخلاص إلى نتيجة صحة الفرضية مأيلٍ :

١ - إن الموقع الجغرافي لدولة الإمارات جعل من صانع القرار السياسي الخارجي يتأثر كلما قامت دولة مجاورة بعمل يقع على جانبي الحدود أو بعمل تقوم به تلك الدولة قد يمتد تأثيره إلى الخارج ، وخاصة من الجارة إيران التي تقع على الشاطئ الشرقي لمياه الخليج ، والتي لها أطماء تاريخية في منطقة الخليج العربي بعامة ، ودولة الإمارات العربية المتحدة بخاصة ، وهذا أكدته السياسة الخارجية الإيرانية مراراً ، وأتبعت ذلك بخطوات عملية جادة ، فاحتلت الجزر الإماراتية المهمة الثلاث : طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى ، بالإضافة إلى عدد من الجزر الصغيرة

المنتشرة في مياه الخليج ، وتعود ملكيتها إلى دولة الإمارات ، وما من إجراء إيراني إلا ويجد ردة فعل من الجانب الآخر في دولة الإمارات العربية المتحدة .

٢ - إن الموضع الجغرافي لدولة الإمارات العربية المتحدة ولموقعه الحساس ، دفع صانع القرار الخارجي إلى المضي قدماً لإنهاء كل المشاكل الحدودية العالقة مع سلطنة عمان والمملكة العربية السعودية ، وذلك انطلاقاً من رؤيته السياسية التي ترى بعلاقات حسن الجوار أفضل من علاقة التوتر على الحدود ، لأن ذلك يؤدي إلى نزاع ، وهذا يستدعي تدخل دول كبرى في الصراع ، الذي قد يؤدي إلى ما لا يحمد عقباه ، وبالتالي تأتي أحوال قد توجج مصاعب في منطقة يجب أن تكون هادئة ، نظراً لما ترخر فيه من خيرات .

٣ - إن صانع القرار في دولة الإمارات وإزاء الأعداد المتزايدة من العمالة الخارجية على أرض بلاده دفعه ذلك إلى تخفيف سلبيات الآثار التي حملها الوافد من بلاده ، إضافة إلى تعزيز قدرات الفرد الإماراتي وزيادة وعيه وعده على أرضه حتى لا يذوب في مجتمع العمالة الوافدة ، بالإضافة إلى إبقاءه السيد على أرضه ومن كل التواهي ، لهذا وضع صانع القرار كل جهده في سبيل تحقيق هذا الهدف كبير الشأن .

٤ - إن صانع القرار الإماراتي سخر كل معطيات الموضع الإيجابية في سبيل تحقيق أهداف سياسة بلاده الخارجية ، وقد استخدم هذه المعطيات كوسائل وأدوات من أدوات السياسة الخارجية لكي يحقق أهداف الدولة المرسومة على الصعيد الخارجي ، كما أنه ذهب إلى أبعد من ذلك من ناحية توفير ما لم يوفره موقع الدولة لسكانها ، كالمواد الغذائية بسبب طبيعة البلاد الصحراوية التي كانت بفعل المناخ الذي يسود دولة الإمارات العربية المتحدة .

إن هذه الأسلوب جعلت الباحث يستقرئها بموضوعية كاملة ، الأمر الذي أدى به إلى الخروج بنتيجة لا تقبل الشك ، والقائمة على صحة فرضية الدراسة المشار إليها في المقدمة ، إن هذه الدراسة أفضت إلى العديد من الاستنتاجات التي بدورها استوجبـت العديد من التوصيات ويمكننا بيانها على النحو التالي :

أولاً : الاستنتاجات : لقد توصل الباحث من خلال دراسته إلى عدة استنتاجات هي :

١ - إن الموضع الجغرافي لدولة الإمارات العربية المتحدة ذو أهمية استراتيجية ، تلعب هذه الأهمية دوراً بارزاً على صعيد السياسة الخارجية للدولة ، سواء كان من ناحية طبيعة الموضع أو من ناحية ما يزخر به الموضع من ثروات هائلة تستقطب كافة دول العالم .

٢ - إن الموضع الجغرافي لدولة الإمارات العربية ذو طبيعة حساسة ، جعلت من صانع القرار يتوجـس خيفة من بعض دول الجوار الطامـعة في أرض الإمارات ، وبسبب أطماع تاريخية ذات حـجـج واهـية ، وإن حـسـاسـيـة المـوـضـع جـعـلـتـ منـ صـانـعـ القرـارـ يـتـبعـ سـيـاسـةـ حـسـنـ الجـوارـ ،ـ وـ القـائـمـةـ عـلـىـ حلـ المشـكـلاتـ المـتـولـدةـ عـنـ حـسـاسـيـةـ المـوـضـعـ بـالـطـرـقـ السـلـمـيـةـ ،ـ دـبـلـومـاسـيـةـ المـفـاوـضـاتـ .

- ٣ - إن الموارد الطبيعية التي تعد من معطيات الموقع الجغرافي لدولة الإمارات العربية المتحدة كانت تشكل بمثابة دافع للسياسة الخارجية ودعامة أساسية من مركبات هذه السياسة ، حيث أن صانع القرار استغل ذلك فحقق الكثير من أهداف سياسة بلاده الخارجية والمساعدات الإنسانية.
- ٤ - إن ما تجلت به طبيعة الموقع الجغرافي في دولة الإمارات العربية المتحدة بسبب المناخ وطبيعة الموقع الصحراوي ، والمتمثلة بالزراعة شكلت لدى صانع القرار محدداً من محددات سياسة بلاده الخارجية ، إذ وجه صانع القرار همه لكي يخفف من وطئة التبعية الغذائية لبلاده تجاه أسواق الغذاء العالمية .
- ٥ - إن عدد السكان المتدني من المواطنين في دولة الإمارات العربية المتحدة ، أصبح هاجس يؤرق مسامع صانع القرار في الدولة ، حيث دفع ذلك صانع القرار إلى العمل باتجاه زيادة عدد السكان والقيام بتوعيتهم ودفعهم نحو اكتساب المهارات ، حتى يكونوا أسياد بلدتهم وفي كل المجالات .
- ٦ - إن العمالة الوافدة تحمل من العادات والتقاليد والتوجهات ، ما قد تؤثر على ما هم على المواطنون في الدولة ، وهذا دفع صانع القرار إلى اتخاذ الخطوات الملحوظة والجادة من أجل تخفيف وطأة ما تحمله هذه الفئة من سلبيات وفي جميع نواحي الحياة في الدولة .
- ٧ - إن صانع القرار في دولة الإمارات العربية المتحدة ، لا ينكر ما تقوم به هذه الفئة فئة العمالة من أدوار تصب في صالح دولة الإمارات وخاصة في مجال التنمية الاقتصادية ، وبالتالي اتخذ عدة خطوات من شأنها عدم إبخاع هذه الفئة من حقوقها ، أضف إلى ذلك أن هذه الفئة جعلت العلاقات متينة لدولة الإمارات مع الدول الأم لهذه الفئة .
- ٨ - إن صانع القرار في دولة الإمارات العربية المتحدة ، أولى الجانب القومي اهتماماً بالغاً في توجهات سياسة بلاده الخارجية ، حيث نالت الدول العربية حصة الأسد في المساعدات الإمارانية المتنوعة ، تنوّعت بين مساعدات مالية وعينية وإنسانية وتخفيف ويلات الحروب والصراعات الداخلية ، وكل ذلك بسبب معطيات الموقع التي دررت على البلاد الأموال الطائلة .
- ٩ - إن معطيات الجغرافية جعلت صانع القرار في دولة الإمارات العربية المتحدة يمتد في سياسة بلاده الخارجية إلى معظم بلاد العالم ، وهذا ما نراه على أرض الواقع ، فسفارات دولة الإمارات العربية المتحدة لها تمثيل في دول كثيرة في هذا العالم الفسيح ، وهذا متّألي من دخل الدولة الكبير الذي أتاح لها هذا التمثيل ، فالبلاد الفقيرة نجد نشاطها لا يتعدى دول الإقليم والدول الكبرى لعدم وجود وفرة مالية يوفرها الموقع الجغرافي .
- ١٠ - إن صانع القرار في دولة الإمارات العربية المتحدة يتتأثر بأي حدث يدور في العالم وخاصة في مجال دولته الإقليمي أو أي قرار دولي ، وهذا جعل من السياسة الخارجية الإمارانية في دوامة من النشاط ، وذلك لاستثمار بعض الأحداث لصالحها أو للقيام بردة فعل من شأنها تقليل الآثار السلبية

الناجمة عن الحدث أو عن القرار وخاصة تلك التي تصدر عن هيئة الأمم المتحدة أو عن دولة كبرى من دول العالم كالولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال .

ثانياً : التوصيات : إن ما سبق من استنتاجات استوجب التوصيات التالية :

- ١ - تعديل دور الجامعة العربية من كل الجوانب لجعلها صاحبة قرار قومي ، يجعل هذا القرار من الاعتداء على دولة عربية اعتداء على كافة الدول العربية حتى لا يطمع طامع بأرض دولة الإمارات العربية المتحدة ، أو أي دولة من الدول الأعضاء بالجامعة و إخراج القرارات من دائرة الاستكثار والشجب إلى دائرة الفعل ، وجعل منها الحكم في كل النزاعات التي تنشأ بين الدول العربية .
- ٢ - إنهاء كل الصراعات والنزاعات القائمة بين دول الخليج العربي وبصورة نهائية وذلك لقطع الطريق أمام أي طامع في أي من بلدانه ، لأن مثل هذه الصراعات تفتح الطريق أمام التدخل الخارجي الذي يقضي بدوره إلى التدوليل .
- ٣ - تشكيل قوة عربية ذات شوكة ومجهزة بكافة أنواع الأسلحة للحفاظ على أمن الدول العربية ، وفي مقدمتها الدول النفطية ، والتي تعد دولة الإمارات العربية المتحدة واحدة منها وجعل قوات درع الجزيرة نواة تلك القوة .
- ٤ - قيام دولة الإمارات العربية المتحدة بتعزيز دور العمالة العربية على حساب العمالة الأجنبية الوافدة ، كون العمالة العربية ما هي إلا امتداد لعمالة مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة .
- ٥ - ضرورة الاهتمام بالشأن الداخلي لدولة الإمارات ومن كل الجوانب ، على اعتبار هذا الشأن ذا علاقة بالشأن الخارجي الذي تقوم عليه السياسة الخارجية لدولة الإمارات وخاصة في مجال تشديد الرقابة في مجال الأمن على العمالة الوافدة ، لكي لا يكون الموقع الجغرافي لدولة الإمارات مسرحاً للجريمة .
- ٦ - العمل على ضرورة تخفيف مدى التبعية الغذائية للخارج قدر الإمكان ، وذلك من خلال زيادة الأرض القابلة للاستصلاح في دولة الإمارات العربية ، وإن كانت التكلفة عالية إلى حد ما ، لأن الاستيراد من الخارج تكتنفه عدة مخاطر منها : زيادة الأسعار وعدم الحصول على المواد الغذائية بالكم والنوعية المطلوبتين ، إلا بالقدر الذي تسمح به الدول المنتجة ، كما وقد تستخدم الدول المنتجة ذلك ، كسلاح ذي أهداف سياسية ، وهذا ما لا يحمد عاقبته .
- ٧ - العمل على توطين العامل التكنولوجي في الدولة ، لأن ذلك يوفر الكثير وخصوصاً في مجال الصناعة والزراعة وهم ما تحتاجه البلاد وتطلبه من السوق الخارجية .
- ٨ - استثمار الفائض المالي في الدول العربية وتخفيف حجم الاستثمار في الخارج وخاصة في البلاد الغنية ، كون هذا الاستثمار في هذا التوجّه يخدم عدة أهداف لدولة الإمارات العربية المتحدة ،

منها : أهداف دينية استناداً لقوله تعالى (إنما المؤمنون إخوة) ، ومنها أهداف قومية على اعتبار الدول العربية امتداداً لدولة الإمارات العربية ، ومنها أهداف إنسانية تتمثل بخدمة الإنسان العربي . وأخيراً وأنا أخط الأسطر الأخيرة من هذه الرسالة أقول : لا يصلح أمر هذه الأمة إلا بما صلح به أولها ، لأرجو أن يعي أبناء أمتنا العربية والإسلامية مصلحتهم العليا والمتمثلة بوحدتهم والقائمة على كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم ، إذ يعده اتحاد دول الخليج العربي والذي لدولة الإمارات العربية المتحدة اليد الطولى في قيامه نواه لهذه الوحدة التي يسعى إليها العرب ، لكي تعود أمتنا كما كانت قائدة للبشرية ، ودالة على دروب الهدایة والرشاد ، لأنّالله أن يحفظ دولة الإمارات العربية المتحدة وكل الدول العربية والإسلامية من كل عدو غادر يعمل للنيل من عزتها وكرامتها .

والله من وراء القصد
والحمد لله رب العالمين

المصادر والمراجع

اولاً : الكتب

- ١ - البنك الدولي ، (١٩٧٨) ، دولة الامارات العربية المتحدة : استعراض للوضع الاقتصادي واحتمالات التنمية ، واشنطن : البنك الدولي .
- ٢ - تصريح القحطاني ، هزاع (٢٠٠٩) ، المساعدات الخارجية لدولة الامارات العربية المتحدة ، ابوظبي : الرؤية الاقتصادية .
- ٣ - الثنائيان ، عبدالله (٢٠٠٨) الغذاء والاكتفاء الذاتي : الأمن الغذائي العربي إلى أين ، الرياض : الهيئة العامة للغذاء .
- ٤ - الجباوي ، علي عبدالله (١٩٩٠) ، الجغرافية السياسية (الجيو غرافيا) ، دمشق : مطبعة الجامعة .
- ٥ - جارنم ، ديفيد ، (١٩٩٨) ، أمن دولة الامارات العربية المتحدة : مقترنات العقد القادم ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية .
- ٦ - الجامعة العربية ، الامانة العامة (١٩٥٤) ، مجموعة توصيات منظمة العمل الدولية - القاهرة : ادارة الشؤون الاجتماعية .
- ٧ - الحديبي ، هاني الياس ، (١٩٨٢) في عملية صنع القرار السياسي الخارجي ، بغداد : دار الرشيد .
- ٨ - الحارثي ، عبدالفتاح (٢٠٠٩) التسلیح الإمارتی ، ابوظی : مرکز الامارات للدراسات والاعلام .
- ٩ - حتى ، ناصيف يوسف (١٩٨٥) النظرية في العلاقات الدولية ، بيروت : دار الكتاب العربي .
- ١٠ - بن حارب ، عبدالرحمن يوسف (١٩٩٩) السياسة الخارجية لدولة الامارات العربية المتحدة (٢٢٩) ، ابوظبي : مركز الامارات للدراسات والبحوث .
- ١١ - حايترا و آخرون (٢٠٠١) ، قصر الحصن : تاريخ حكام ابوظبي (١٧٩٣-١٩٦٦) ، ابوظبي ، مركز الوثائق والبحوث .
- ١٢ - حمزة ، كمال (٢٠٠٧) ، زايد علامة على جبين التاريخ ، دبي : لوتس للإعلان .
- ١٣ - الحريري ، محمد مرسي (١٩٩٣) ، دراسات الجغرافية السياسية ، الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية .

- ١٤ - الخياط ، عبدالعزيز (١٩٨٣) ، نظرة الاسلام للعمل وأثره في التنمية ، القاهرة : دار المعارف
- ١٥ - ابن خلدون ، مركز (٢٠٠٧) العلاقات العرفية والمذهبية في العالم العربي ، اطلس العالم العربي _بعثة الفرنسية ، تقرير مركز ابن خلدون ، المجتمع المدني ، اصدار ابن خلدون ، موقع (CIA) .
- ١٦ - دستور دولة الامارات العربية المتحدة : في : وثائق دولة الامارات العربية المتحدة لعام (١٩٧٢) ، ابوظبي ، مركز الوثائق والدراسات .
- ١٧ - دولة الامارات العربية المتحدة (٢٠٠٠-٢٠٠١) الكتاب السنوي ، لندن : ترايدنت برس .
- ١٨ - دولة الامارات العربية المتحدة (٢٠٠٣) الكتاب السنوي ، المجلس الوطني للإعلام .
- ١٩ - دولة الامارات العربية المتحدة (٢٠٠٨) الكتاب السنوي ، أبو ظبي: المجلس الوطني للأعلام .
- ٢٠ - دولة الامارات العربية المتحدة (٢٠٠٩) الكتاب السنوي ، أبو ظبي: المجلس الوطني للأعلام .
- ٢١ - دورتي ، باللغة ، جيمس ، روبرت (١٩٨٥) النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية ، ترجمة وليد عبد الحي ، د . م : المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر .
- ٢٢ - الديب ، محمد محمود (١٩٧٨) ، الجغرافيا السياسية أساس وتطبيقات ، القاهرة : مطبعة الإنجلو المصرية .
- ٢٣ - ذبيان ، سامي (١٩٩٠) ، قاموس المصطلحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية -لندن : دار رياض الريس للنشر .
- ٢٤ - الرفاعي ، حسين علي (١٩٩٨) ، خلاصة الاقتصاد السياسي ، القاهرة : مطبعة دار الترقى .
- ٢٥ - الرمضاني ، مازن (١٩٩١) ، السياسة الخارجية دراسة نظرية ، بغداد : جامعة بغداد .
- ٢٦ - السخيني ، احمد علي (١٩٩٨) الشيخ زايد فلسفة حكم وابعاد أمة ، عمان : مكتبة الرائد العلمية .
- ٢٧ - سيلير الاميرال بيير (١٩٨٨) الجغرافيا السياسية والجغرافيا الاستراتيجية ، ترجمة احمد عبدالكريم ، دمشق : مطبعة الاهالي .
- ٢٨ - بن سعيد ، احمد عبدالله (٢٠٠٣) السياسة الخارجية لدولة الامارات العربية المتحدة تجاه الوطن العربي (١٩٧١-١٩٩٠) ، ابوظبي : المجمع الثقافي .

- ٢٩ - بن سعيد ، احمد (٢٠٠٨) **البعد العربي في السياسة لدولة الامارات العربية المتحدة من ١٩٩٠ - ٢٠٠٣** ، ابوظبي : المجمع الثقافي .
- ٣٠ - السويدي ، جمال سند (٢٠٠٣) **مجتمع دولة الامارات العربية المتحدة** الطبع الاولى ، ابوظبي : مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية .
- ٣١ - السويدي ، جمال سند (١٩٩٦) ، **ايران والخليج : البحث عن الاستقرار** ، ابوظبي : مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية .
- ٣٢ - السويدي ، جمال سند (١٩٩٩) **مجلس التعاون لدول الخليج العربية على مشارف القرن الحادي والعشرين** ، ابوظبي : مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية .
- ٣٣ - سليم ، محمد السيد (١٩٨٥) ، **تحليل السياسة الخارجية** ، القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ، بروفسنال للإعلان .
- ٣٤ - السكاك ، محمد خليل (١٩٨١) **(القيادة ، دولة الامارات العربية المتحدة ١٩٧١ - ١٩٨١)** ، ديوان الرئاسة ، ابوظبي .
- ٣٥ - سويد وآخرون (٢٠٠٧) ، **الامارات وبعدها العربي** : بمناسبة العيد الوطني السادس والثلاثين ، دبي : سلسلة الندوات (٢٧) .
- ٣٦ - شراب ، ناجي صادق (١٩٨٧) **السياسة الخارجية لدولة الامارات العربية المتحدة** ، العين : دار الكتاب الجامعي .
- ٣٧ - الشرياني ، محمد علي (١٩٩٩) ، **العمالة الوافدة والاستقرار السياسي في دولة الامارات العربية المتحدة** ، (رسالة ماجستير غير منشورة) ، جامعة القاهرة : قسم العلوم السياسية .
- ٣٨ - ابوالشيخ ، يوسف فالح (٢٠٠٥) **نمط الامكانات في النظام الاقليمي الخليجي واستقلالية السياسة الخارجية لدولة الامارات ١٩٧١ - ١٩٩٧** ، راس الخيمة : مركز الدراسات والوثائق .
- ٣٩ - صايغ ، يوسف (١٩٧٩) ، **التكلفة الاجتماعية للعائدات النفطية** ، بيروت : المستقبل العربي ، السنة (٢) العدد (٨) .
- ٤٠ - عبدالله ، عبدالخالق ، (١٩٩٨) ، **النظام الاقليمي الخليجي** ، بيروت : المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع .
- ٤١ - عبدالله ، عبدالخالق ، (٢٠٠١) ، **المبادرات والاستجابات في السياسة الخارجية لدولة الامارات العربية الـ متحدة** ، ابوظبي : مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية .

- ٤٢ - عبدالله ، مطر احمد (٢٠٠٠) ، واقع التركيبة السكانية ومستقبلها في دولة الامارات العربية المتحدة ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ط ١ .
- ٤٣ - عبدالله ، مطر احمد (١٩٩٩) ، الخلل في التركيبة السكانية لدولة الامارات العربية المتحدة وطرق علاجها ، الشارقة : وحدة الدراسات بجريدة الخليج .
- ٤٤ - عبدالوهاب ، عبدالمنعم ، (د.ت) جغرافية العلاقات السياسية : دراسة تحليلية تطبيقية ، الكويت : وكالة المطبوعات .
- ٤٥ - عبدالؤمن ، محمد سعيد (٢٠٠٧) الامن القومي الاماراتي ، ابوظبي : مركز الامارات للدراسات والاعلام .
- ٤٦ - ابو العينين ، حسن (١٩٩٦) دراسات وبحوث جغرافية ، عمان : دار صفاء للتوزيع والنشر .
- ٤٧ - العليمي ، سند ابراهيم سند (١٩٩٧ ٩) ، العمالة الوافدة في دول مجلس التعاون الخليجي الآثار السياسية والاجتماعية مع التطبيق على البحرين ١٩٩٥-١٩٥٠ (رسالة ماجستير غير منشورة - القاهرة : كلية الاقتصاد والعلوم السياسية .
- ٤٨ - العيدروس ، محمد حسن (١٩٨٣) ، التطورات السياسية في دولة الامارات العربية المتحدة ، الكويت : منشورات ذات السلسل .
- ٤٩ - العيسوي ، اشرف سعد (٢٠٠٦) ، العمالة الوافدة في دول الخليج أداة للتنمية أم تهديد للامن ، القاهرة : مجلة السياسة الدولية ، ٤١ (١٦٥) .
- ٥٠ - العطري ، احمد خليل ، (١٩٨١) ، دولة الامارات العربية المتحدة نشاتها وتطورها ، بيروت : المؤسسة الجامعية للدراسات للنشر والتوزيع .
- ٥١ - عطوي ، عبدالله (١٩٩٤) ، الدولة والمشكلات الدولية - دراسة في الجغرافية السياسية ، بيروت : مؤسسة عز الدين للطباعة والنشر .
- ٥٢ - عبيد ، علي نايف (٢٠٠٤) السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة بين النظرية والتطبيق ، بيروت : مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع .
- ٥٣ - عبيد ، علي نايف (١٩٩٦) مجلس التعاون لدول الخليج العربية : من التعاون الى التكامل ، بيروت : مركز الوحدة .
- ٥٤ - عبيد ، علي نايف ، (٢٠٠٧) دول مجلس التعاون الخليجي في عالم متغير : دراسة في التطورات الداخلية والعلاقات الخارجية ١٩٩٠-٢٠٠٥ ، دبي : مركز الخليج للإبحاث .

- ٥٥ - عباش ، حسين (٢٠٠٢) ، **الجزر الاماراتية في الوثائق البريطانية** ، الشارقة : وحدة الدراسات ، دار الخليج .
- ٥٦ - غليبي ، عاطف (١٩٨٩) ، **الجغرافيا الاقتصادية والسياسة السكانية والجيويولوتيكا** ، بيروت : معين للدراسات والنشر .
- ٥٧ - غنيم ، عبدالحميد (١٩٩١) دراسة في الجغرافيا الإقليمية ، دبي : القراءة للجميع للنشر والتوزيع .
- ٥٨ - قاسم ، رائد ، (٢٠٠٧) الامارات معجزة العرب ، دبي : دار الابداع .
- ٥٩ - القاسمي ، خالد بن محمد (٢٠٠٩) ، **التطورات التاريخية لقيام دولة الامارات العربية المتحدة** ، بيروت ، الدار العربية للموسوعات .
- ٦٠ - القاسم ، صبحي (٢٠١٠) ، **واقع الأمن الغذائي العربي وم مستقبله** ، عمان: دار الفارس للنشر والتوزيع .
- ٦١ - القيشي ، علي (٢٠٠٢) ، **الإمارات العربية المتحدة دراسة سكانية** ، جامعة الاسكندرية ، بيانات غير منشورة .
- ٦٢ - القوات المسلحة لدولة الامارات العربية المتحدة (٢٠٠٧) ، حماة الاتحاد ، دولة الامارات العربية المتحدة ، ابوظبي : مديرية التوجيه المعنوي .
- ٦٣ - اللجنة الاقتصادية ، الامم المتحدة (٢٠٠١) ، **أثر منظمة التجارة العالمية على الأقطار العربية** .
- ٦٤ - مجلس التعاون لدول الخليج العربية (٢٠٠٥) ، **موجز إنجازات مجلس التعاون لدول الخليج العربية** ، الادارة الاعلامية .
- ٦٥ - مصباح ، زايد عبدالله (١٩٩٤) **السياسة الخارجية** ، مالطا . منشورات ELGA .
- ٦٦ - مجموعة اللغويين (١٩٨٨) **المعجم العربي الاساسي** ، تونس : المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم .
- ٦٧ - مركز الامارات للدراسات والاعلام (٢٠٠٨) **ملامح الدبلوماسية والسياسة الدافعية لدولة الامارات العربية المتحدة** ، ابوظبي : شعبة الاعلام .
- ٦٨ - مكريدس ، روبي (١٩٦٦) **مناهج السياسة الخارجية لدول العالم** ، ترجمة حسن صعب ، بيروت : دار الكتاب العربي .
- ٦٩ - مقلد ، اسماعيل صبري (١٩٧٩) ، **العلاقات السياسية الدولية** : دراسة في الأصول والنظريات - الكويت : جامعة الكويت .
- ٧٠ - نعمة ، كاظم (١٩٧٢) **العلاقات الدولية** - الموصل : دار الكتب للطباعة .

- ٧١ - آل نهيان ، سعيد بن محمد (١٩٨٥) **السياسة الخارجية لدولة الامارات** ، العين : جامعة الامارات العربية المتحدة .
- ٧٢ - وزارة الاقتصاد (٢٠٠٥) التعداد العام لدولة الإمارات العربية المتحدة .
- ٧٣ - وزارة الخارجية (٢٠٠٩-٢٠٠٨) **الهيكل التنظيمي لوزارة الخارجية بدولة الامارات العربية المتحدة** ، ابوظبي : ديوان عام الوزارة .
- ٧٤ - وزارة الاقتصاد (٢٠٠٨) الامارات في ارقام ، الادارة المركزية للاحصاء .
- ٧٥ - وزارة الاقتصاد (٢٠٠٥) ، دولة الإمارات العربية المتحدة ، التعدادات السكانية .
- ٧٦ - وليم ، رو (٢٠٠٣) ، **ملامح الدبلوماسية الدافعية لدولة الامارات العربية المتحدة** ، ابوظبي : مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية .
- ٧٧ - متيرا ، جوينتي (٢٠٠١) ، **قصر الحصن ، تاريخ حكام ابوظبي ١٧٩٣-١٩٦٦** ، دولة الامارات العربية المتحدة - ابوظبي : مركز الوثائق والبحوث .
- ٧٨ - مركز الامارات للدراسات والبحوث ، (٢٠٠٤) **بقوة الاتحاد : صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان القائد والدولة** ، ابوظبي : مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية .
- ٧٩ - المحجوب ، رفعت (١٩٧١) ، **الاقتصاد السياسي** - بيروت : دار النهضة .
- ٨٠ - مكتب نائب رئيس الوزراء (٢٠٠٥) ، **خليفة وتعاون الدولي** : صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس دولة الامارات العربية المتحدة ، مكتب نائب رئيس الوزراء لشؤون الاعلام .
- ٨١ - المومني ، محمد أحمد عقلة (٢٠٠٤) ، **الجغرافية السياسية والجيوبولوتيكا في القرن الواحد والعشرين** ، اربد : دار الكتاب التقافي .
- ٨٢ - الهزaima ، محمد عوض (١٩٩٤) ، **الايديولوجيا والسياسة** ، رسالة دكتوراه (غير منشورة) ، تونس : جامعة تونس - كلية الحقوق والعلوم السياسية .
- ٨٣ - الهزaima ، محمد عوض (٢٠٠٤) ، **السياسة الخارجية الاردنية في النظرية والتطبيق** - الأردن : جامعة العلوم التطبيقية .
- ٨٤ - الهزaima ، محمد عوض (١٩٩٩) ، **الثقافة الاسلامية وتحدياتها المعاصرة** - عمان : المؤلف .

ثانياً : المجالات الدورية

١. ابوطالب ، حسن (١٩٨٧) اسس صنع السياسة الخارجية السعودية ، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة ، العدد (٩٠) .
٢. الزهراوي ، احمد (١٩٩٢) دور البيئة الجغرافية في السياسة الخارجية ، مجلة الدبلوماسي (الرياض) العدد (١٥) .
٣. عبدالله عبدالخالق (١٩٩٣) ، التوترات في النظام الاقليمي الخليجي ، القاهرة ، مجلة السياسة الدولية ، العدد (١١٤) .
٤. العنزي ، عبدالله (١٩٩٩) ، أمن الخليج العربي ... دراسة في الاسباب والمعطيات ، الكويت ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، العدد (٨٣) .
٥. العيسى ، شملان (١٩٩٦) الخلافات بين الامارات العربية المتحدة وإيران حول الجزر الثلاث ، بيروت ، مجلة المستقبل العربي ، العدد (٢٠٦) .
٦. العكيم ، حسن حمدان (١٩٩٣) ، السياسة الخارجية لدولة الإمارات خلال فترة التسعينات... مقومات ومعضلات ، مجلة المستقبل العربي ، بيروت . العدد ١٦٩ .
٧. غالى ، بطرس (١٩٧١) ، الناصرية والسياسة الخارجية ، القاهرة : مجلة السياسة الدولية ، العدد (٢٣) .
٨. فرجاني ، نادر (١٩٨١) ، العمالة الوافدة إلى الخليج العربي ، دبي : القراءة للجميع للنشر والتوزيع .
٩. القاسمي ، خالد بن محمد (١٩٨٧) ، التطورات السياسية في دولة الامارات العربية المتحدة ، بيروت ، مجلة المستقبل العربي ، العدد (١٠٣) .
١٠. كلية القيادة والاركان المشتركة (٢٠٠٨) ، مجلة كلية القيادة والاركان المشتركة ، دولة الامارات ، شعبة الاعلام العسكري ، العدد (١٧) .
١١. مجلس وزراء لبنان (٢٠٠٦) ، تقريري عن رئاسة مجلس الوزراء اللبناني ، حول نشاطات إعادة التأهيل والإعمار مابعد عدوان تموز ٢٠٠٦ ، العدد الاول بتاريخ ١٥ كانون الاول ٢٠٠٦ .
١٢. وزارة الاقتصاد (٢٠٠٧) احصاءات التجارة الخارجية ، ادارة المركبة للإحصاء ، العدد (٣٠) .

ثالثاً : الصحف

- ١- صحيفة الخليج الاماراتية ، الصادرة بتاريخ ٨ نيسان ١٩٩٧ .

- ١ صحيفية الوقت البحرينية الصادرة بتاريخ ١٥ تشرين الأول ٢٠٠٩ .
- ٢ صحيفه العمل التونسيه الصادرة عام ١٩٧٣م ، حديث الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان للصحيفه .
- ٣ صحيفه الامارات الصادرة بتاريخ ٣٠ ديسمبر ٢٠٠٠ .
- ٤ أخبار الخليج البحرينية الصادرة بتاريخ ١٨ اكتوبر ٢٠٠٩ .

رابعاً: الشبكة العنكبوتية

- ١ الموسوعة الحرة (٢٠٠٢)
 ، القوات المسلحة للامارات العربية المتحدة
<http://www.wikipedia.org>
<http://www.ueazayed.com>- ٢
- ٣ الجارديان ، الاخبار ووسائل الاعلام المحدودة ٢٠١٠ ،
<http://www.guardian.co.uk>-
<http://www.uaekhalifa.com>- ٤
<http://www.zawaj.ae>- ٥
<http://www.mokatel.com>- ٦